جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم
قسم اللغة العربية

النصب على إضمار الفعل في العربية

THE ACCUSATIVE CASE OF THE VERB `S ELLIPSIS IN ARABIC

إعداد
عطية سليمان سالم أبو سرحان
الرقم الجامعي : ٠٠٢٠٣٠١٠٠٩

إشراف
الأستاذ الدكتور علي حسين البواب

٢٠٠٤/٢٠٠٥ م
الفصل الثاني

طَبَائِعُ الْبَشَرِ

قالَ القاضي الفاضلُ عبدُ الرحيمِ البيسانيُّ (ت ٥٩٦هـ) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ : " إنِي رَأيْتُ أنَّهُ لا يَكْتُبُ إنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ ، إلا قَالَ فِي غَدِهِ : لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أحْسَنَ ! وَلَوْ زِيْدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنَ ! وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أفْضَلَ ! وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أجْمَلَ !

وَهَذَا مِنْ أعْظَمِ الْعِبَرِ ، وَهُوَ دَلِيْلٌ عَلَى اسْتِيْلاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ " .[1]

---

[1] ـ التهرواني (٩٨٨هـ) ، الإعلام بأعلام البلد الحرام ، ص ٤٥٦.

النصب على إضمار الفعل في العربية

THE ACCUSATIVE CASE OF THE VERB `S ELLIPSIS IN ARABIC

إعداد الطالب

عطية سليمان سالم أبو سرحان

الرقم الجامعي

(٠٠٢٠٣٠١٠٠٩)

إشراف

الأستاذ الدكتور علي حسين البواب

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور علي حسين البواب (مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر (عضواً)	.....
الدكتور حسن خميس الملخ (عضواً)	.....
الدكتور محمود الديكي (عضواً)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها / تعديلها / رفضها / بتاريخ : / / م .

الإهداء

إلى من أمرني ربي برّهما والإحسان إليهما....

أبي الذي نَصَبَ لي طريق العلم والإيمان سهلةً ميسرة

أمي التي أضمرتْ لي في جوف الليل دعوة صالحة

إلى كل مسلم غيور على دينه ولغته.....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل .

عطية

شكر وتقدير

" ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتَ عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه "

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، فله الحمد في الأولى والآخرة .

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور علي حسين البواب الذي لم يألُ جهداً في إسداء التوجيه والتقويم والمتابعة لهذا العمل حتى استوى على سوقه ، فجزاه الله عني خيراً .

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وتصويب ما اعوج منه.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور حسن خميس الملخ الذي كان له الفضل بعد الله في اختيار الموضوع وكتابة خطة البحث .

وأخيراً أقدم شكري وامتناني لكل من قدّم لي يد العون والمساعدة من قراءة للبحث أو طباعته أو قدم لي نصحاً أو دعوة صالحة ...

إلى كل هؤلاء أقول : جزاكم الله خيراً.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرست الموضوعات	د
ملخص البحث باللغة العربية	ط
المقدمة	١
أهداف الرسالة	١
منهج الدراسة.....	٢
الصعوبات التي واجهت الباحث	٢
تقسيم الفصول	٢
الفرضيات	٤
الدراسات السابقة	٤
التمهيد : تعريف النصب والإضمار	٥
أولاً : النصب لغة واصطلاحاً	٥
ثانياً : الإضمار لغة واصطلاحاً	٩
الفصل الأول : النصب على إضمار الفعل في المفعولات الخمس.....	١١
التمهيد	١٢
المبحث الأول : النصب على إضمار الفعل في المفعول به	١٤
أولاً : تعريف المفعول به	١٤
ثانياً : العامل في المفعول به	١٤
ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول به :	١٦
الأول : فعل يجب إظهاره ولا يجوز إضماره	١٧
الثاني : فعل يجوز إظهاره وإضماره	١٧

الثالث : فعل يجب إضماره ولا يجوز إظهاره..... ٢١
المبحث الثاني : النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق ٢٥
أولاً : تعريف المفعول المطلق ٢٥
ثانياً : العامل في المفعول المطلق ٢٦
الأول : أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في اللفظ والمعنى..... ٢٦
الثاني : أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في المعنى دون اللفظ. ٢٨
الثالث : أن يكون المفعول المطلق اسما لنوع من المصدر بغير لفظه ٢٩
ثالثا : النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق ٣٠
النوع الأول : ما أضمر فيه الفعل جوازا ويجوز إظهاره..... ٣٠
النوع الثاني : النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق وجوبا ٣٢
النوع الثالث : المصادر التي لا فعل لها من أصلها..... ٤٥
المبحث الثالث : النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه..... ٤٧
أولاً : تعريف المفعول فيه ٤٧
ثانياً : النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه..... ٤٧
العامل في المفعول فيه..... ٤٧
النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه جوازا..... ٤٧
النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه وجوبا..... ٤٧
المبحث الرابع : النصب على إضمار الفعل في المفعول معه ٥١
أولاً : تعريف المفعول معه..... ٥١
ثانياً : العامل في المفعول معه..... ٥٢
ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول معه..... ٥٥
المبحث : الخامس : النصب على إضمار الفعل في المفعول له..... ٥٩
أولا : تعريف المفعول له..... ٥٩
ثانيا : العامل الناصب في المفعول له..... ٥٩

ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول له..... ٦١
الفصل الثاني : النصب على إضمار الفعل فيما حمل على المفعول به... ٦٢
المبحث الأول : الاشتغال..... ٦٣
أولاً : تعريف الاشتغال..... ٦٣
ثانياً: العامل في الاسم المشغول عنه ٦٣
المبحث الثاني : النداء..... ٧٠
أولاً : تعريف النداء ٧٠
ثانياً : عامل النصب في النداء ٧٠
المبحث الثالث : الاستثناء ٧٧
أولاً : تعريف الاستثناء..... ٧٧
ثانياً : عامل النصب في المستثنى ٧٧
المبحث الرابع : الاختصاص..... ٨٤
أولاً : تعريف الاختصاص..... ٨٤
ثانياً: النصب على إضمار الفعل في الاختصاص ٨٥
المبحث الخامس : التحذير..... ٨٨
أولاً : تعريف التحذير ٨٨
ثانياً : النصب على إضمار الفعل في التحذير ٨٨
الأول : ما يضمر وجوباً:..... ٨٨
الثاني : ما يضمر عامله جوازاً ٩١
المبحث السادس : الإغراء ٩٤
أولاً : تعريف الإغراء..... ٩٤
ثانياً : النصب على إضمار الفعل في الإغراء : ٩٤
الأول : ما يضمر عامله وجوباً ٩٤
الثاني : ما يضمر عامله جوازاً ٩٥

الفصل الثالث :النصب على إضمار الفعل في القرآن الكريم دراسة تطبيقية تحليلية ٩٧

المبحث الأول : النصب على إضمار الفعل في المفعولات الخمس..... ٩٨

أولاً : المفعول به :..... ١٠٠

١ : النصب على إضمار الفعل المستعمل في غير الأمر والنهي في المفعول به ١٠٠

٢ : النصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والنهي..... ١٠٤

الثاني :المفعول المطلق :..... ١٠٧

أولا : أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في اللفظ والمعنى من غير أن يكون جاريا ًعليه ١٠٧

ثانياً : النصب على إضمار الفعل وجوباً في المصادر من غير الدعاء ١٠٩

ثالثا: أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله ١١٠

رابعاً : أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه إذا وقع بعد جملة هي نص في معناه ١١٠

خامساً : المصادر المستعملة في الدعاء ١١٢

سادساً : المصادر المستعملة في الأمر..... ١١٤

سابعاً : الأسماء التي أجريت مجرى المصادر وليست متصرفة من فعل وتلزمها الإضافة ١١٥

ثامناً : الأسماء التي أجريت مجرى المصادر المدعو بها من الصفات ١١٦

الثالث :المفعول فيه :..... ١١٨

النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه جوازاً..... ١١٨

الرابع : المفعول معه :..... ١٢١

الخامس : المفعول له :..... ١٢٥

المبحث الثاني : النصب على إضمار الفعل فيما حمل على المفعول به :..... ١٢٧

الأول : الاشتغال..... ١٢٨

الثاني : النداء..... ١٣٢

الثالث : الاستثناء ١٣٥

الرابع : الاختصاص..... ١٣٩

الخامس : التحذير و الإغراء..... ١٤٤

الخاتمة ١٤٨

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية..... ١٥٨

قائمة المصادر والمراجع ١٦١

ملخص البحث

تسعى هذه الدراسة إلى الــتعرف على ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية وموقف النحاة منها .

ويقوم منهج الدراسة على استقراء آراء النحاة لظاهرة النصب في العربية مستعينا بالمنهج التاريخي في دراسة تطور هذه الظاهرة بدءا بالنحاة القدامى وانتهاء بالدراسات الحديثة .

وتقع هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، فأما التمهيد فتناول تعريفا لمصطلحي النصب والإضمار ، وأما الفصل الأول فتحدث عن هذه الظاهرة في المفعولات الخمس .

وأما الفصل الثاني فتعرّض لهذه الظاهرة فيما حمل على المفعول به ، وأما الفصل الثالث فكان دراسة تطبيقية تحليلية لهذه الظاهرة على النص القرآني ، وأما الخاتمة فخصصت لما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، كان من أهمها :

ــ أهمية ظاهرة النصب على إضمار الفعل عند النحاة القدامى وتنبههم لها منذ بزوغ علم النحو حرصاً منهم على سلامة قواعدهم وردّ ما أضمر من الكلام إلى أصوله.

ــ قيام هذه الظاهرة على أصلين من أصول النحو العربي هما السماع والقياس.

ــ ظاهرة إضمار الفعل في الأسماء المنصوبة لا تخرج عن ثلاث حالات : فعل يجب إظهاره ، ولا يجوز إضماره ؛ وذلك إذا لم تدل عليه قرينة حالية أو مقالية وفعل يجوز إظهاره وإضماره ، فإن ظهر فزيادة في التأكيد والبيان ، وإن أضمر فإيجاز واختصار ، و فعل يجب إضماره ، ولا يجوز إظهاره : ويغلب على هذا النوع اقتصارها على ما سمع عن العرب من أمثال أو ما أجري مجراها ، إذ الأصل في الأمثال أن تبقى على ما هي عليه دون تغيير ، وإضافة أفعال إلى هذه الأمثال يؤدي إلى إفساد المعنى أو حشو في الكلام لا داعي له .

ــ السبق الذي حظي به النحو العربي من الجمع بين الشكل والمضمون وهذا ما أثبتته الدراسات اللغوية حديثا .

ـ إقرار جميع النحاة قدامى ومتأخرين بنظرية النحو العربي ، وأن كل منصوب لا بُدَّ له من ناصب ، وأن خلافهم كان في تحديد العامل ، هل هو عامل لفظي أو معنوي ، أمقدّر أم ظاهر ؟ ... ولم يخالف في ذلك إلا ابن مضاء من المتأخرين ، وتأثر به بعض الدارسين المحدثين أمثال إبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي .

ـ الحرص على مراعاة المعنى عند تفسير نصب الأسماء التي أضمر أفعالها دون التقيد بعامل معين ، والتقليل ما أمكن من التعليل والتقدير .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد ؛ فإنّ المطلع على تراث لغتنا العربية يجد أنها مليئة بالكنوز التي تحتاج إلى من ينقب عنها ، ويشمر ساعديه بحثاً للوصول إليها، حتى يظفر بشرف خدمة لغة كتاب الله ــ عزّ وجلّ ــ نيلاً للأجر والثواب منه سبحانه وتعالى.

فكان من هذه الكنوز التي نلتُ شرفَ البحث فيها ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية ، هذه الظاهرة التي ثار حولها الجدل بين منافح عنها مؤمن بوجودها وأصالتها ، وبين مطالب بإلغائها، داعٍ إلى الثورة عليها بحجة التيسير والتجديد .

وتقوم فكرة هذا البحث على مناقشة ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية عند النحاة قدامى ومحدثين ، وموقف كل من المؤيدين والمعارضين لهذه الظاهرة .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملةٍ من الأهدافِ ، أبرزها :

١ــ إجلاءُ ظاهرةِ النصبِ على إضمارِ الفعلِ في العربيةِ في المفعولاتِ الخمس وما حُمِلَ عليها.

٢ــ تحديدُ موقفِ النحاةِ قدامى ومحدثين من ظاهرةِ النصبِ على إضمار الفعل في العربيةِ.

٣ــ بيانُ الدَّورِ الذي تؤديه نظرية العامل في ظاهرةِ النصبِ على إضمارِ الفعل في العربية .

٤ــ إظهارُ موقف المفسرين والنحاةِ من تفسير هذه الظاهرة في آياتِ القرآن الكريم .

٥ــ إبرازُ أهمية الفعل المضمر في توضيح المعنى .

منهج الدراسة :

يقــوم مــنهجُ الدراســةِ علــى اســتقراءِ ظاهرةِ النصب على إضمار الفعل في العربية ومناقشــتها مســتعيناً فــي ذلك بخطوات المنهج التاريخي في دراسةِ تطور هذه الظاهرةِ بدءاً بالــنحاةِ القدامى وانتهاءً بالدراسات الحديثة ، وصولاً إلى النتائج التي تكشفُ عن وجوهِ الاتفاق والاخــتلافِ بيــن نحاةِ العربيةِ القدامى ، وعلماءِ اللغةِ المحدثين سعياً إلى تأصيل هذا التراث وَفْــقَ نظــرياتِ علمِ اللغةِ الحديثِ . ومن ثَمَّ إجراءُ دراسةٍ تطبيقيةٍ لهذه الظاهرةِ على آيات القرآن الكريم.

الصعوبات التي واجهت الباحث :

من الصعوبات التي واجهت الباحث نسبة أكثر من رأي للعالم الواحد في المسألة الواحدة ، من أمثلة ذلك عامل النصب في الاستثناء ، فقد نُسِبَ إلى سيبويه ثلاثة آراء في ناصب المستثنى:

الأداة (إلا) نفسها ، الفعل أو ما بمعناه بتوسط إلا ، الفعل بغير واسطة (إلا) .

و نُسِبَ إلى المبرد رأيان في ناصب المستثنى :

الأداة (إلا) نفسها لقيام معنى الاستثناء بها ، فعل مضمر بعد (إلا) تقديره : أستثني.

والسبب في ذلك يعود إلى اتساع العبارة و اختلاف في الفهم عنهم .

يضاف إلى ذلك النسبة إلى العالم قولاً لم يقل به ، كما نُسِبَ إلى المبرد القول أن عامل النصب في المنادى هو حرف النداء (يا) ، والصواب أنه فعل مضمر وجوباً .

ونسب إلى عبد القاهر الجرجاني القول : إن عامل النصب في المفعول معه الواو نفسها. والذي يظهر من كلامه أنه الفعل الظاهر بعد الواو .

تقسيم الفصول :

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما المقدمة : فتناولتْ الحديث عن أهداف الدراسة ، ومنهج البحث ، والصعوبات التي واجهت الباحث ، وتقسيم فصول الدراسة ، والدراسات السابقة .

أما التمهيد : فتناول تعريف النصب لغة واصطلاحاً ، وتقسيماته ، وعلامات إعرابه ، والإضمار لغة واصطلاحاً .

أما الفصل الأول : فقد كان بعنوان : النصب على إضمار الفعل في المفعولات الخمس:

وقد وقع في تمهيد وخمسة مباحث هي :

أولاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول به .

ثانياً : النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق .

ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول معه.

رابعاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه .

خامساً : النصب على إضمار الفعل في المفعول له .

اشتمل التمهيد على: أهمية ظاهرة الإضمار في العربية ، واستعمال العرب لها ، و أسبابها.

وأما المباحث فقد اشتمل كل واحد منها على : تعريف المصطلح ، عامل النصب ، النصب على إضمار الفعل .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان : النصب على إضمار الفعل فيما حمل على المفعول به .

وقد وقع في ستة مباحث هي :

أولاً : النصب على إضمار الفعل في الاشتغال .

ثانياً : النصب على إضمار الفعل في النداء.

ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في الاستثناء .

رابعاً : النصب على إضمار الفعل في الاختصاص .

خامساً : النصب على إضمار الفعل في التحذير.

سادساً : النصب على إضمار الفعل في الإغراء .

وشمل كل مبحث : تعريفاً للمصطلح ، و العامل الناصب ، والنصب على إضمار الفعل.

أما الفصل الثالث : فكان دراسة تحليلية تطبيقية لظاهرة النصب على إضمار الفعل في القرآن الكريم ، واشتمل على مبحثين :

الأول : النصب على إضمار الفعل في المفعولات الخمس .

الثاني : النصب على إضمار الفعل فيما حمل على المفعول به .

وتعرّضت الخاتمة لذكر نتائج البحث ، ثم ثبت المصادر والمراجع .

الدراسات السابقة :

لم أقف ــ فيما اطلعت عليه ــ على دراسة مستقلة شاملة لظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية ، وإنما وجدت بعض الإشارات لهذه الظاهرة مبثوثة في المصادر والمراجع النحوية كان من أشهرها كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والمفصل للزمخشري ، وشرحه لابن يعيش ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ، وهمع الهوامع لجلال الدين السيوطي .

ومن أبرز الدراسات التي تناولت جانباً من الموضوع :

١ــ كتاب (قضايا نحوية) ، للدكتور: مهدي المخزومي ، الذي أفرد عنواناً تعرض فيه للحديث عن ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية ، دعا فيه إلى تفسير هذه الظاهرة بعيداً عن نظرية النحو العربي .

٢ــ كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، الذي جمع في طيّات كتابه الآيات الكريمة التي أضمر عاملها لفعل محذوف .

وقد أفدت كثيراً من هذين الكتابين إلا أن دراستهما كانت محدودة في جوانب معينة ، فالأول تطرق لهذه الظاهرة في حدود أن المنصوبات ما ليس بمسند إليه ولا بمضاف إليه ، بعيداً عن نظرية النحو العربي .

أما الثاني فكان مجرَّدَ دراسة وصفية دون تحليل ومناقشة .

وبعد ؛ فهذا جهد مقل ، لا أزعم أن الكلمة الأخيرة قيلت فيه ، وإنما هو محاولةٌ متواضعة أحسب أني قد بذلت جهدي فيه ، فإن أصبت فالحمد لله وحده ، وإن قصَّرت ، فالتقصير من طبع البشر ، واللهَ أسألُ أن يرزقنيَ الصوابَ والسدادَ ، وأن يباركَ لي فيما كتبتُ ، وأن يكتبَ لي فيه القبولَ ، إنه سميعٌ مجيبُ الدعاءِ.

التمهيد

تعريف النصب والإضمار

أولاً : تعريف النصب :

النصب لغة [1] :

إن الناظر في معاجم اللغة العربية قديمها وحديثها يجد أن مادة النصب مشتقة من الجذر اللغوي (ن ص ب) ، والمعنى العام للنصب لا يخرج عن معنى الشدة والارتفاع ، ثم تفرعت عنه معان أخرى مرتبطة بالسياق الذي وضعت فيه ، ومن هذه المعاني : التعب ، والبلاء ، ونوع من الغناء ، والعلامة التي تنصب عند الحدّ والغاية ، والكلمة المنصوبة يرفع صوتها إلى الغار الأعلى ، ومنه الحيلة والخديعة .

فهـذه الـمعاني وإن كان ظاهرها التباين والاختلاف ، إلا أننا نلاحظ وجود صفات مشتركة بينها ، فالتعب والبلاء فيهما مشقة وشدة على الإنسان ، والعلامة المنصوبة والخديعة فيهما بروز وظهور ، والغناء والكلمة المنصوبة فيهما ارتفاع الصوت للأعلى .

النصب اصطلاحاً :

عرَّف أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤ هـ ـ ٩٩٤م)المنصوبات بأنها : " كلمة عمل فيها عامل النصب " [2] ، وأضاف ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ ـ ١٢٤٨م) إلى التعريف وضوحاً ، فقال : " والحق أن يقال : النصب علامة الفضلات في الأصل ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال ، والتمييز والمستثنى واسم لا التبرئة ، وخبر ما الحجازية ، وخبر كان وأخواتها "[3] .

---

[1] ـ انظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، **العين** ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ص ٩٦٢ـ ٩٦٣ . محمد بن أحمد الأزهري ، **تهذيب اللغة** ، تحقيق د: رياض زكي ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٥٨١ـ ٣٥٨٢ ، . أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة** ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، وفاطمة أصلان ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ٢٠٠١م. ج٥ ،، ص : ٤٣٤ . ابن منظور ، محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، ط٣ ، ج ١٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥٥ـ ١٥٨ . السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ** ، تحقيق : محمد التنوخي ،عالم الكتب ، ط١، بيروت ، ١٩٩م. ص ص ٢٠٧ـ ٢٠٩ . الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب ، **القاموس المحيط** ، ط٦ ، مؤسسة الرسالة ، ص : ١٣٨ .إبراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٩٨٩، ص ص ٩٢٤ـ ٩٢٥ .

[2] ـ الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ،**رسالتان في اللغة (منازل الحروف ـ الحدود)** ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤م. ١٩٨٤ ، ص ٦٨.

[3] ـ ا الرضي الأستراباذي ، محمد بن الحسن ، **شرح الرضي على الكافية** ، ط ٣ ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١١٢.

والمراد بالفضلات : ما زاد عن ركني الإسناد ، فالفضلة هي عنصر الزيادة في التركيب النحوي غير المقرر في البنية الإعرابية للكلمة ، وليس صحيحاً أنها فضلة في المعنى ، بل يمكن أن تكونَ العنصرَ الأهمَّ في تحديد معنى الجمـــلة كجملة الحال من قوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ .[١]

والمنصوبات عند البصريين على ضربين :

الأول : مفعول ، وهو الأصل ، لتعلق الفعل به حقيقة ، وهو خمسة : المفعول به، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه[٢] .

زاد أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ ــ ٩٧٩م) مفعولاً سادساً سمّاهُ المفعول منه ، نحو قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ [٣] . أي : من قومه [٤] ، وهذا القول ضعيف جداً ؛ لأنه يقتضي أن يُسمّى نحو قولك : (نظرتُ إلى زيدٍ) مفعولاً إليه ، (وانصرفتُ عن خالدٍ) مفعولاً عنه [٥] .

الثاني: ما حمل على المفعول به لتعلقه بفعل مضمر ، وهي : الاشتغال، والنداء، والاستثناء، والاختصاص، والتحذير، والإغراء ، وبوب لها سيبويه (١٨٠هـ ٧٩٦م) في كتابه بعنوان : (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل) [٦].

---

[١] ـ سورة النساء (٤٣) . انظر : حسن خميس الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣.

[٢] ـ ابن معطي ، يحيى بن عبد المعطي ، **شرح ألفية ابن معطي** ، تحقيق : علي الشوملي ، ط١ ، ج١ ، مكتبة الخريجي ، ١٩٨٥ ، ص ٥٢٣ ، انظر : ابن هشام ، عبد الله بن يوسف، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق: محمد محيى الدين، المكتبة العصرية ، بيروت ٢٠٠٠ ، ص ٢١٩ .

[٣] ـ سورة الأعراف ، آية (١٥٥).

[٤] ـ ابن معطي ، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ،ج ١ ، ص ٥٢٤.

[٥] ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **الأشباه و النظائر في النحو** ، تحقيق : محمد عبد القادر ، المكتبة العصرية ، ١٩٩٩م ، ص ٢٠٦٥.

[٦] ـ انظر : ، سيبويه ، عمرو بن عثمان ، **الكتاب** ، تحقيق :عبد السلام هارون ، ط٢، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٢، ص ص ٢٧٣-٢٧٤، ص ص ٢٥٣-٢٥٦. ٢٧٣ ـ ٢٧٧. ٢٩٠- ٢٩١. ج٢ ، ص ص ٦٢ ـ ٨١. ١٩٤- ٢٠٣.

وذهب الكوفيون إلى أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فهي مشبَّه بالمفعول به [١]؛ لأن معنى المفعولية هو التأثر بالفعل ، والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل ، لذا فقد سَمَّوا تلك المنصوبات بأسمائها الحقيقية التي تطابق حالها مطابقة واضحة فقالوا الظرف ، ولم يقولوا المفعول فيه ، وقالوا السبب ، ولم يقولوا المفعول له ، ولم يُسَمُّوا مفعولاً إلا ما يطلق عليه مفهوم المفعولية من بين هذه الأسماء ، وهو ما سماه نحاة البصرة المفعول به [٢].

والذي يجمع بين هذه المنصوبات ، العلامات الإعرابية ، وعلامات النصب في الأسماء على ضربين :

أصلية : وهما الفتحة والكسرة .

فرعية : وهما الألف والياء .

فالألف : علامة للنصب في الأسماء الستة ، نحو:(رأيت أخاك ، وأباك ، وحماك ، وفاك ، وذا مالٍ ، وهناها).

والياء : علامة للنصب في الأسماء المثناة ، وجمع المذكر السالم ، نحو:(رأيت الزَيْدَيْن ، والزَيْدِيْنَ) .

وأما الكسرة : فهي علامة للنصب في جمع المؤنث السالم ، نحو: (رأيت الهنداتِ)[٣].

والفتحة: علامة للنصب فيما بقي من الأسماء ، كالاسم المفرد ، نحو : (رأيت زيداً) واسم الجنس ، نحو : (رأيت العربَ) ، وجمع التكسير ،نحو : (رأيت الرجالَ).

قال ابن الحاجب : " وعلم الفضلة ، ... أربعة : الفتحة ، والكسرة ، والألف ، والياء ، نحو: (رأيت زيداً ، ومسلماتٍ ، وأباكَ ، ومُسْلِمَيْنِ ، ومُسْلِمِيْنَ) " [٤] .

---

[1] - أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ج٣ ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص : ١٣٥١. انظر : السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج ٣ ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٧، ص ٨.

[2] - انظر : أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي** ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م، ص ص ٤٨ – ٨٦ .

[3] - ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي** ، ترتيب : فواز الشعار ، ط١ ،ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م، ص ٤٨

[4] - ا الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ١١٢.

وبهذه الحركات الإعرابية نفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبها نميز المفعولَ به عن الفاعل ، والصفةَ عن المضاف إليه .

ثانياً : تعريف الإضمار :

الإضمار لغة[١]:

الإضمار في لغة العرب يحتمل معنيين : الدقة في الشيء ، نقول : ضَمَرَ الفرسُ ، أي: خَفَّ لحْمُهُ ، ورَجُلٌ ضَمِرٌ ، أي خفيفُ الجسم .

والتستر والخفاء : نقول : أضمرتُ الشيءَ إذا أخفيتُهُ ، وأضْمَرَتْهُ الأرضُ غيَّبَتْه إمّا بموت أو سفر .

فكل من المعنيين: الدقة والخفاءُ فيهما دلالة على معنى واحد ، وهو عدم الظهور والوضوح ، ومن هذا المعنى استمد علماء النحو مصطلح الإضمار .

الإضمار اصطلاحاً :

حدَّ علماء اللغة الإضمار بأنه : " ما تُركَ ذكره من اللفظ ، وهو المراد بالنية والتقدير" [٢].

وقد جمع النحاة القدامى بين مصطلحي الإضمار والحذف ، بحيث استخدموهما بمعنىً واحدٍ ، فمرة يخصونهما بالفعل وحده ، وأخرى بالاسم ، ومرة يزاوجون بين الاثنين معاً [٣] .

وقد نبه ابن مضاء (٥٩٢هـ ــ ١١٩٤م) على الخلط الواقع عند النحاة بين المصطلحين ، وعلل سبب هذا الخلط بتمسك النحاة بنظرية العامل ، وأن كل منصوب لا بدَّ له من ناصب لذا دعا إلى إلغاء هذه التقديرات والتأويلات التي تسبب في تعقيد النحو وصعوبته [٤]

---

[1] - انظر : الخليل بن أحمد ، **العين** ، مصدر سابق، ص ٥٥٣ . والأزهري ، **تهذيب اللغة** ، مصدر سابق ، ص ص ٢١٣٣- ٢١٣٤. الزمخشري ، محمود بن عمر ، **أساس البلاغة** .تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .، ص ٢٧١. ابن فارس ، **مقاييس اللغة** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٧١ . ابن منظور ، **لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٨ ، ص ص ٨٤-٨٦ . والفيروزابادي ، **القاموس المحيط** ، مصدر سابق ، ص ص ٤٢٩ – ٤٣٠.

[2] - - أيوب بن فارس الكفوي ، **الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** ، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م.ص : ٣٨٤.

[3] - انظر **في** الجمع بين المصطلحين ، سيبويه ، **الكتاب** ،مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٧٣-٢٧٤ . عثمان بن جني ، **الخصائص** ، تحقيق: عبد الحكيم محمد ، ج٢ ، المكتبة التوفيقية ص ٢٥٨.

[4] - ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، تحقيق: شوقي ضيف ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢ ، ص ص ٩٢-٢٣

وفرق الدكتور مهدي المخزومي بين الإضمار والحذف ، وطالب باستخدام مصطلح الإضمار في نصب المنصوبات بدلاً من مصطلح الحذف ؛ لأن القول بالحذف يقتضي التقدير ، حتى صار التقدير أصلاً من أصول الدرس ، أما القول بإضمار الفعل فيقوم على أساس فهم ظروف القول وسياقه ، وربما أعفى الدارس من النص على عامل بعينه[١] .

فمهدي المخزومي يدعو إلى ما نادى به ابن مضاء من تحرر النحو العربي من القيود والتأويلات التي كبَّلت النحو العربي ، وذلك بالنظر إلى السياق الفعلي دون تقييد بنظرية العامل.

والذي يظهر وجود فرق بين الإضمار والحذف ، فالإضمار يترك أثراً يُشْعِرُ بوجوده ، أما الحذف فيطلق على ما لا يبقى أثرٌ له في اللفظ ، بيد أن كلاً من المصطلحين استخدم بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء ، باستثناء الفاعل فإنه يضمر ولا يحذف[٢] .

---

[١] - انظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٠.

[٢]- انظر : شهاب الدين الخفاجي ، **حاشية الشهاب - المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** ، ج١ ، دار صادر ، بيروت ، ص ص ١٧٩- ١٨٠.

الفصل الأول

النصب على إضمار الفعل في المفعولات الخمس

التمهيد:

لقد اعتنى علماء النحو القدامى بظاهرة الإضمار في العربية ، وتنبهوا لها منذ بزوغ علم النحو ونشأته ؛ خاصة أن اللغة العربية لغة تميل إلى الإيجاز والتخفيف فكان ذلك شعاراً وسمة لها.

ولما كان اهتمام النحاة القدامى منصباً على تثبيت قواعدهم النحوية واستقامتها حرصوا على اطرادها وسيرها على وتيرة واحدة، وإن ظهر في الكلام ما يخالف تلك القواعد التي وضعوها من إسقاط لبعض أجزاء الكلام تصدوا لرد الفروع التي سقطت إلى أصولها حتى يتلاءم المبنى مع المعنى وفق قواعدهم المستمدة من كلام العرب الأقحاح ، وذلك في عصر الاستقراء والاحتجاج.

والمتتبع لظاهرة الإضمار في العربية يجد أن هذه الظاهرة نالت نصيباً من الدراسة والاهتمام عند علماء اللغة و النحو ، إذ إنه من المعروف أن الأصل في الكلام الذكر ، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل ، وإلا أصبح الكلام ألغازاً وأحاجيَّ لا تفي بالغرض المطلوب وهو التواصل. قال سيبويه : " واعلم أنه ليس كلٌّ حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ولكنك تضمرُ بعدما أضمَرَتْ فيه العربُ من الحروف والمواضع ، وتظهرُ ما أظهروا " [١].

وقد استعمل العرب الإضمار في حياتهم حتى شاع واطرد وكان الغرض منه الإيجاز والاختصار في الكلام ... ، وكان من أسبابه التخفيف لكثرة الاستعمال ، أو لطول الكلام ،أو لعلم السامع به وأمن اللبس، أو للضرورة الشعرية .....[٢]

وعليه فإن هذه الظاهرة لا تخرج عن أصلين من أصول النحو العربي ، هما : السماع والقياس.

والمراد بالسماع : ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله – عز وجل – هو القرآن ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم ــ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر[٣] .

وقد وقف علماء النحو على المسموع من كلام العرب مما ورد من نصب لأسماء أضمر عاملها ، دون تغيير عليها ، وهذه المنصوبات كانت بمثابة الأمثال ، وما أجري مجراها، بحيث لا يظهر الفعل فيها وجوباً ، وإذا ظهر أدى إلى تغيير المعنى المقصود .

---

[١]- سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ،ج١ ، ص ٢٥٦ .

[2]- انظر : في أغراض الحذف وأسبابه : طاهر سليمان حمودة ، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، ط١ ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .

[٣]- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **الاقتراح في علم أصول النحو** ، ط٢ ، دار المعارف ، ١٩٤٠ م ، ص ١٤ .

وأمـــا القياس فهو : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ، ونصـــب المفعـــول في كل مكان ، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ، وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان المحمول عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[١] .

فقد وضع علماء اللغة والنحو قواعد وضوابط لظاهرة الإضمار قياساً على ما سمع من كلام العرب ، فلا يجوز الإضمار إلا إذا دلَّ عليه دليل مقالي أوحالي .

وهـــنا لا بـــد من الإشارة إلى السبق الذي حظي به النحو العربي من الجمع بين الشكل والمضـــمون ، وهذا ما أثبتته الدراسات اللغوية حديثاً والمتمثلة في المدرسة التوليدية التحويلية التـــي ثارت على المدرسة الوصفية التي رفضت التقدير و الإضمار والتعليل وحصر الدراسة اللغويـــة فـــي المـــنحى التاريخـــي فقط ، وبالتالي تدرس اللغة شكلاً في بيئة زمانية ومكانية محددة .[٢]

فالمدرسة التحويلية ترى أن فحص البنية السطحية يعني أن جانباً واحداً من التركيب قد تـــمّ بحـــثه ، أمـــا الجانب الآخر ، الذي يتصل بالمعنى أكثر مما به الشكل الخارجي ، فإنه لم يفحـــص هـــذا الفحص المباشر ، وما لم تحفل دراسة التركيب (النحو) بالمعنى شأن عنايتها بالشـــكل ، فـــإن هـــذا القـــول سيظل قائماً وهو : ليس هناك من طريقة تشرح لنا كيف يفهم المتكلمون بلغة ما معاني الجمل .[٣]

---

[١] - أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ، **الإغراب في جدل الإعراب** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١م ص ص ٤٥-٤٦.

[2] : انظر : خليل أحمد عمايرة ، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعرضيه ودوره في التحليل اللغوي** ، جامعة اليرموك ، إربد ،١٩٨٥، ص ٢٧. ، عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص ٤٨ وما بعدها .

[3]- طاهر سليمان حمودة ، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، مرجع سابق ، ص ١٢.

المبحث الأول : النصب على إضمار الفعل في المفعول به

أولاً : تعريف المفعول به

حدَّ ابن هشام المفعول به بأنه : " ما وقع عليه فعل الفاعل ، كـ (ضربت زيداً).

والمراد بالوقوع التعلُّقُ المعنوي ، لا المباشر ، أعني تعلقهُ بما لا يُعقَلُ إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي ، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو(أردت السفرَ) لعدم المباشرة ، وخرج منه بقولنا (ما وقع عليه) المفعول المطلق ، فإنه نفس الفعل الواقع ، والظرف ، فإن الفعل يقع فيه ، والمفعول له ، فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه فإن الفعل يقع معه لا عليه " [١] .

ثانياً : العامل في المفعول به :

تباينت نظرة النحويين في عامل النصب في المفعول به انطلاقاً من القاعدة النحوية التي تنص على أن كل منصوب لا بدَّ له من ناصب .

وطبقاً لهذه القاعدة اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول به ، فذهب البصريون إلى أن عامل النصب في المفعول به الفعل أو شبيهه ؛ لأنه به يتغير حال الاسم فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل ، ومن الفاعل إلى المفعول ؛ وذلك على حسب تأثيره فيهما .

وبهذا الاعتبار اشتق بما يسند إليه الفعل فاعل ، وكذلك اشتق منه المفعول ، وتَصَرُّفُ الاسمين منه ، دليل ظاهر على تأثيره فيهما ، وإذا أثر فيهما في المعنى ، أثر فيهما إعراباً؛ لأن الإعراب تابع للمعنى[٢] .

وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً، وبه قال الفراء (٢٠٧هـ ـ ١٧٧م)، واحتجوا بأن قالوا : إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، ولا يكون المفعول به إلا بعد فعل وفاعل [٣] .

---

[١] - ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، شرح **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٣٨- ٢٣٩.

[2]- العكبري ، الحسين بن عبد الله ، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٦٤ ـ ٣٦٣.

[٣] - أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تقديم : حسن حمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م، ص ٨٣ .

وذهب هشام بن معاوية ــ من الكوفيين ــ : إن عامل النصب في المفعول به هو الفاعل ، بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ)[١] .

وقال ذهب خلف الأحمر (ت نحو ١٨٠ هـ ٧٩٦م)ــ من الكوفيين ــ : إن عامل النصب في المفعول به هو معنى المفعولية ، كما قال في الفاعل إن عامله كونه فاعلاً [٢].

والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه البصريون من أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل أو شبهه من المصادر والمشتقات ؛ لأن للفعل تأثيراً في العمل بخلاف الفاعل الذي لا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل .

أما ما ذهب إليه الكوفيون من أن العامل في المفعول به الفعل والفاعل معاً فباطل ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع ، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه ، كما أنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد [٣] .

أما قول الكوفيين : (أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، ولا يكون المفعول به إلا بعد فعل وفاعل) ، فباطل كذلك ، إذ جَعْلُ الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، لا يوجب ذلك أن يكونا كشيء واحد في كل وجه ، ألا ترى أن المفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل ، نحو: (ضرب زيداً عمرو) ، ولو كانا شيئاً واحداً لم يجز ، وكذلك الفصل بينهما بالظرف ، وإذا كانا كالشيء الواحد في بعض الأحكام ، لم يمنع ذلك عمل الفعل في المفعول ، ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً ، أن الفعل يعمل في الفاعل ، ولو كان كجزء منه من كل وجه لم يعمل فيه ، لأن بعض الكلمة لا يعمل في بعضها [٤]، وبهذا يبطل قول هشام بن معاوية أيضاً ، الذي ينص على أن الفاعل وحده هو العامل ، إذ الأصل في الأسماء أن لا تعمل [٥] .

أما ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم ، لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله ، نحو : (ضُرب زيدٌ) ، لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم في نحو (مات زيدٌ) لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية ، وارتفع الاسم في نحو (مات زيدٌ) مع عدم معنى الفاعلية ، دل على فساد ما ذهب إليه[٦] .

---

١ ـ انظر : ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٠٤

٢ ـ انظر السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ص٧ .

٣ ـ انظر ابن عصفور ، **شرح حمل الزّجاجي** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٠٤.

٤ ـ انظر العكبري ، **التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين** ، مصدر سابق ، ص ٢٦٤.

٥ ـ انظر : ابو البركات الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٨٤.

٦ ـ المصدر نفسه ، ص ٨٤.

ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول به

إن الـــدارس لكلام العرب – شعراً ونثراً – يجد أن ظاهرة إضمار الفعل في المفعول به كثـــيرة جداً ، حيث حظيت باهتمام النحاة القدامى ، والدارسين المحدثين لاحقاً ، فأولوها عناية في كتبهم ومصنفاتهم ، فبوبوا لها باباً بعنوان : (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل.....).

ومـــن العلماء من أخضع هذه الظاهرة لقواعد النحو المطّردة ، ومنهم من ثار على هذه القواعد ، فدعا إلى تحرير النحو من الصنعة النحوية .

وتجـــدر الإشارة إلى التعرف على أهمية الفعل في الجملة ، فهو يمثل أحد أركان الجملة الفعلية الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، وبدونه لا يتم فهم المعنى والمقصود من المراد .

بـــيد أنـــه سُـــمع من كلام العرب أسماء منصوبة لا يظهر معها الفعل ، مما دفع النحاة القدامى من أجل المحافظة على تمام المعنى ، واتساق القاعدة النحوية إلى تقدير أفعال مضمرة مناسبة للسياق .

وهـــنا لا بـــد عند التقدير والتأويل من مراعاة المعنى المقصود ؛ إذ الأصل في التقدير والتأويل أن يناسب السياق الذي وضع فيه ، لا أن يكون مخالفاً للمعنى المراد ، وهذا ما نبَّه إلـــيه ابـــن جني (٣٩٢هـــ ـــ ١٠٠٢م) فقال : " هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظـــره إلى أن يقوده إلى فساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا : (أهلكَ والليلَ) معناه : الحـــق أهلكَ قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول : (أهلكَ والليلِ) فيجره ، وإنمـــا الـــتقدير : الحـــق أهلكَ وسابق الليلَ ..... ، ألا ترى إلى فرق بين تقدير الإعراب ، وتفســـير المعـــنى ، فإذا مرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا ، فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إلـــيه ، فـــإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى ، تقبَّلت تفسير المعنى علـــى مـــا هـــو علـــيه ، وصحت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه " [١].

ويمكن تقسيم ظاهرة إضمار الفعل وإظهاره في الأسماء المنصوبة إلى ثلاثة أنواع :

الأول : فعل يجب إظهاره ولا يجوز إضماره .

الثاني : فعل يجوز إظهاره وإضماره .

الثالث : فعل يجب إضماره ولا يجوز إظهاره.

---

[١] - ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ج١، ص ص : ٢٤٣-٢٤٦.

وقد بين السيرافي (ت ٣٦٨هـ ٩٧٩م) هذه الأنواع الثلاث فقال : " اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه : وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، ووجه لا يجوز أن تضمر العامل فيه ، ووجه أنت مخير بين إضماره وإظهاره "[١].

النوع الأول: ما يجب إظهار الفعل فيه ولا يجوز إضماره :

ومثل هذا النوع كأن تقول مبتدأ : (زيداً) من غير سبب يجري ولا حال حاضر دالة على معنى ، وأنت تريد : (اضرب زيداً) وغيره من الأفعال ، لأنك إذا أضمرته لم يعلم أنه أكرم زيداً ، أو اشتم زيداً ، أو غير ذلك [٢].

ففي هذا النوع يجب إظهار الفعل ، إذ الأصل في الفعل الذكر في الجملة الفعلية، فهو من أهم أجزاء الكلام ، بل هو أهم أجزائه ، لأنه لا يقتصر على الدلالة على الحدث فحسب ، ولكنه يحدثنا عما فعل الفاعل ، وعما سيفعل ، نحو : سافر خالد ، سيسافر خالد، ويعبر عن سؤال ، وعن أمر، وعن تعجب، وعن غيرها من متطلبات الخطاب ، ويسهم إسهاماً مهماً في الإسناد [٣].

وعليه فلا يجوز إضمار الفعل إذا لم تدل عليه قرينة حالية أو مقالية .

قال سيبويه : " فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره ، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضَرْبٍ ، ولم يخطر بباله ، فتقول : (زيداً)، فلا بد من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له : قد ضربتَ زيداً " [٤].

النوع الثاني : ما يجوز إظهاره وإضماره من الأفعال :

هذا النوع من الأفعال نحن فيه بالخيار ، إن شئنا أظهرناه زيادة في التأكيد والبيان ، وإن أضمرناه استغناء عنه إيجازاً واختصاراً " لا لأنه قليل الأهمية ، بل لأن كثرة استعماله ودلالة ملابسات القول ، ومناسباته عليه ، وتوافر الدلائل بذلك عليه ..... تجعل من ذكره تطويلاً " [٥]

---

[1] - السيرافي ، حسن بن عبد الله ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصور عن النسخة المخطوطة في دار الكتب القومية ، رقم ١٣٧١ . ٢٥٥ ق ، نحو س . مكتبة الجامعة الأردنية. ص ٥٧

[2] - . انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٣، حاشية رقم (٢).

[3] - انظر : مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، **قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، ط١ ، مكتبة البابي الحلبي ،بغداد ، ١٩٦٦م. ص ١٢٥ .

[4] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٩٦- ٢٩٧.

[5] - المخزومي ، **في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

وهذا النوع من الأفعال يتخذ مجريين :

الأول : ما أضمر من الأفعال التي جَرتْ مجرى الأمر والنهي .

الثاني : ما أضمر من الأفعال التي لم تجر مجرى الأمر والنهي .

فالمجرى الأول : ما بوَّب له سيبويه بقوله : " هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك: زيداً ، وعمراً ، ورأسه . وذلك أنك رأيت رجلاً يضربُ أ و يَشْتِمُ أو يقتلُ ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيداً ، أي : أوقعْ عملَكَ بزيدٍ ،أو رأيتَ رجلاً يقول : أضربُ شرَّ الناس ، فقلتَ : زيدا ، أو رأيتَ رجلاً يُحدثُ حديثاً فقطعهُ ، فقلتَ : حديثَكَ . أو قدِمَ رَجُلٌ من سَفرٍ ، فقلتَ : حَدِيثَكَ . استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنه مستخبَرٌ ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه . وأما النهي فإنه التحذير ، كقولك : الأسدَ الأسدَ ، والجدارَ الجدارَ ، والصبيَّ الصبيَّ ، وإنما نهيته أن يقربَ الجدارَ المَخوفَ المائلَ ، أو يقربَ الأسدَ ، أو يوطئ الصبيَّ "[1].

فهذه الأمثلة التي ذكرها سيبويه في إضمار الفعل المستعمل في مجرى الأمر والنهي تبين جواز إضمار الفعل أو إظهاره ، وذلك أنك إذا رأيت رجلاً يضربُ ، أو يشتمُ ، أو يقتلُ ، فتقول : (زيداً) تريد :(اضربْ زيداً) ، ويجوز إظهاره فتقول : (اضربْ زيداً). أو قال : أضربُ شرَّ الناس ، فقال بعض السامعين : (زيداً) ، أي : (اضربْ زيداً فإنه شرُّ الناس) ، وكذلك إذا كان رجل في حديث ، ثم حضر من يقطع الحديث من أجله ، فتقول : (حديثَك) ، تريد: (هاتِ حديثَكَ) أو (أتمَّ حديثَكَ)، ويجوز إظهار الفعل فتقول : (هاتِ حديثَكَ) أو (أتمَّ حديثَكَ). أو رأيتَ رجلاً يَقرَبُ الأسدَ أو يَقرَبُ الجدارَ المَخوفَ المائلَ أو يُوطِئُ الصبيَّ، فتقول : (الأسدَ الأسد) أو (والجدارَ الجدارَ)، أو(الصبيَّ الصبيَّ) تريد : (لا تقربِ الأسدَ) أو (احذر الجدارَ) أو (لا تُوطِئ الصبيَّ) ، ويجوز إظهاره فتقول : (لا تقربِ الأسدَ)، و (احذر الجدارَ) أو (لا تُوطِئ الصبيَّ).[2]

وقد ورد عن العرب أمثال سمعت عنهم يجيزون فيها إضمار الفعل المستعمل فيما جرى مجرى الأمر والنهي ، ومن ذلك قولهم : " اللهمَّ ضَبُعاً وَذِئْباً " ، إذا كانوا يدعون بذلك على غنمِ رَجُلٍ، كأن قائله يدعو على غنمٍ ، فإذا قيل : ما تعنون ؟ قالوا : اللهمّ اجمعْ فيها ضَبُعاً وذِئْباً [3] ، ومما سمع عن العرب في هذا الباب ما حدَّث به سيبويه عن أبي الخطاب ، أنه سمع بعض العرب ، وقيل له : لِمَ أفسدتُم مكانَكمْ هذا ؟ فقال: (الصبيانَ بأبي). كأنه حَذِرَ أن يُلامَ

---

[1] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٣.

[2] - انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٥٣- ٢٥٤. ابن يعيش ، يعيش بن علي ، **شرح المفصل** ،ج١ ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ص ٢٤٥.

[3] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٥.

فقالُ : (لم الصّبيانَ) [١] ، وقال أيضاً : وحدثنا مَنْ يُوثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وَجْدُ؟ ــ وهو موضعٌ يمسكُ الماءَ ــ ، فقال : (بلى ، وجَاذا ، أي : فاعرفْ بها وجَاذا) [٢] ، ومن ذلك قولهم :(انته يا فلانُ أمْراً قاصداً). والتقدير : (انته يا فلانُ وأتِ أمْراً قاصداً)[٣].

ففـــي هـــذه الأمـــثلة التي سمعت عن العرب ، أجازوا فيها إضمار الفعل المستعمل فيما جرى مجرى الأمر والنهي ؛ لأنه كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل .

و أمـــا المجرى الثاني : ما أضمر من الأفعال التي لم تجر مجرى الأمر والنهي ، ومن الأمـــثلة علـــى هذا النوع ما جاء في كتاب سيبويه : " وذلك قولك ، إذا رأيت رجلاً متوجها وجْهَـــةَ الحَـــاجِ ، قاصداً في هيئة الحاجِّ ، فقلتَ : مكة ، ورَبِّ الكعبةِ ، حيثُ زَكِنْتَ* أنه يريدُ مكة ، كأنكَ قلتَ : يريدُ مكة واللهِ ، ويجوز أن تقولَ : مكة واللهِ ، على قولِكَ : أرادَ مكة واللهِ ، كأنك أخبرتَ بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس ، فقلتَ : مكة واللهِ ، أي :أرادَ مكة إذ ذاك.

ومنه قوله عز وجل : ﴿**بلْ مِلَّة إبراهيمَ حنيفاً** ﴾[٤] ، أي: بلْ نتبعُ مِلّة إبراهيمَ حنيفاً ، كأنه قيـــل لهم : اتبعوا ، حين قيل لهم : " كونوا هوداً أو نصارى ".

أو رأيـــت رجـــلاً يُســـددُ سَـــهْمَاً قِبَلَ القرطاس ، فقلتَ : القرطاسَ واللهِ ، أي : يصيبُ القـــرطاسَ ، وإذا ســـمعتَ وَقْـــعَ السَّـــهْمِ فـــي القرطاس قلت : القرطاسَ واللهِ ، أي : أصابَ القرطاسَ .

ولـــو رأيـــت ناســـاً ينظرون الهلالَ ، وأنت منهم بعيدٌ ، فكبروا ، لقلت : الهلالَ وربِّ الكعـــبةِ ، أي : أبصـــروا الهلال ، أو رأيت ضَرْبًا ، فقلتَ على وجه التفاؤل : عبدَ الله ، أي : يقعُ بعبد الله ، أو بعبد الله يكون .

ومـــثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يُوقِعَ فعلاً ، أو رأيته في حال رجل قد أوْقعَ فعلاً ، أو أخبرتَ عنه بفعل ، فتقول : زيداً ، تريد : أضرَبَ زيداً أو أتضْرِبُ ؟ [٥].

---

[١] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٥٥ .

[٢] - المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٥٥-٢٥٦.

ذكر سيبويه في مثال (أما بمكان كذا وكذا وَجْدُ ؟) فقال : (بلى ، وجَاذا) ، أي : فأعرفُ بها و جَاذا . والصواب أن يقول :(فاعرفْ بها وجَاذا) على الأمر ، لأن هذا المثال ورد في باب الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل . انظر : محمد كاظم البكاء ، **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي** ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٣٣٨.

[٣] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٨٤.

* - زكن : علِمَ ، وتأتي بمعنى الظن الذي هو كاليقين ، وتأتي بمعنى الفطنة ، والحدس الصادق .

[٤] - سورة البقرة ، آية (١٣٥).

[٥] - من الأمثلة التي ذكرها سيبويه في باب إضمار الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي : اضربْ زيداً ، والصواب أن يقول : أضرَبَ زيداً ، بقرينة : أتضربُ زيداً ، ثم إن الباب عقد لإضمار الفعل المستعمل في غير الأمر والنهي ، والفعل (اضربْ) فعل أمر ينافي ما عقد له الباب . انظر : محمد البكاء ، **منهج كتاب سيبويه** ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩.

ومنه أن ترى الرجلَ ، أو تخبرَ عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله، فتقول: أكلَّ هذا بخلاً ، أي : أتفعلُ كلَّ هذا بخلاً " [١]

ففي هذه الأمثلة التي أضمر فيها الفعل المستعمل في غير الأمر والنهي جوَّزَ النحاة إضمار الفعل إذا دلّ عليه قرينة حالية أو مقالية .

فالقرينة الحالية : يكون مرجعها إلى المشاهدة ، كأن ترى رجلاً متوجهاً وجهة الحج ، قاصداً في هيئة الحاج فتقول : مكة واللهِ ، وأنت تريد : أراد مكة ، أو يريد مكة .

ومنه إذا رأيت رجلاً يُسددُّ سهماً قِبَلَ القرطاس ، فقلت : القرطاسَ والله ، وأنت تريد : يصيبُ القرطاس ، أو أصاب القرطاس .

وأما القرينة المقالية : فيكون مرجعها إلى القول ، كقوله تعالى : ﴿**بلْ مِلّةَ إبْراهيمَ حَنيفاً** ﴾[٢] ، كأنه قيـــل لهم : اتبعوا ، حين قيل لهم : " كونوا هوداً أو نصارى "، قالوا: (بل ملة إبراهيمَ حنيفاً) ، أي: بلْ نتبعُ مِلّة إبراهيمَ حنيفاً.

ففي هذه الأمثلة جميعاً ، يجوز لنا إظهار الفعل زيادة في البيان والتأكيد ، ويجوز إضماره إيجازاً واختصاراً .

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة قياسية لا يقتصر فيها على السماع ، وإنما يمكن إخضاعها لقواعد النحو ، فقولهم مثلاً : القرطاسَ ، لمن سدد سهماً ، تقديره : أصاب القرطاسَ ، أو يصيب القرطاس ، فالقرطاس : مفعول به منصوب بفعل مضمر جوازاً ، تقديره أصاب أو يصيب ، وعليه فيمكن أن نقيس على هذه الأمثلة ، كأن نقول : الأذانَ ، إذا رأينا رجلاً اتجه نحو المحراب ، وتأهب للأذان ، فنقصد بقولنا : الأذانَ : أراد الأذانَ أو يريد الأذان ، ومنه كأن تقول لصديقك : أتزورُ معيَ خالداً أم محمداً ؟ فيقولُ : محمداً ، والمراد : أزور محمداً ، فكل من (الأذانَ) و (محمداً) مفعول به منصوب لفعل مضمر جوازاً تقديره في المثال الأول (أراد أو يريد) ، وفي المثال الثاني (أزور) .

النوع الثالث :ما يجب إضمار الفعل فيه ، ولا يجوز إظهاره :

يتمثل هذا النوع في الاقتصار على ما سمع عن العرب من أمثال أو ما أجري مجراها ، بحيث لا يجوز إظهار الفعل ، لأن الأصل في الأمثال أن تبقى كما هي دون تغيير عليها، و إضافة أفعال على هذه الأمثال يؤدي إلى إفساد المعنى أو حشو في الكلام دون فائدة .

---

[1]- سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٥٧- ٢٥٨.
[2]- سورة البقرة ، آية (١٥٣).

وهنا لا بد من الإشارة للتفريق بين المثل ، وما أجري مجراه ، فالمثل عند علماء اللغة والنحو هو: " كلام مركب مشهور ، شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بمورده " [١] ، " وهو مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره ، على طريق الاستعارة التمثيلية " [٢] .

بينما ما شُبِّه بالمثل ، أو ما أجري مجرى المثل فهو: " ما استعمل فيما وضع له ، وأشبه المثل في كثرة الاستعمال ، وحسن الاختصار ، فأعطي حكمه في عدم التغيير " [٣] .

أولاً : ما سُمِعَ عن العرب من أمثال أضمر الفعل فيها وجوباً :

ومما جاء عن العرب من أمثال أضمر الفعل فيها وجوبا ، قولهم : (الظباءَ على البقــر) [٤]أي : خل الظباءَ على البقــر ، وهو مثل يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة ، ومثله قولهم : (الكلابَ على البقــر)[٥] ، أي خل بين الناس جميعاً ، خيرهم وشرهم ، واغــتــنم أنت طريق السلامة فاسلكها ، وهو مثل يضرب عند تحريض بعض القوم على بعض من غير مبالاة .

ومما سمع عن العرب من أمثال قولهم : (مَنْ أنتَ زيداً ؟!) [٦]، أي : مَنْ أنتَ تذكرُ زيداً ؟! أو ذاكراً زيداً ؟! وأصل هذا المثل أن رجلاً غير معروف بفضل تسمى بزيد ، وكان مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل ، دُفِعَ عن ذلك ، فقيل له : (منْ أنتَ زيداً ؟) ، على جهة الإنكار ، كأنه قال : من أنت تذكرُ زيداً ؟! أو ذاكراً زيداً ؟! لكنه لا يظهر ذلك الناصب ، لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً .

ويجوز أن نقول : : (منْ أنتَ زيداً ؟) لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثل ، أي : أأنت بمنزلة الذي يقال له ذلك ؟! [٧]

---

[1] ـ الأزهري ، خالد بن عبد الله ، **شرح التصريح على التوضيح** ، تحقيق : محمد باسل ، ط١ ، ج١ ، دار الكتب العلمية بيروت ، ٢٠٠٠م. ص ٤٧٣.

[2] ـ الصبان ، علي بن محمد ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .ص ١٣٧.

[3] ـ المصدر نفسه ، ص ١٣٧.

[4] ـ الميداني ، أحمد بن محمد ، **مجمع الأمثال** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية،ج١ ، ١٩٩٥م. ص٣٠ . انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦.

[5] ـ أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله ، **جمهرة الأمثال** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعمر عبد المجيد قطامش ط٢، دار الجيل ، بيروت .ج٢ ، ص ١٦٩.

[6] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٩٢. انظر : السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصدر سابق ، ص ص ٧٥-٧٦ . السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص٢٠ .

[7] ـ المصادر السابقة .

ومن ذلك قولهم : (امرأ ونفسَهُ)[١]، أي: دعْ امْرأ مع نفسه، ومنه (رأسَهُ والحائطَ) [٢]، كأنه قال : خلِ أو دعْ رأسَهُ والحائطَ ، فالرأس مفعول ، والحائط مفعول معه ، فانتصبا جميعاً. ومنه قولهم : (أهلكَ والليلَ) [٣] كأنه قال : بادرْ أهلك قبل الليل ، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل ، ومنه :(إنْ تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهار)[٤]، أي تجدْ من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار.

ثانياً : ما سمع عن العرب من كلام أجري مجرى الأمثال :

ورد عن العرب كلام أضمر الفعل فيه وجوباً لكثرة استعماله حتى صار بمثابة المثل ، وإظهار الفعل فيه يؤدي إلى فساد المعنى ، أو حشو بدون فائدة .

ومما سمع عن العرب من كلام أجري مجرى المثل قولهم : (هذا ولا زعماتك)[٥]، ومعناه : ولا أتوهم زعماتك ، وهو مثل يقال لمخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك ، أي: هذا الحق ، ولا أزعم زعماتك ، أو لا أتوهم زعماتك .

ومنه قولهم : (كليهما وتمراً) [٦] ، أي : أعطني كليهما وزدني تمراً ، وأصل هذا المثل ، أنه قال شخص ــ بين يديه زُبْدٌ وسنامٌ وتمرٌ ــ لآخر : أيَّ هذين تريد ؟ ــ مشيراً إلى الزبد والسنام ــ فقال: (كليهما وتمراً) .

ومن ذلك قولهم : (كلَّ شيء ولا هذا)[٧]، و (كلَّ شيء ولا شتيمة حُر) ، أي: ائتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُر .

ومن ذلك قولهم : (أحَشَفاً وسُوْءَ كِيْلَةٍ)[٨]، وهو مثل يضرب لمن يظلم الناس من وجهتين ، ومعناه : تعطيني حَشَفاً وتسيءُ الكيلَ .

ومن أقوال العرب أيضاً : (أمْرَ مبكياتِكَ ، لا أمْرَ مُضْحِكاتِكَ) [١]، أي : اتبعْ أمر من ينصح لك فيرشدك ، وإن كان مُرّاً عليك ، صعبَ الاستعمال ، ولا تتبعْ أمرَ من يشير عليك بهواك ؛ لأن ذلك ربما أدى إلى العطب .

---

[١] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٩٧. انظر ابن الناظم ، محمد بن محمد ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ،، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، ص ١٨٣ .

[٢] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٧٤.

٣ـ المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٧٥، انظر : ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٤٣.

[٤] ـ الميداني ، **مجمع الأمثال** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٢، انظر سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٧٥. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص٢٠.

[٥] ـ انظر سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ج١ ،ص ٢٨٠، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٩. و بدر الدين بن محمد بن جمال الدين ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ط١ ، ج١ ، ص ١٨٣. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٤٧٤.

[٦] ـ انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٨٠ . أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٤.

[٧] ـ ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق، ج١ ،ص ٢٨٠ ، والميداني ، **مجمع الأمثال** ، ج٢ ، ص ١٥١ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣ ،ص١٩.

[٨] ـ المصدر نفسه ، ج٣ ،ص٢٠، والحشف : التمر الرديء .

قال المفضل الضبي(١٦٨هـ ــ ٧٨٤م) في مناسبة قول هذا المثل : بلغنا أن فتاة من بنات العرب كانت لها خالاتٌ وعماتٌ ، فكانت إذا زارتْ خالاتها ألهينها وأضحكنها ، وإذا زارت عماتها أدَّبنها وأخذْنَ عليها فقالت لأبيها : إنَّ خالاتي يلطفنني ، وإنَّ عماتي يبكينني . فقال أبوها – وقد علم القصة ــ : أمرَ مبكياتِكِ ، أي الزمي واقبلي أمْر مبكياتكِ [٢].

ومن ذلك قول العرب : (وراءَك أوسعَ لك)[٣] ، ومعناه : ائتِ مكاناً أوسعَ لك مَنْ وراءَكَ ، ومنه قولهم : (حَسَبُكَ خيراً لك)[٤] أي : وائتِ خيراً لكَ.

فجميع هذه الأمثلة التي ذكرها النحاة في مؤلفاتهم أضمر عاملها وجوباً ، لوقوعها أمثالاً أو ما جرى مجراها ، والأصل في الأمثال بقاؤها على ما وضعت عليه دون تقدير أو تأويل ؛ لأن ذلك يؤدي إلى إفساد المعنى المراد، أو ذهاب جمال الأسلوب الذي قيل فيه ذلك المثل .

وقد سمع عن العرب رفع بعض هذه الأمثال على الابتداء أو الخبر ، وعليه فيلزم حذف الجزء الآخر ، كما لزمه إضمار الناصب في حالة النصب[٥] .

ومن الأمثال التي وردت منصوبة مع جواز الرفع فيها قول العرب: (أكلَّ هذا بخلاً ؟) قال سيبويه : " وإن شئت رفعته ، فلم تحمله على الفعل ، ولكنك تجعله مبتدأ " [٦] .

ومن ذلك قولهم : (كلَّ شيء ولا شتيمة حُر) و (كليهما وتمراً). قال سيبويه : ومن العرب من يقول : (كلاهما وتمراً)، كأنه قال : كلاهما لي ثابتان ، وزدني تمراً ، و (كلُّ شيء ولا شتيمةٌ حُر) كأنه قال : كلُّ شيء أمَم ولا شتيمة حُر ، وترك ذكر الفعل بعد لا ، لما ذكرتُ لك ولأنه يستدل بقوله : كلُّ شيء ، أنه ينهاه [٧] ، ومن ذلك قول العرب : (من أنت زيداً ؟) .

قال سيبويه : " وبعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : من أنت كلامُكَ أو ذكرُكَ زيدٌ ، وإنما قلَّ الرفع ؛ لأن إعمالهم الفعل أسن من أن يكون خبراً لمصدر ليس له ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجاري ، حتى إنهم ليسألون الرجل عن غيره ، فيقولون للمسؤول : (من أنت زيداً ؟!) . كأنه يكلم الذي قال : أنا زيد ، أي : أنت عندي بمنزلة الذي

---

[١] ـ انظر : الميداني ، **مجمع الأمثال** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٣٠، السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٧٥ـ٧٦.

[٢] ـ الميداني ، **مجمع الأمثال** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٣٠ .

[٣] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٨٢. أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٤.

[٤] ـ المصدران السابقان.

[٥] ـ أبو حيان الأندلسي ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٧. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص٢٢.

[٦] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ،ص ٢٥٨.

[٧] ـ المصدر نفسه ، ص ٢٨١ . انظر : الرضي الأستراباذي ، محمد بن الحسن ، **شرح الرضي على الكافية** ، ط٢ ، تصحيح : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م، ص ٣٤٣.

قال : أنا زيدٌ ، فقيل له :(من أنت زيداً ؟)، كما تقول للرجل :(أطِرّي فإنكِ ناعلة واجمعي)[١] ، وهذا مثل يضرب لمن يؤمر بركوب الأمر الشديد لاقتداره عليه "[٢] .

فهذه الأمثلة التي جمعها النحاة من أفواه العرب والتي تمثل الأمثال أو ما جرى مجراها اقتصر فيها على السماع ــ رفعاً أو نصباً ــ ؛ فبقيت على ما هي عليه دون زيادة أو نقصان ، وعليه فلا يجوز إظهار الفعل معها ؛ لأن إظهاره يؤدي إلى زيادة في الكلام لا حاجة .

---

[١] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ،ص ٢٩٢. الميداني ، **مجمع الامثال** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٤٣١.

[٢] ـ الميداني ، **مجمع الأمثال** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٤٣١.

المبحث الثاني : النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق

أولاً: تعريف المفعول المطلق:

الإطلاق في اللغة يأتي بمعنى التخليةِ والإرسال ، يقال : أطلقتُ الناقةَ وطلقتْ هي أي : حللتُ عقالها فأرسلتها ، وأطلقت الأسير : خليته [١].

ومن هذا المعنى اللغوي أخذ مصطلح المفعول المطلق ؛ لأنه لم يقيد بحرف جر كبقية المفعولات الأخرى .

أما في الاصطلاح فقد تعددت نظرة النحويين في إيجاد تعريف شامل للمفعول المطلق ، فقد عقد ابن جني باباً للمفعول المطلق قال فيه : (باب المفعول المطلق وهو المصدر) ثم قال : " اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدثٍ وزمان مجهول ، وهو وفعله من لفظ واحد ، والفعل مشتقّ من المصدر ، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب ، تقول : قمتُ قياماً ، وقعدتُ قعوداً " [٢] .

وفي هذا إشارة إلى أن المصدر والمفعول المطلق مترادفان ، وليس كذلك ، بل قد يكون المفعول المطلق غير المصدر ، نحو: (ضربتُه سوطاً)، ويكون المصدر غير المفعول مطلق نحو : (أعجبني ضربك)[٣] .

وعرّفه ابن الحاجب فقال: " هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى ليدخل نحو : (قعدت جلوساً) أو نحوه " [٤]، وعرّفه ابن هشام فقال : " هو المصدر الفضلة، المُسَلّطُ عليه من لفظه كـ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) أو من معناه كـ (قعدتُ جلوساً) وقد ينوب عنه غيره كـ(ضربْـتُـهُ سَوْطاً) " [٥] .

---

[١] – انظر : الفراهيدي ، **العين** ، مصدر سابق ، ص ٥٧٤ . ابن منظور ، **لسان العرب** ، مصدر سابق ص ص ١٨٧-١٨٨

[٢] – ابن جني ، **اللمع في العربية** ، تحقيق : فائز فارس ، دار الثقافة ، الكويت ، ص ٤٨.

[٣] – المكودي ، عبد الرحمن علي ، **شرح المكودي على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م، ص ٣١٥ .

[٤] – ابن الحاجب ، أبو عمرو جمال الدين عثمان ، **شرح الوافية نظم الكافية** ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، مكتبة الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠م، ص ١٨٥.

[٥] – ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤.

ويرى الدكتور محمد حسن عواد أن القول بمصدرية المفعول المطلق قول غير مطرد عند النحاة من جهة إطلاق هذا المفعول على المصدر وغيره ، وقد حدّ مصطلحاً جديداً للمفعول المطلق منتزعاً من مصطلحات النحويين ، حاول فيه الجمع بين أقوالهم فقال: " المفعول المطلق هو ما فعله الفاعل حقيقة أو حكماً غير مقيد بشيء ، وهذا الحدّ شأنه أن تتدرج عنه كل مسائل المفعول المطلق التي نص النحويون على أنها مصادر تارة ، ونائبة عن المصادر تارة أخرى ، ومفاعيل مطلقة تارة ثالثة ، ونائبة عن المفاعيل المطلقة تارة رابعة " [١] .

والظاهر من هذه الأقوال وجود الفرق بين المفعول المطلق والمصدر ، إلا أن النحاة السابقين استخدموهما بمعنى واحد ، وأن ما ذكره الدكتور محمد حسن عواد ، من جمع لأقوال النحاة السابقين يصلح أن يكون تعريفاً مناسباً لمصطلح المفعول المطلق الذي يشمل المصدر وما ينوب عنه .

ثانياً : العامل في المفعول المطلق :

تباينت نظرة النحاة القدامى في عامل النصب في المفعول المطلق نظراً لمدى مطابقة المصدر لاشتقاق الفعل ، وعليه فإن المفعول المطلق لا يخلو من ثلاثة أقسام :

الأول : أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في اللفظ والمعنى .

الثاني : أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في المعنى دون اللفظ.

الثالث : أن يكون المفعول المطلق اسماً لنوع من المصدر بغير لفظه .

القسم الأول : أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في اللفظ والمعنى :

وهذا القسم على ضربين عند النحاة : جار عليه ، وغير جار عليه .

فالضرب الأول : إن كان من لفظه جارياً عليه انتصب بمصدر مثله ، نحو قوله تعالى : ﴿**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً**﴾ [٢]، و باسم فاعل نحو قوله جل وعلا :﴿**وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوا**﴾ [٣] ، أو باسم مفعول نحو قولهم : (أنت مطلوبٌ طلباً) ، أو بالفعل نحو قوله تعالى : ﴿**وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً**﴾ [٤] ، وهذا مذهب جمهور النحاة [٥].

---

[1] – محمد حسن عواد ، **رأي في المفعول المطلق** ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع ١١-١٢ ، السنة الرابعة ، ١٩٨١، ص ص ١٥٩- ١٨٩ .

[2] – سورة الإسراء ، آية (٦٣).

[3] – سورة الذاريات ، آية (١).

[4] – سورة الأحزاب ، آية (٢٣).

[5] – انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٩٨.

ونقل أبو حيان الأندلسي وجلال الدين السيوطي رأيين مخالفين لجمهور النحاة :

أحدهما: قول ابن الطراوة (٥٢٨هـ ١١٢٢م) الذي نص على أن مثل هذا النوع من المصادر ليس مفعولاً مطلقاً ، وإنما هو مفعول به لفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، والتقدير في : (قعد قعوداً) : فعل قعودا .

ثانيهما: قول السهيلي (ت٥٨١ هـ ـ ١١٧٥م) تلميذ ابن الطراوة القائل أنه منصوب بـ (قعدَ) أخرى لا يجوز إظهارها [1].

وهذه النسبة فيها نظر ؛ إذ إن ابن الطراوة وتلميذه السهيلي لم يقولا بالقولين السابقين ، وإنما قالا إن عامل النصب في المفعول المطلق المؤكد هو ما تضمنه الفعل من معنى (فعَلَ) .

فقال السهيلي : " والعامل فيه إذا كان مفعولا مطلقاً ليس هو لفظ الفعل بنفسه ، وإنما هو ما تضمنه من معنى (فعَلَ) الذي هو: (فاء وعين ولام) ، لأنك إذا قلت: (ضربت زيداً) فالضرب ليس بمضروب ، ولكنك حين قلت: (ضربتُ) تضمنت : (ضربتُ) معنى (فعلتُ) لأن محل ضرب فعل ، وليس كل فعل ضرباً ..... فضرباً منصوب بـ (فعلتُ) المدلول عليها بـ (ضربتُ) ، حتى كأنك قلت : فعلتُ ضرباً [2].

فعامل النصب في المفعول المطلق المؤكد عند ابن الطراوة وتلميذه السهيلي ، هو ما تضمنه الفعل من الحدث[3] .

وفي الحقيقة إن القول بعامل التضمين في المصدر المؤكد فيه شيءٌ من التكلف والتأويل الذي يُحَمِّلُ اللغة أكثر مما تحتمل ، لذا فإن القول بمذهب جمهور النحاة في أن عامل النصب في المفعول المطلق المؤكد هو الفعل الظاهر هو الصواب ، إذ الأصل في المصدر المؤكد إنما جاء ليؤكد الفعل الذي قبله ، بالإضافة إلى أن الأصل في العمل أن يكون للفعل الظاهر ، وأن تضمين الفعل الظاهر معنى آخر فيه شيء من التكلف والتعقيد الذي يَخْرُجُ عن المعنى المقصود .

---

[1] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٥٤. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص٩٨.

[2] – السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله ، **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط٢ ، دار الاعتصام ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م، ص ١٩٨. انظر : محمد إبراهيم البنا ، **أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو** ، ط١ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ص ٧٧ـ ٧٨.

[3] – محمد إبراهيم البنا ، **أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو** ،مرجع سابق ، ص ٧٨ . السهيلي ، **نتائج الفكر في النحو** ، ط٢ ، ص ٩٨، ٣٥٨.

الضرب الثاني : ما كان من لفظ الفعل ولكنه غير جار عليه ، وقد مثّل النحويون على هذا النوع قوله تعالى:﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً**﴾ [1] فالمصدر (نباتا) مخالف للفعل الظاهر (أنبت) ، ذلك أن الفعل الثلاثي من المصدر (نباتاً) هو : نَبَتَ المجرد ، بينما الفعل الظاهر (أنبت) ثلاثي مزيد ، ومصدره : إنباتاً .

لذا فإن عامل النصب في مثل هذا المثال فعل مضمر ، دلَّ عليه الحال ، فالمصدر (نباتا) منصوب بفعل مضمر دل عليه الفعل الظاهر ، وتقديره : (أنبتكم فنبتم نباتا)[2] .

القسم الثاني : أن يلاقي المصدر الفعل في المعنى دون اللفظ :

ومن الأمثلة على هذا النوع : (قعدتُ جلوساً) و (حبستُهُ مَنْعًا) و (أبغضتُهُ كراهيَّة)[3] .

اختلف النحاة في عامل النصب في هذه المصادر إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول : أن الناصب للمصدر هو الفعل الظاهر ، لأنه بمعناه ، فتعدى إليه ، كما لو كان من لفظه ، وهذا مذهب أبي عثمان المازني(٢٤٧هـ - ٨٦٢ م) [4]، وعليه ابن مالك (٦٧٢هـ ـ ١٢٧٣م). [5]

القول الثاني : أن الناصب للمصدر فعل مضمر من لفظه ؛ لأن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل ، والقليل كونه من غير لفظ الفعل ، فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه ، والتقدير في الأمثلة السابقة :(قعدتُ فجلستُ جلوساً) و(حبستُ فمنعتُ منعاً) و(أبغضتُهُ كرهتُهُ كراهيّة)، وهذا مذهب جمهور النحويين ، وعليه سيبويه [6] .

والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن الناصب لمثل هذا النوع هو فعل مضمر من لفظ المصدر ؛ لأن الأكثر في المصادر أن تكون من لفظ الأفعال ، والقليل يكون من غير لفظها ، فيحمل القليل على الكثير .

---

[1] – سورة نوح ، آية (١٧).

[2] ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٥٤، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢١٦ ـ ٢١٧. انظر : ص ١٠٦ – ١٠٧.

[3] – ابن القواس ، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ج١ ، ص ٥٢٨.

[4] – المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٢٩. انظر السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٠٠.

[5] – ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل ، **المساعد على تسهيل الفوائد شرح كتاب التسهيل لابن مالك المسمى (شرح التسهيل)** ، تحقيق : محمد بركات ،ج١ ، دار الفكر، دمشق ،١٩٨٠م ، ص ٤٦٧.

[6] – المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٦٧. انظر ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢١٨.

القول الثالث : التفصيل ، وهو ما ذهب إليه ابن جني : " إن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه ، كـ(قعدتُ جلوسا) و (قمت وقوفا) ، وعوملت هذه الأمثلة من قبيل التأكيد اللفظي ، لذا لا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ ، وإن أريد به النوع ، عمل فيه الظاهر ، لأنه بمعناه " [1]، وأما الذي لغير التأكيد ، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر كقول امرئ القيس:[2]

ويوماً على ظهر الكثيب تعذرتْ عليَّ وآلت حَلفة لم تَحلل

فـ(حَلفة) : منصوبة بـ (حلفت) المضمرة .

وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه ؛ لأنه لم يوضع " [3].

فابن جني في هذا التفصيل لم يخالف جمهور النحاة في تقدير ناصب مناسب للمصدر ، خاصة إذا كان المصدر يفيد التوكيد ، أما ما جاء لبيان النوع فهذا يختص بالقسم الثالث اللاحق.

القسم الثالث : أن يكون المفعول المطلق اسماً لنوع من المصدر بغير لفظه :

كـ (رجع القهقرى ، واشتمل الصمّاءَ ، ويمشي الخطرَ)[4] وفي عامل النصب في مثل هذه الأمثلة ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه منصوب بالفعل الظاهر ؛ لأنه لما عمل في الجنس عمل في النوع لاندراجه تحت الجنس ، فالقهقرى نوع من الرجوع ، فإذا تعدى إلى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدياً إلى النوع إذا كان داخلاً تحته ، وكذلك القرفصاء فهي نوع من القعود ، وهي قعدة المختبئ ، والصماء : أن يلقي طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وهذا مذهب سيبويه[4] ، وعليه ابن جني[5] .

القول الثاني : أنها صفات لمصادر محذوفة ، وهذا مذهب المبرد ، حيث نقل ابن يعيش قولاً للمبرد يقول فيه : " هذه حُلى وتلقيباتٌ وُصِفتْ بها المصادرُ ، ثم حذفت موصوفاتها ؛ فإذاقال : " (رجعَ القهقرى) فكأنه قال : (الرجعة القهقرى) ، وإذا قال : (اشتملَ الصماءَ) فكأنه قال:(الاشتمالة الصماء)، وإذا قال :(قعد القرفصاء)، فكأنه قال:(القعدة القرفصاء) " [6].

---

[1] – ابن جني ، **اللمع في العربية** ، مصدر سابق ، ص ٤٩.

[2] – الزوزني ، الحسين بن أحمد ، **شرح المعلقات السبع** ، دار الجيل ، بيروت ، ص ١١٨.

[3] – السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٠٠.

[4] – ابن القواس ، **شرح الألفية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٥٢٩ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٢١٩.

[4] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٥.

[5] – ابن جني ، **اللمع** ، مصدر سابق ، ص ٤٩.

[6] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ،ج١ ، ص ٢١٩. انظر :ابن القواس ، **شرح الألفية** ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٥٢٩.

القول الثالث : أنها منصوبة بفعل مضمر من لفظه تقديره : (رجع فتقهقر القهقرى)، وإنما أضمر الفعل لدلالة (رجع) عليه ، وهذا مذهب طائفة من الكوفيين [١].

والراجح من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه سيبويه من أنها منصوبة بالفعل الظاهر ؛ لأنها نوع من الرجوع والاشتمال والقعود ، والذي يدل عليه استعمالها مجردة عن موصوفها مطلقا ، ولو كانت صفة لجَرَتْ على موصوفها إما لازما، وإما جائزاً ، ولما لم تجر على موصوف ، كانت كالأسماء التي ليست بصفات [٢]، وأما تقدير فعل مضمر ففيه شيء من التكلف ، إذ الأصل في الفعل الظاهر أن يعمل فيما بعده خاصة وأن هذه الأسماء مندرجة تحت جنس النوع ، فالقهقرى نوع من الرجوع ، والقرفصاء نوع من القعود .

ثالثاً: النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق :

قسم علماء النحو المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع :

١. ما يجوز إظهاره وإضماره .

٢. وما يجب إضماره ولا يجوز إظهاره .

٣. ومالا فعل له من أصله .

قال الزمخشري (٥٣٨هـ ــ ١١٣٢م): " والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، وما لا يستعمل إظهار فعله ، ومالا فعل له أصلا "[٣].

النوع الأول : ما أضمر فيه الفعل جوازاً ، ويجوز إظهاره ، فهذا النوع نحن فيه بالخيار ، إن شئنا أظهرناه زيادة في الوضوح والبيان ، وإن شئنا أضمرناه إيجازاً واختصاراً .

وهذا النوع من المصادر على ضربين :

الأول : عامل المصدر غير المؤكد ، سواء ما دلَّ على نوع أو عدد ، وهذا الضرب ما اتفق عليه النحاة دون خلاف إذا دلَّ على إضمار الفعل دليل مقالي أو حالي [٤] .

فالدليل المقالي : كأن يقال : ما جلستَ ؟ فتقول : بلى جلوساً طويلاً ، أو بلى جلستين .

---

[1] – ابن القواس ، **شرح الألفية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٥٢٩.

[2] – انظر : ابن الحاجب ، عثمان بن عمر **الإيضاح في شرح المفصل** ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ص ٢٢٣.

[3]– الزمخشري ، محمود بن عمر، **المفصل في صنعة الإعراب** ، قدم له : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ . ص ٦٢.

[4] – ابن هشام الأنصاري ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج٢ ، دار الفكر ، ص ٢١٦.

والدليل الحالي : كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجاً مبروراً . ولمن لقيته وعليه وعثاءُ السفر ، ومعه آلته ، فعلمت أنه آيب من سفره ، فقلت : خيرَ مقدم[1]، فهذه المصادر جميعها منصوبة بفعل مضمر جوازاً تقديرها : جلستُ جلوساً طويلاً ، وحججتَ حجاً مبروراً ، وقدمت خير مقدم [2].

وقد سمع عن العرب أمثالٌ أضمر عاملها جوازاً ، ومن هذه الأمثال ، قولهم:(مواعيدَ عرقوب)[3] ، أي : (واعدتني مواعيدَ عرقوب) ، وهو مثل يضرب لمن يعد ولا يفي .

ومنه قولهم : (غَضَبَ الخيل على اللُّجُم)[4] ، وهو مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه ، والمراد : (غضبتَ غَضَبَ الخيل على اللُّجُم) .

ومن ذلك قولهم : (أوَ فرقاً خيراً من حُبٍّ ؟)[5] ، تكلم بذلك رجل عند الحجاج ، ذلك أنه كان قد صنع عملاً فاستجاده ، فقال الحجاج : أكلَّ هذا حُبّاً ؟ فقال الرجل مجيباً : (أفرقاً خيراً من حُبٍّ ؟)، أي : فعلتُ هذا لأني أفرُقُكَ فرقاً خيراً من حُبٍ ، فهو أنبلٌ لك وأجلٌ .

ومن الأمثال التي سمعت عنهم قولهم: (جزاءَ سِنِّمَار)[6] ، أي : (جَزَاهُ جزاءَ سِنِّمَار) وهو مثل لمن يجزي بالإحسان الإساءة.

وقد جاء عن العرب رفع بعض هذه الأمثلة على الابتداء أو الخبر ، فتقول للقادم من سفره : خيرُ مقدم ، أي: قدومُكَ خيرُ مقدم ، وفي قولهم : مواعيدُ عرقوب ، أي : عِداتُك مواعيدُ عرقوب ، وفي المثل (غَضَبُ الخيل على اللُّجُم) ، أي : (غَضَبُك غَضَبُ الخيل على اللُّجُم) وكذلك : (أوَ فرقٌ خيرٌ من حُبٍّ) ، كأنه قال : (أوَ أمري فرقٌ خيرٌ من حُبٍّ)[7].

---

[1] – ابن هشام الأنصاري ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص ٢١٦. انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٢٢١.

[2] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٧.

[3] – الميداني ، **مجمع الأمثال**، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣١١، وعرقوب رجل يضرب به المثل في خلف المواعيد، وسبب قول هذا المثل ، أنه أتاه أخ له يسأل شيئا ، فقال عرقوب : إذا طلع نخلي ، فلما أطلع ، قال : إذا أبلح ، فلما أبلح ، قال: إذا أزهى ، فلما أزهى قال : إذا أرطب ، فلما أرطب ، قال : إذا صار تمرا ، فلما صار تمرا أخذه من الليل ولم يعطه شيئا .

[4] – المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٦، انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٧٣.

٥– انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٦٨–٢٦٩ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٢٢١. الفرق بالتحريك : الخوف.

[6] – الميداني ، **مجمع الأمثال**، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٥٩.

[7] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢١.

الثاني : إضمار عامل المصدر المؤكد :

اختلف النحويون في جواز إضمار العامل في المصدر المؤكد ، فذهب ابن مالك في ألفيته إلى امتناع حذف عامل المصدر المؤكد ؛ لأنه إنما جيء به لتقوية عامله، وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك ، فقال [١]:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

وجوز ابن الناظم بدر الدين بن محمد (٦٨٦هـ ــ ١٢٨٦م) حذف عامل المصدر المؤكد إذا دلَّ عليه دليل ، ولا فرق بين المصدر المؤكد أو المبين ، واحتج على ذلك بما سمع عن العرب من جواز حذف العامل المؤكد إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو : أنت سَيْراً ومَيْرَا " [٢].

وقد ردَّ شُرّاحُ الألفية على قول ابن الناظم أن الأمثلة التي احتج بها ليست من المؤكد، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه [٣].

والراجح في هذه المسألة أن اعتراض ابن الناظم على أبيه بجواز حذف عامل المصدر المؤكد فيه نظر ؛ لأن إضمار الفعل ينافي الغرض الذي وجد المصدر من أجله ، إذ جيء به لتقوية الفعل وتقرير معناه ، كما أن الأمثلة التي استشهد ابن الناظم بها من كلام العرب ليست من المصادر المؤكدة ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه [٤] .

النوع الثاني : النصب على إضمار الفعل في المفعول المطلق وجوباً :

يجب إضمار الفعل الناصب للمفعول المطلق في ثلاثة ضروب :

الضرب الأول : إذا وقع المصدر خبراً ، والمراد بالخبر ما قابل الطلب ، فيشمل الإنشاء الذي ليس من الطلب[٥] ويقع هذا الضرب في عدد من المسائل :

١- ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، **شرح الكافية الشافية** ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل عبد الموجود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

2 – المصدر نفسه ، ج١ ، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

3 – ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٦م، ص ٥١١.

4 – انظر في الرد على ابن الناظم ، الصبان ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٦٩، وابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على الألفية** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٥١١- ٥١٢،.

5 – محمد بن علي الصبان ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق، ص ١٧٠.

الأولى : مصادر مسموعة كثر استعمالها ، حذفت أفعالها تخفيفا لدلالة القرائن عليها كقولهم عند تذكر نعمة أو شدة : (حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا) ، و (صَبْرًا لا جَزْعًا) ، وعند ظهور أمر مُعْجَب (عَجَبًا) ، وعند خطاب مَرضيٍّ عنه أو مغضوبٍ عليه (أفْعلهُ وكَرَامَةً ومَسَرَّةً) ، و (لا أفْعَلهُ ولا كَيْدًا ولا هَمًا) [1] .

فهذه المصادر انتصبت بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، والتقدير في هذه الأمثلة : أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا ، وَاشْكُرُ اللهَ شُكْرًا ، وأعْجَبُ عَجَبًا ، وأكْرِمُكَ كَرَامةً، وأسُرُّكَ مَسَرَّةً ، ولا أكادُ كَيْدًا ، ولا أهُمُّ هَمًّا ، وأزْعُمُكَ زَعْمًا [2] .

قال أبو حيان :" كيف يكون هذا مما يظهر فعله ، ولا شك انه يجوز أن تقول : حَمَدْتُ اللهَ حَمْدًا ، وأحْمَدُ حَمْدًا ؟

فالجواب : إنما تكلم سيبويه في (حَمْدًا) الذي هو نفس الحَمْد أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد ، وهذا لا يظهر معه الفعل ، بل يتعاقبان ، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحَمْدِ لا نفس الحَمْدِ "[3].

وقد سمع عن بعض العرب الموثوق بهم رفع مثل هذه الأمثلة ، فقيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : حَمْدُ الله ، وثناء عليه ، كأنه قال : أمري وشأني حَمْدُ الله ، وثناء عليه.[4]

فهذه الأمثلة المسموعة عن العرب إنما جرت مجرى المثل الذي ينبغي أن يلتزم فيه ما التزمته العرب ، وعليه فلا يستعمل (كفراً) إلا مع (حمداً وشكراً) فلا يقال أبداً(حمداً) وحده ، (وشكراً) ، إلا أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يلزم الإضمار إلا مع (لا كفراً)[5] وكذلك (مسرة) لا تستعمل إلا بعد (كرامة) ، وكذا (نَعْمَى عين) بعد (حُبا)[6] .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، وهو ضربان[7] :

الأول : أن يقع بعد طلب نحو قوله تعالى : ﴿ **فشدوا الوثاقَ فإمّا منّاً بَعْدُ وإمّا فداءً**﴾ [8]

---

[1] – انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ،ج٢ ، ص ٢٢٢ . ابن مالك ، **شرح الكافية** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٩٦--٢٩٧.

[2] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٣١٨-٣١٩.

[3] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٣٦٧– ١٣٦٨.انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١١٧.

[4] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، ص ص ٢١٩– ٢٢٠.

[5] – ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤٢٣.

[6] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٣٦٩. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣. ص١١٩.

[7] – انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٦٢ . السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٢.

[8] – سورة محمد ، آية (٤).

والتقدير : فإمّا تمنون منّـاً ، وإمّـا تفادون فـداءً [١].

الثاني : أن يقع بعد خبر نحو : أنت قد ملكتَ ، فإمّـا عدلاً ، وإمّـا جوراً [٢] ، والتقدير : فإمّـا ملكت عدلاً ، وإمّـا ملكت جوراً .

ففي المثالين السابقين أضمر الفعل وجوباً لوقوعه تفصيلاً لعاقبة ما قبله سواء بعد طلب أو بعد خبر .

الثالثة : أن يكون مكرراً أو محصوراً ، أو مستفهما عنه ، وعامله خبرٌ عن اسم عين ، نحو : أنتَ سَيْراً سَيْراً ، وما أنت إلا سَيْراً ، وإنما أنت سَيْرَ البريد ، وأأنت سيراً ؟ [٣]

جاءت هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً لقيام المصادر بدلاً من أفعالها ، والتقدير في الأمثلة السابقة : زيدٌ يسير سَيْراً سَيْراً ، أضمر الفعل (يسير) وجوباً لقيام التكرار مقامه [٤] . ومثال المحصور : (ما أنت إلا سَيْراً) والتقدير : (ما أنتَ إلا تسيرُ سَيْراً) فعومل المحصور في التزام الإضمار معاملة المكرر ؛ لأن في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار [٥] . ومثال الاستفهام : (أأنتَ سَيْراً ؟) وتقديره : (أأنت تسيرُ سَيْراً ؟) أضمر الفعل وجوباً لقيام الاستفهام مقام التكرار [٦] ، فلو لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهماً عنه كان إضمار الفعل جائزاً لا واجباً، فنقول :(أنت سَيْراً) ، ويجوز أن تقول (أنت تسير سَيْراً)[٧].

ويشترط لهذا النوع من المصادر كونه بعد اسم عين ؛ لأنه لو كان بعد اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل ، بل كان يتعين الرفع بمقتضى الخبرية نحو: (إنما سيرُكَ سَيْرُ البريد)[٨] .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره.

فالمؤكد لنفسه : هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه ، لا تحتمل غيره ، وسمي بذلك ؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة ، فكأنها نفسه نحو : (له عليَّ ألف عرفاً) ، أي : اعترافاً .

فجملة : (له عليَّ ألف) نص على الاعتراف ، فـ (عرفاً) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : أعترف اعترافاً .

---

[1] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

[2] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٧٢.

[3] – ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ٢٢٢.

[4] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٢٢٣-٢٢٤، والسيوطي ، **اللمع** ،مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٢٣.

[5] – ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٢٩٩.

[6] – ابن عقيل ، **المساعد** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٤٧٤.

[7] – الصبان ، **حاشية الصبان** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٧٣، و **شرح ابن الناظم** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ١٩٥.

[8] – ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٢٩٩.

وسمي مؤكداً لنفسه ؛ لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهي نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتمل سواه ، لأنه حين قال : له عليّ ، فقد أقر واعترف[١] .

وأما المؤكد لغيره فهو : الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، فتصير بذكره نصاً فيه نحو (أنت ابني حقاً) ، فحقاً مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره (أحقُّهُ حقاً). وسمي مؤكداً لغيره ؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ، لأن قولك : (أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى (أنت عندي في الحنو منزلة ابني)[٢].

فلما قال (حقاً) ، صارت الجملة نصّاً في أن المراد البُنُوَّة حقيقة ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصّاً ، ومن ذلك قولك : (هذا عبدُ الله حقاً) ، فإذا قلتَ : (هذا عبدُ الله) جاز أن يكون إخبارك عن يقين منك وتحقيق ، وجاز أن يكون على شك ، فأكدته بقولك : (حقاً) كأنك قلتَ : (أحقٌّ ذلك حقاً) .[٣]

الخامسة : أن يكون المصدر المشبه به مشعراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله ، معنى دون اللفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه نحو : (مررت به ، فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ) و(فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى)[٤]، فإن لم يُشْعِر بحدوث نحو : (له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء) ، فحكمه الرفع ، ولا يجوز النصب ، وإن لم يكن بعد جملة فحكمه الرفع ، نحو : (صوتهُ صوتُ حمار) ، وإن لم يحوِ فعله وفاعله دون لفظ نحو : (عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام) ، فالهاء في (عليه) ليســت بفاعل معنى ، وكذا : (فيها صوتٌ صوتُ حمار) ، فالرفع في (نَوْحُ حمام) على البدل ، وفي (صوتُ حمار) على البدل أو الوصف ، والنصب في هذين ضعيف[٥].

وفي ناصب المصدر في قولهم : (مررتُ به فإذا له صوتٌ صَوْتَ حمار) **قولان** :

أحدهما : أن يكون منصوباً بالمصدر المذكور ، إذ كان في معنى الفعل ؛ وذلك أن قولنا :(له صوت) في معنى يصوت ، والتقدير (فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوتِ حمارٍ).

ثانيهما : أن يكون نصبه بإضمار فعل ، يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ، ويجوز أن يكون من غير لفظه ، فإذا كان من لفظه فتقــديره : (فإذا له صوتٌ يصوتُ صوتَ حمار).

---

[١] – انظر : ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٩٩، ٣٨٠. ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٥١٧.

[٢] – ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٥١٨.

[٣] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٣٧٨ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج١، ص ص ٢٢٥ــ ٢٢٦.

[٤] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٥٥. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٣٧٦.

[٥] – انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٧٦. والسيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٢٧.

ويكون نصب (صَوْتَ حمار)على المصدر ، أو على الحال ، وإذا قدّرتَ الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب (صَوْتَ حمار) إلا على الحال لا غير ، كأنك قلتَ : (له صَوْتٌ يُخْرِجُهُ صَوْتَ حمار أو يمثله صَوْتَ حمار) [١] ، وإلى هذا الوجه ذهب أكثر النحاة [٢]من أن الناصب للمصدر في مثل هذه الأمثلة فعل مضمر وجوبا دلَّ عليه ما قبله تقديره : (فإذا له صوتٌ يصوتُ صوتَ حمار) ، وهذا هو الراجح .

الضرب الثاني : ما وقع طلباً ، ذلك إذا ما وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهذا النوع من المصادر لا يعرف إلا بالسماع ، ولا يضبط بضابط يحصره ؛ لأن حاصله أنها مصادر كثر استعمالها فحذفت أفعالها تخفيفا ، وعليه فلا يجوز إظهارها [٣]، ويمكن حصر هذا النوع في عدد من المسائل :

أولاً: المصادر المستعملة في الدعاء لإنسان أو عليه : فمن المصادر التي استعملت للدعاء لإنسان قولهم : سَقْيًا ، ورَعيًا ، ومرحبا، وأهلا وسهلا [٤] .

فهذه المصادر أضمرت أفعالها من لفظها وتقديرها : سقاكَ الله سَقْيًا ، ورعاك الله رَعيًا ، ورَحُبَت بلادك رحبا، وأهلتَ أهلا [٥].

وقد ورد عن بعض العرب إظهار الفعل مع هذه المصادر تأكيداً لها ، فقالوا : : سقاكَ الله سَقْيًا ، ورعاك الله رَعيًا [٦] .

ومن المتعارف عليه أن هذا النوع يجب إضمار الفعل فيه لوقوع هذه المصادر بدلاً من أفعالها ، وهذا يجعلنا نتساءل ما سبب إظهار الفعل مع هذه المصادر ؟

فيجاب عن ذلك : " أن هناك فرقاً بين قولنا : (سَقْيًا ، ورَعيًا) ،وقولنا: (سقاكَ الله سَقْيًا ، ورعاك الله رَعيًا) ، فالمصدر في قولنا (سَقْيًا ، ورَعيًا) أفاد معنى الدعاء ، بينما المصدر في

---

[١] ــ ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٢٢٥.انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣، ص ١٢٧

[٢] ــ انظر : الرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣١٩.

[٣] – ابن الحاجب ، **شرح الوافية نظم الكافية** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ١٨٧.

[٤] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١١ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٢٢. يرى أستاذي الدكتور حسن الملخ أنه من الدقة قول النحاة في المصادر المكونة من كلمة واحدة والمختزلة في داخلها دلالتين : المصدرية و الفعل المحذوف أن تعرب مفعولا مطلقا ؛ نائبا عن فعله ؛ لدلالته على المحذوف مما يعني أنه يقوم بوظيفته . وهذه النيابة تكون عن لوازم الموقع لا عن الموقع نفسه ، . انظر كتابه : ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦.

[٥] ــ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٣١١.

[٦] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٢ انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١٢. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٦١.

قولنا : (سقاكَ الله سقيًا ، ورعاك الله رَعْيًا) مؤكدٌ للفعل ، وليس دالاً على الدعاء ، وعليه فإن ورود كل من العبارتين يعطي معنى مغايراً للمعنى الآخر .

فإذا أردنا أن ينوب المصدر عن الدعاء جئنا بالمصدر فقط ، وإذا أردنا أن نؤكد المصدر أو نبينه أظهرنا عامله " [١].

ومن المصادر التي استعملت للدعاء على إنسان ، قولهم : (بُعْدًا ، وسُحْقًا ، وتَعْسًا ، ونَكْسًا ، وبُؤْسًا ، وخَيْبَةً ، وجَدْعًا ، وتَبًّا ، وعَقْرًا)[٢].

فهذه مصادر أضمرت أفعالها من لفظها أفادت الدعاء على إنسان تقديرها : أبْعَدَهُ اللهُ بُعْدًا ، وأسْحَقَهُ اللهُ سُحْقًا، وأتْعَسَهُ اللهُ تَعْسًا ، وأنْكَسَهُ اللهُ نَكْسًا، وأبْأسَهُ اللهُ بُؤْسًا، وجَدَعَهُ جَدْعًا ، وعَقَرَهُ عَقْرًا، وخَابَ خَيْبَةً [٣].

أفادت هذه المصادر الدعاء لإنسان أو عليه ، وهي منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً لا يجوز إظهارها ؛ لأنها صارت بدلاً من الفعل ، فقد استغني بذكر المصدر عن ذكر الفعل ، إذ لو ظهر الفعل لصار تكراراً [٤] .

ثانيا : المصادر المستعملة في الأمر والنهي :

وهذا النوع من المصادر يقع بدلاً من فعله ، وهو مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه ، وأن يكون مفرداً منكراً كقولهم : (قياماً لا قعوداً)[٥] ، أي : قم ولا تقعد ، ومنه قوله تعالى : ﴿**فَضَرْبَ الرِّقَابِ**﴾[٦] أي : اضربوا الرقابَ.

ثالثاً : المصادر المستعملة في الاستفهام التوبيخي :

ويقع هذا النوع من المصادر توبيخاً مع الاستفهام أو أدواته ، سواء أكان التوبيخ للنفس ،أم للمخاطب ، أم للغائب في حكم الحاضر.

---

[١] – فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ط١ ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٠م ، ج٢ ، ص ص ١٦٥-١٦٦.

[٢] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١١ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٢.

وتبا : خسر وهلك ، وسحقا : بَعُدَ أشد البعد ، وتعسا : عثر فسقط وأكب على وجهه ، نكس: جعل أعلاه أسفله ، جدع : قطع طرفا من أطرافه ، عقرا : لم يلد .

[٣] – انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٢ . عبد الله بن علي الصيَّمري ، **التبصرة والتذكرة** ، تحقيق : فتحي احمد مصطفى ، ج١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ص ٢٦٠.

[٤] – انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٢٢٢.

[٥] – انظر : الصبان ، حاشية الصبان ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٧٠.

[٦] – سورة محمد ، أية (٤).

ومن الأمثلة على المصادر الواقعة توبيخاً مع الاستفهام مخاطبتك للمتواني : (أتوانياً وقد جَدَّ قرناؤك) [١] أي : أتتوانى توانياً ، ومنه قولهم : (أذلاً في الحرب ، وزَهْواً في السِّلم)[٢].

ومما ورد في مخاطبة النفس ، قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : (أغدةً كغدةِ البعير، وموتاً في بَيْتِ سَلوليَّةِ)[٣]، ومما جاء في مخاطبة الغائب في حكم الحاضر ، قولك – وقد بلغك أن شيخاً يلعب – : (ألعباً وقد علاك المشيب ؟!)[٤]، ومما وقع توبيخاً في غير استفهام قول الشاعر[٥] :

خُمُولاً وإهمالاً وغيرُكَ مُوْلَعٌ بتثبيتِ أسبابِ السعادةِ والمجدِ

الضرب الثالث : ما وقع بلفظ التثنية :

من المصادر المستعملة بدلاً من أفعالها ، المصادر المثناة كـ (لَبَّيْكَ ،وسَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ودَوَالَيْكَ وهَذَاذَيْكَ ، وحَجَازَيْكَ ، وحَذَارَيْكَ ، وحَوَالَيْكَ)[٦].

فهذه المصادر أضمر عاملها وجوباً لكونها بدلاً من أفعالها كقولهم في إجابة الداعي : لبيك وسعديك ، أي: إجابة بعد إجابة ، وإسعاداً بعد إسعاد ، أي: كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك[٧] ، وحنانيك تقديره : تَحَنَّنْ علينا تحنناً ، أي : تحننا بعد تحنن ، كأنه يسترحمه ليرحمه [٨].

---

[١] – انظر : الصبان ، **حاشية الصبان** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٧١. ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق، ج٢ ، ص ٢٢١.

[٢] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٧٠.

[٣] – المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٣٧٠. انظر : السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٢٢.

[٤] – ابن عقيل ، **المساعد** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٧٣.

[٥] – لم ينسب هذا البيت لقائل ،انظر أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٧٠. السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٢٢. ابن عقيل ، **المساعد** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٧٣.

[٦] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٣٤٨- ٣٤٩. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٦٣.

[٧] – السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١١٠.

[٨] – – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٤٨، و أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٣٦٥.

أما دواليك ، فمن المداولة ، وهي المناوبة ، أي: تداولنا دواليك ، وهَـذاذيْـكَ مأخوذ من (هَذَّ يَهُذُ) إذا أسرع في القراءة والضَّرْبِ ، أي : يَهذُ هذاذيك[١] .

وأما (حَجازيكَ) أي تحجز حَجَـازيكَ أي تمنع[٢] ، و (حَذاريكَ) أي : تحذر ، بمعنى : ليكن منك حذرٌ بعد حذرٍ[٣] ، و(حَواليكَ) أي : إطاقة بعد إطاقة [٤].

فجميع هذه المصادر منصوبة بفعل مضمر وجوباً ، صار المصدر بدلاً منه ، وعامل النصب في هذه الأمثلة من لفظ المصدر باستثناء المصدرين (لبيك و سعديك) فإنهما منصوبان بفعل مضمر من غير لفظهما ، بل من معنييهما ، كأنك قلت في (لبيك): داومتُ وأقمتُ ، وفي (سعديك): تابعتُ وطاوعت [٥]، وهذه المصادر كلها لا تتصرف ، ملتزم فيها الإضافة والتثنية ، فإن أفرد منها شيء ، كان متصرفاً كقوله تعالى : ﴿**وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا** ﴾[٦] .

والغرض من هذه التثنية هو التكثير ، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة ، ولا يراد بها اثنان فقط ، كما تقول : "ادخلوا الأول فالأول " ، والغرض أن يدخل الجميع ، وجئت بالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء [٧].

ويرى الدكتور عفيف دمشقية أن صيغ التثنية في مثل (حنانيك) ليست مجرد ظاهرة لغوية علينا قبولها كما توارثناها عن أسلافنا من الناطقين بالعربية ، وإنما هي في نظر الخليل جزء من اللغة الانفعالية ، يعبر عن حالة نفسية معينة للمتكلم ، فهو طامع إلى مزيد من الرحمة والحنان اللذين ينعم بهما في حالة التكلم ، أو طامع في سعة منهما إذا استجاب له من يطلب

---

[١] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

[٢] – السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١١١ . انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٦٥.

[٣] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٣٤٩.

[٤] – السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١١١.

[٥] – انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٣١.

[٦] – سورة مريم ، أية (١٣).

[٧] – انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ،ج١ ، ص ٢٣٠ ، سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٥٢، حاشية رقم (٢).

رحمته وحنانه [١].

ومن المصادر التي لا تتصرف ، وتلزمها الإضافة ، بحيث تقع بدلاً من أفعالها ، قولهم : (سبحانَ اللهِ ، ومعاذَ اللهِ ، أو عياذَ اللهِ ،وريحانَ الله ، وغفرانَكَ ، وعَمْرَكَ اللهَ ، وقَعْدَكَ اللهَ)[٢].

فقولهم : (سبحانَ اللهِ) تأويله : براءةُ اللهِ من السوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس منه فعل فإنما حدهُ الإضافة إلى الله – عزّ وجلّ– وهو معرفة ، وتقديره – إذا مثلته فعلاً– تسبيحاً لله ، كأنه قال :(سَبَحَ سبحاناً)[٣].

وأما قولهم : (معاذَ الله) أو (عياذَ الله) فكلاهما منصوب على المصدر ، تقول : (أعوذ بالله) أي : ألجأ إلى الله عَوْذاً أو عياذاً [٤].

وأما (ريحانَ الله) فهو مصدر منصوب بفعل مضمر من غير لفظه تقديره : (أسترزقُ اللهَ استِرْزاقاً)[٥] بدليل قوله تعالى : ﴿ **والحبُّ ذو العصف والريحان** ﴾ [٦] لأن معنى الرّيحان الرزق.

أما(غفرانك) فهو مصدر منصوب بفعل الطلب ، أي : اغفر غفرانك [٧] .

وقولهم (عَمَرَكَ الله): مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ، ونصبه على تقدير : فعل ، وفي تقدير الفعل وجهان [٨] :

الأول : (أسألك بعَمْرِكَ اللهَ ، وبتعميركَ اللهَ) أي : وصفك الله بالبقاء والعمر .

الثاني : (أنشدكَ بعَمْرِ اللهَ) ، فيكون الناصب أنْشِدُكَ.

وأما قولهم (قعْدَكَ اللهَ) فهو بمعنى : (عَمْرَكَ اللهَ) ، أي أسألك بقعْدِكَ ، أي : بوصفك الله بالثبات والدوام[٩] ، والتقدير عند سيبويه : (عَمَّرْتُـكَ اللهَ تَعْمِيراً) فحذف الزوائد من المصدر

---

[١] – عفيف دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، ط١ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦، ص ١٥٠.

[٢] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٣٢٢ــ ٣٢٤ . المبرد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢ ، ج٣ ، القاهرة ، ١٩٧٩م، ص ١٧٩. ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٣٠، : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٦٦.

[٣] – المصادر السابقة .

[٤] – المصادر السابقة.

[٥] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٢٢ . المبرد ، المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٧٩.

[٦] – سورة الرحمن (١٢).

[٧] – انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٣٦٧.

[٨] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٣٤. انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٢٢–٢٢٣.

[٩] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٣٤

وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول ، وكذلك الأمر في (قعدك الله تقديراً) إذ ليس له فعل مستعمل [١] .

وأجاز الرضي انتصاب المثالين على غير المصدر ، والتقدير : أي أسال الله عَمْرَكَ : أي أسأل الله تعميرك ، وأسأل الله قَعْدَكَ ، أي : تقعيدك وتمكينك ، على حذف الزوائد [٢] .

و قد ينوب عن المصدر أسماء منصوبة بأفعال مضمرة وجوباً ، بحيث أجريت مجرى المصادر ، وهي على ضربين :

الضرب الأول : الجواهر ، والمراد بها في عُرْفِ النحويين الشخوص والأجسام المتشخصة ، وتسمى بالأعيان[٣] .

ومن هذه الأسماء الدالة على الدعاء قولهم : (تُرْبَاً وجَنْدَلاً) و (فاها لفيكَ) و (أتميميا مرةً وقيسياً أخرى) و (أعورَ وذا ناب).

فقولهم : (تُرْبَاً) بمعنى : (تَربَتْ يداه) أي : لا أصاب خيراً ، والتقدير أي: تراباً ، وجندلاً : أي صخراً .

واختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : (تَربَتْ يداك وجندلت)[٤] .

وقد اختلف النحويون في ناصب (تُرْبَاً وجَنْدَلاً) ، فمذهب سيبويه أنها منصوبة على المفعولية بفعل مضمر تقديره : (أطعمك الله وألزمك تربا وجَنْدَلاً) [٥].

ومذهب أبي علي الفارسي والشلوبين وغيرهما أنهما منصوبان انتصاب المصدر ، بدليل جواز دخول اللام ، فيقال : (تربا لك) ، كما يقال : (سقيا لك)[٦].

والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن (تُرْبَاً وجَنْدَلاً) منصوبان على المفعولية بفعل مضمر تقديره : (أطعمك الله و ألزمك تربا وجَنْدَلاً) ؛ وذلك لأن اللام إنما هي للتثبيت ، وهي متعلقة بمحذوف ، والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في (سقيا) ونحوه ؛ وذلك لأن

---

[1] – الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٣١١– ٣١٢، انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٢٣.

[2] – انظر : الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ج٢ ، ص ٣١٢.

[3] – انظر: **شرح المفصل** ،مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٣٨. السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٢٨.

[4] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١٥، أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٣٨٠، و ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٣٨، و السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٢٨. المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٨١.

[5] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١٥.

[6] – ابن عقيل ، **المساعد على تسهيل الفوائد** مصدر سابق ج١ ، ص ٤٨٠.

التقدير كما ذكره سيبويه : (ألزمك الله أو أطعمك تربا وجَنْدَلاً) ، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج إلى البيان كما احتيج إليه في (سقياً) ونحوه [١].

وأما قولهم : و (فاها لفيكَ) أي : فا الداهية ، والمراد : فم الداهية ، ويستعمل هذا في معنى الدعاء ، أي : دهاه الله ، وقيل : ضمير (فاها للخيبة)[٢]، وفاها : منصوب بمنزلة (تُرْبَا وجَنْدَلاً) ، كأنك قلت : (تربا لفيك) وإنما يخصون الفم بذلك ؛ لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسان ويشربه ، وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك (دهاك الله) وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً ؛ لأن فم الداهية في التقدير ، فقدر الفعل المتصرف من الداهية ، وليس القصد إلا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معيناً لا يُتَجَاوَزُ ، وإنما يقصد ما يلائم المعنى ، ويقارب اللفظ [٣].

وأما قولهم (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) فهو بمعنى : (أتَحَوَّلُ تميمياً مرةً وقيسياً أخرى) فـ (تميمياً) منصوب على المفعولية بفعل مضمر من غير لفظه تقديره : (أتَحوَّل) لدلالة الحال عليه ، قال السيرافي : " هذا الباب مثل الذي قبله ، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل ، فأحوج إلى تقدير فعل من لفظه مما شاهده من حاله " [٤].

ومن ذلك قولهم (أعورَ وذا ناب) ، والمقصود به الإنكار ، وأصله : أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعورَ مُشَوه الخلق ، ذا ناب – وهو السن– فقال بعض الأسديين ذلك منكراً عليهم ، فكأنه قال : (أتستقبلون أعورَ وذا ناب) [٥].

وقد اختلف النحويون في نصب (أعورَ وذا ناب) ، فذهب سيبويه إلى أنه منصوب على المفعولية ، والتقدير : (أتستقبلون أعورَ وذا ناب) [٦].

وذهب ابن عصفور وابن خروف إلى أن (أعورَ وذا ناب) منصوب على الحال ، والتقدير : (أتستقبلونه أعورَ)[٧].

يتبين من خلال عرض الأمثلة المتعلقة بالأسماء المنصوبة التي أضمرت أفعالها وجوباً لمعاملتها معاملة المصادر ، أن قدامى النحاة صنفوها في باب المفعول المطلق الذي أضمر عامله وجوباً ، ويبدو أن هذا التصنيف بحاجة إلى إعادة نظر ، إذ الملاحظ في الأمثلة السابقة

---

[1] – ابن عقيل ، **المساعد على تسهيل الفوائد** ، مصدر سابق ج١ ، ص ص ٤٨٠– ٤٨١.

[2] – السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٢٩.

[3] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٣٩.

[4] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٤٣ حاشية : رقم (١).

[5] – المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٤٣.

[6] – المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٤٣.

[7] – السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٣٠.

أنها أقرب إلى باب المفعول به من المفعول المطلق لدلالة الحال عليها ، فقولهم : (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) التقدير فيها : أتتحول تميمياً، ومثل ذلك : (أعورَ وذا ناب) فالتقدير فيها : (أتستقبلون أعورَ) . لذا كان من الأفضل وضع هذه الأمثلة في باب المفعول به.

الضرب الثاني : الصفات ، وهي من الأسماء التي جريت مجرى المصادر ، حيث أضمرت أفعالها وجوباً لدلالة الحال عليها ،استفهمْتَ أو لم تستفهم ، ومن هذه الأمثلة قولهم : (أقائماً وقد قعد الناسُ ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وقاعِداً علِمَ اللهُ وقد سار اركَبُ ، وقائماً قد علِمَ اللهُ وقد قعدَ الناسُ ، وعائذاً بكَ ، وهَنيئاً لكَ ، وهَنيئاً مَرِيَئاً)[1].

وقد اختلف النحويون في عامل النصب فيها فذهب أكثرهم إلى أن هذه الصفاتِ منصوبةٌ على الحال المؤكدة ، وعاملها فعل مضمر وجوبا ، والتقدير في هذه الأمثلة :(أتقوم قائما و أتقعد قاعداً ، وأعوذ بك عائذاً بك).

قال سيبويه : " وذلك انه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : :أتقوم قائماً و أتقعد قاعداً ، ولكنه حُذِفَ استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع " [2].

وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل ، كالمالح والعافية ، ذلك أن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة، إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ، ولا يقعد إلا قاعداً ، لأن الفعل قد دل عليه ، وإذا ورد شيء من ذلك فتأوّله بالمصدر ، فيكون تقديره : (عائذاً) و (قائماً) و (قاعداً) ، إذ جعلت العامل (أعوذ) و (تقوم) و(تقعد) بتقدير (عياذٍ) و(قيامٍ) و (قعودٍ) [3].

والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن هذه الصفات أحوال مؤكدة أضمر عاملها وجوباً لدلالة الحال عليها .

---

[1] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٤٠، أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٣٧٨، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٣٨.

[2] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٣٤٠-٣٤١.

[3] – المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٨٩.

أما قول المبرد فقد رُدَّ عليه أن الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً ، وإنْ كان الفعل قد دلَّ على ما دلَّ عليه اسم الفاعل ، قال تعالى:﴿وأرسلناك للناس رسولاً ﴾ [١] ، فذكر (رسولاً) وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد

ومثل ذلك قولهم : (هنيئاً) ، فمذهب أكثر النحاة على أنها حال ، وهي قائمة مقام الفعل الناصب لها ، قدره سيبويه مرة : (ثَبَتَ) فيكون حالاً مبينة ، ومرةً (هَنَأَ) فيكون حالاً مؤكدة [٢].

ويبدو أن مثل هذه الأمثلة الدالة على حال أناس ، لو وضعت في باب الحال لكان ذلك أفضل من وضعها في باب المفعول المطلق .

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن مثل هذه المصادر التي أضمر ناصبها ينبغي أن تفسر بعيداً عن التأويلات والتقديرات التي تكلف النحويون بها في كلامهم حتى صارت ضرباً من العبث والفضول [٣].

و دعا إلى أن تفسر هذه المصادر التي ترك إظهار الفعل معها في سياق فعلي دلت عليه مناسبات الخطاب وقرائن القول [٤] .

ذلك أن ظاهرة ترك إظهار الفعل واسعة الحدود في العربية ، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل ، ولا يراد إلى ذكر الفعل ، ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره ، لأنه من الوضوح في منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى فيه [٥].

وعليه ينبغي أن يفسر النصب في جميع المنصوبات ، فيقال في توجيه النصب في قولهم : هنيئاً مريئاً ، أنه منصوب على الدعاء .

وفي قولهم : (أقائماً وقد قعد الناس ؟) ، وقولهم : (أتوانياً وقد جدَّ قرناؤك ؟) أنه منصوب على التنبيه.

وفي قولهم :(أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى)، أنه منصوب على التوبيخ .

وفي قولهم : (مررت بزيد فإذا له صراخٌ صراخ الثكلى ، أو مررت به فإذا له صوتٌ صوتُ الحمار) ، أنه منصوب على التشبيه .

وفي قوله تعالى :﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[٦] ، وقول الشاعر:

---

[1] – سورة النساء ، آية (٧٩) . انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ج١ ، ص ٢٤٠.

[2] – انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١٦. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج١ ، ص ٤٦١.

[3] – مهدي المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق** ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

[4] – المرجع نفسه ، ص ١٢٧.

[5] – المرجع نفسه ، ص ١٢٦.

[6] – سورة محمد (٤).

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلودِ بمُستطاعِ

أنه منصوب على الأمر ، لأنها وأمثالها من المصادر ، إنما نصبت لأنها أرسلت إرسال الأمر ، ولم يرد بها أن تكون متحدثاً عنها ، أو مسنداً إليها .

فمهدي المخزومي يرى أن المصدرين في الآية وفي البيت لا يختلفان في الدلالة على الأمر في قولهم : اضرب ، واصبر ، ففيهما مادة الأمر ومعناه ، كما و ينفي أن تكون هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة ، وإنما هي منصوبة لوقوعها خارج دائرة الإسناد والإضافة[1].

والذي دعاه إلى هذا القول هو دعوته إلى إلغاء الأثر الذي يحدثه العامل فيما بعده ، وأن ما نقل عن النحاة من عبارة (أن كل منصوب لا بد له من ناصب)[2] عبارة جعلت النحاة يتكلفون تقدير أفعال ليس للكلام حاجة إليه .

واكتفاء المخزومي بالقول إن هذه المصادر منصوبة على الدعاء ، أو التوبيخ ، أو التشبيه أو الأمر تجعل النحو العربي محصوراً في مستوياته الأولى ، وهو مستوى تقرير الأحكام ، فهو يمنع النحوي من إعطائه حقه في تفسير الأحكام التي يقررها ، وبالتالي يبقي النحو العربي منحصراً على غاياته التعليمية التي لا نستطيع من خلالها التعمق في معرفة أسرار النحو وعلله، وعليه فإن هذه القواعد التي دعا إليها المخزومي يمكن أن تنتج لنا بنّاءً قادراً على بناء الجمل ، لكنها لا تستطيع أن تنتج مهندساً قادراً على بناء الجمل وتفسيرها[3] .

النوع الثالث : المصادر التي لا فعل لها من أصلها :

وهذا النوع من المصادر أهملت أفعالها ،أي : أنها موضوعة في لسان العرب ، فقُدِّر لها أفعال من معانيها ، وذلك نحو: دَقْرا، وبَهْراً ، وتفة ، والتقدير : أنَتِنْتَ دَقْرا ، وتَعِسْتَ بَهْراً [4].

قال ابن يعيش : " وهذه لا يؤخذ منها فعل ألبتة ، فإذا سئلت عنها مثلت بقولك : (نَتْنَاً) لقرب معناهما ، وليس من أقَةٍ، وتُفَّة و دَقْرَاً، وبَهْراً فعلٌ ، وإنما تردها إلى (نَتْنَاً)؛ لأنه مصدر

---

[1] – انظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٣١– ١٣٢.

[2] – ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، مصدر سابق .، ص ٧٩.

[3] – انظر : حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ٢٠٠٠، ص ٢٢٠، انظر الفصل التمهيدي ، ص ١٠.

[4] – سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١١، و انظر : الرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٠٩. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٦٠، و السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ١٠٥.

لفعل معروف ، وهو (نَتِنَ نتناً) ، وقالوا: بَهَرَ القمرُ الكواكبَ ، إذا غطاها [١]

قال أبو حيان : " حكى ابن الأعرابي وغيره : أنه يقال للقوم إذا دُعِيَ عليهم : بَهَرَهم اللهُ فيكون منصوباً بفعل مستعمل لا مهمل " [٢].

، ومن هذا النوع من المصادر قولهم : (ويْحَكَ ، و وَيْسَكَ ، و وَيْلَكَ ، و وَيْبَكَ) .

قال ابن يعيش " فهي من المصادر التي لا أفعال لها ، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلاً لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل فأطرح لذلك ، وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعو لها " [٣].

ونقل أبو حيان قولاً للجزولي أن هذه المصادر إذا أضيفت وجب نصبها ، وإذا أفـردت جاز فيها الرفع والنصب [٤] .

وذهب ابن الطراوة إلى أن (ويلاً و ويحاً) منصوبان بعامل سماه (القصد إليه) ، وهو عامل معنوي كالابتداء ، وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث ، قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها ، أو تسليط عامل لفظي عليها مضافاً إلى ما بعده ، فـ (إياكَ وويح) اسمان وقع القصد إلى ذكرهما مجردين عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبهما كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر [٥] .

وهذا قول مردود ؛ لأنه لم يعهد من قبل .

والصواب أن مثل هذه المصادر منصوبة بفعل مضمر من معناها .

---

[١] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٣٥.

[2] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١٣٦٠

[٣] – ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج١، ص ٢٣٥.

[٤] – أبو حيان ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص١٣٦١، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٣٦-١٢٧

[٥] – انظر : البنا ، **أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو** ، مرجع سابق ص ٧٤. السهيلي ، **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق : محمد إبراهيم ، ص ١١٠.

المبحث الثالث : النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه

أولا : تعريف المفعول فيه :

أجمع النحاة على أن مصطلح الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين، وأن المحل أو الصفة والغاية من اصطلاحات الكوفيين[١] .

وهذه المصطلحات جميعها تصب في معنى لغوي واحدٍ هو: وعاء الشيء من الزمان والمكان[٢] .

أما في الاصطلاح فهو: كل اسم زمان أو مكان سُلّط عليه عامل على معنى (في) كقولك: صُمتُ يوم الخميس ، وجلست أمامك [٣] .

ثانياً : النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه :

يعد المفعول فيه كغيره من المفعولات التي تنصب بفعل ظاهر أو ما شابه ، فنقول : " جلستُ يومَ الجمعة أمامك "، و " أنا سائرٌ غداً خلفَ الرَّكب " وهذا هو الأصل[٤] .

وقد يضمر عامل المفعول فيه جوازاً أو وجوباً لقرينة حالية أو مقالية .

فيضمر جوازاً إذا دلت عليه قرينة مقالية كقولك : فرسخين ، أو يومَ الخميس ، جواباً لمن قال : كم سرتَ ؟ أو متى صُمتَ ؟ والتقدير : سرتُ فرسخين ، وصُمتُ يومَ الخميس[٥] .

ويضمر العامل في المفعول فيه وجوباً في ستة مواضع :

الأول : إذا وقع الظرف خبراً ، نحو : زيدٌ أمامك ، وعمروٌ وراءك .

وقد اختلف النحويون في ناصب الظرف إذا وقع خبراً لمبتدأ ، فذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه ينتصب بالخلاف ، وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت:(زيد قائمٌ) و(وعمرو منطلق) كان (قائم) في المعنى هو (زيد) و(منطلق) في المعنى هو (عمرو) ،

---

[١] - عوض حمد الفوزي ، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** ، ط١ ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ١٩٩٨، ص ١٦٣.

2 - انظر : **ابن منظور اللسان** ، مصدر سابق ، ج ٨ ، ص ٣٥٣.

[3] - ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص ٢٥٠.

[٤] - الأشموني ، علي بن محمد ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، تقديم : حسن حمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م.ص ٤٨٦ .

[٥] - انظر ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٢١.

فـإذا قلـت : (زيـدٌ أمامك) ، و(عمرو وراءك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد) ، ولا (وراءك) فـي المعنى هو (عمرو) ، كما كان (قائم) في المعنى هو (زيد) ، و(منطلق) في المعنى هو (عمرو) ، فلما كان مخالفاً له نُصبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما [١] .

وقد لاقى هذا القول قبولا عند بعض المحدثين ، فقال مهدي المخزومي : " ولنا فيما ذهب الكوفيون إليه ما يؤيدنا في معالجة مثل هذه المسألة ، فقد ذهبوا إلى أن الظرف في قولنا :

(عمـرو أمـامك) ، هـو الخبر ، ولم ينصب الظرف هنا ؛ لأنه مفعول فيه ، أو لأنه معمول للفعل ، ولكنه نصب لأنه خبر خالف المبتدأ فلم يكن عينه ، ولا صفة له في المعنى " [٢].

وذهـب أبو العباس احمد بن يحيى بن ثعلب (ت ٢٩١هـ ـ ٩٠٠م) ـ من الكوفيين ـ إلـى أنـه ينتصـب لأن الأصل في قولك : (أمامَكَ زيدٌ) حلَّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، واكتفي بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه الفعل [٣] .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه: (زيدٌ استقر أمامَكَ) و (عمرو استقر وراءَكَ) . واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه ينتصب بعامل مقدر ؛ وذلك لأن الأصل في قولك : (زيد أمامك وعمرو وراءك) في أمامك ، وفي ورائك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) ، و(في) حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك : (عجبـتُ من زيد) و (نظرت إلى عمرو) ، ولو قلت : (مِنْ زيد)) و (إلى عمرو) لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به ، فدل على أن التقدير في قولك :(زيد أمامك وعمرو وراءك) زيد استقر في أمامك وعمرو استقر في ورائك ، ثم حذف الحرف ، فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو (استقر) مقدر مع الظرف ، كما هو مقدر مع الحرف [٤].

وذهـب بعـض البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل – وهو مُسْتَقِرٌ – ؛ لأن تقديـر اسـم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجـر ، والاسـم هو الأصل ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما ، كان تقدير الأصل أولى

---

[١] ـ انظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج ١، ص ٢٢٥.

[٢] ـ مهدي المخزومي ، **النحو العربي نقد وتوجيه** ، ص ٢٢٠.

[٣] ـ انظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج ١، ص ٢٢٥.

[٤] ـ انظر : المصدر السابق ، ج١ ، ص ص ٢٢٥ـ ٢٢٦ .

من تقدير الفرع .[١]

والصواب ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وإن كـــان هو الأصل في غير العمل ، فلما وجب هاهنا تقدير عامل ، كان تقدير ما هو الأصل في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

وأمـــا ما ذهب إليه الكوفيون من أنه ينتصب بالخلاف ، فقول فاسد كما قال أبو البركات الأنـــباري ؛ لأنـــه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ ، لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ، لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصـــور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً ، فكان ينبغي أن يقال (زيداً أمامك ، وعمراً وراءك) وما أشبه ذلك فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه.[٢]

وأمـــا قول أبي العباس ثعلب أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر ، فقول فاسد كذلك عند أبي البركات ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً ، والفعل لا يخلـــو مـــن أن يكـــون مُظهَراً موجوداً ، أو مقدراً في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مُظهَراً موجوداً ولا مقدراً في حكم الموجود كان معدوماً من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملاً وكما يســـتحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة ، والمشي برجل معدومة ، والقطع بسيف معدوم ، والإحـــراق بنار معدومة ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم ؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية ، فكان فاسداً [٣].

الثانـــي : أن يقـــع الظـــرف صـــلة ، كقولهم : (رأيت الذي معك) ، فـــ (معك) صلة لـــ (الذي) منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (استقر).

ولا يجوز تقدير اسم الفاعل (مُستقِر) مكان (استقر) ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة [٤].

---

[١]- انظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٦.

[٢]- المصدر السابق ، ص ٢٢٦.

[٣]- المصدر السابق ، ص ٢٢٧.

[٤] - انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٢١ . الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٤٨٦ – ٤٨٧ .

الثالث : أن يقع الظرف حالاً ، كقولهم : (رأيت الهلالَ بين السحاب) ، فـ (بين) حال من (الهلال) ، منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (استقر أو مُستقِر) [١].

الرابع : أن يقع الظرف صفة ، كقولهم : (رأيت طائراً فوق غصن)،فـ (فوق) صفة لـ(طائر) منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (استقر أو مستقر) [٢].

الخامس : أن يقع الظرف مشتغلاً عنه ، كقولهم : (يومَ الخميس صمتُ فيه) ، فيوم الخميس : منصوب بفعل مضمر وجوباً يفسره (صُمْتُ) المذكور ، والتقدير : صُمْتُ يومَ الخميس صُمْتُ فيه ، ولم يقل : صُمْتُه ، لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بـ (في) [٣] .

السادس : ما سمع عن العرب من أمثال حذف عاملها وجوباً ، وذلك كقولهم : (حينئذٍ ، الآنَ)، وهو مثل يقال لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده ، فقيل له : (حينئذٍ ، الآن) أي : الذي تَذْكُرُ كان حينئذٍ ، واسمع إليَّ الآن ، فـ (حينَ) ظرف زمان منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره (كان) ، والآن : ظرف زمان منصوب محلاً ، وفتحته فتحة بناء ، لأنه مبني لتضمنه معنى (الـ) و (الـ) الموجودة فيه زائدة ؛ لأنه علم على الزمان الحاضر ، وناصبه فعل مضمر وجوباً تقديره (واسمع) [٤].

فنلاحظ من هذا المثال أنه مكون من جملتين ، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول : كذا و كذا (حينئذٍ ، الآن) أي : كان ما تقول واقعاً حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقول لك، فـ(حينئذ) مقتطع من جملة ، و (الآن) مقتطع من جملة أخرى. [٥]

---

[١] - انظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٧ ، و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٢١.

[٢] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٥٢١. الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٤٨٦ -٤٨٧ .

[٣] - المصدر السابق ، ص ٥٢٢.

[٤] - الأزهري ، **شرح الصريح على التوضيح** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٥٢٢. وانظر : الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٤٨٧ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٥٥.

[٥] - انظر : المصدر السابق .

المبحث الرابع : النصب على إضمار الفعل في المفعول معه

أولاً : تعريف المفعول معه :

المفعول معه : اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه ، كـ (سرتُ والنيلَ) و(وأنا سائرٌ والنيلَ)[1].

ونقل السيوطي إجماع النحويين على منع تقدم المفعول معه على عامله فلا يقال: (والخشبة استوى الماءُ) ، كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها ، لأن أصل الواو للعطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامله المعطوف عليه إجماعاً [2].

كما اتفق النحويون على منع جواز تقدم المفعول معه على مصاحبه ، وخالف في ذلك ابن جني فأجاز تقديمه على مصاحبه ، فجوّز أن يقال : استوى والخشبة الماءُ ، وجاءَ والطيالسةَ البردُ.

واحتج على ذلك بما سُمع عن العرب من تقديم المفعول معه على مصاحبه كقول يزيد بن الحكم :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيْمَةً ثلاثَ خِصَالٍ لستَ عنها بمرعوٍ [3]

حيث تقدم المفعول معه (فُحْشاً)على مصاحبه (غَيْبَةً) .

والصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة من منع تقديم المفعول معه على عامله، أو مصاحبه ؛ لأن الأصل في الواو للعطف ، والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ، وكذلك الأمر بالنسبة للعامل ، وأن ما ورد من شواهد شعرية في تقديم المفعول معه على عامله، أو مصاحبه ، إنما هو ضرورة شعرية لا يقاس عليها .

---

[1] ـ ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٣٩، ، **وقطر الندى** ، مصدر سابق ص ٢٥٢.

[2] ـ انظر: السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ،ج٣ ، ص ٢٣٩ ، الرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق، ج٢ ، ص ٥١٧.

[3] ـ انظر : ابن جني **الخصائص** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦١ ، وانظر : البغدادي ، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، ط٢، ج٣ ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٩م ، ص ١٢٠ ، ١٣٤.

ثانياً : العامل في المفعول معه :

تباينت نظرة النحاة في عامل المفعول معه انطلاقاً من القاعدة النحوية التي وضعها النحاة ، والتي تنص على أنْ لا بدَّ لكل منصوب من ناصب ينصبه[1] ، ووفقاً لهذه القاعدة اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه على خمسة أقوال:

القول الأول : ما ذهب إليه الزجاج (ت ٣١١هـ ـ ٩٢١م) أن المفعول معه منصوب بإضمار فعل بعد الواو ، وتقديره : (لابس) ، وحجته في ذلك أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[2] .

القول الثاني : قول جمهور نحاة البصرة أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل المتقدم قبل الواو ، أو ما يقوم مقامه بتوسط الواو ، واحتجوا بأن قالوا : أن هذه الواو لا يجوز أن تعمل لأنها غير مختصة ، فهي تدخل على الأسماء والأفعال ، وأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد ، إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو : (أخرجت زيداً)[3].

القول الثالث : مذهب أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ ٨٢٧ م) القائل أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف ، ذلك أن الواو في قولك (قمت وزيداً) واقعة موقع (مع) ، فكأنك قلت : (قمت مع زيد) ، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقمت الواو مقامها ، وقد كانت (مع) منصوبة بنفس (قمت) بلا واسطة ، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف ، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا واسطة حرف ، لأنها مقدرة بحرف الجر[4] .

القول الرابع : أن الناصب للمفعول معه هو الواو نفسها لاختصاصها بالاسم ، فنصب بها الاسم كـ (إنَّ) ، ونسب هذا القول إلى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ ـ ١٠٧٩م) [5]

---

[1] - انظر : ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

[2] - انظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص : ٢٢٨، ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٣٥٨.

[3] - انظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص : ٢٢٩.

[4] - انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ، ج١، ص ص ٣٥٧-٣٥٨، و انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٨٤.

[5] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٨٥، و السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ٢٣٨ ، المرادي ، الحسن بن قاسم ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق : فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م، ص ١٥٥. ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٤٢.

القول الخامس : ما ذهب إليه الكوفيون من أن الناصب للمفعول معه معنوي ، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ؛ لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله ، كـ (قام زيد وعمرو) فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : (استوى الماءُ والخشبة) لا يحسن تكرار الفعل فيقال : (استوى الماءُ واستوت الخشبة) ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما لم يحسن في (جاء زيد وعمرو) ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف [١].

وبعد ذِكر أقوال النحاة القدامى يمكن الوقوف على بعض المآخذ على تلك الأقوال :

فأما قول البصريين أن العامل في المفعول معه الفعل المتقدم بتوسط الواو ، فقد رُدّ بأن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل في الاسم الذي بعده بتوسط الواو، ذلك أن نحو " استوى " أو " جاء " فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء، كما أن الفعل لا يعمل في المفعول بتوسط الواو فدل هذا على بطلان ما ذهبوا إليه [٢].

وأما ما ذهب إليه الزجاج من القول : إن الناصب للمفعول معه هو فعل مضمر تقديره (لابس) لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فقول باطل ؛ لأن القول بإضمار فعل بعد الواو يخرج الاسم من كونه مفعولاً معه إلى مفعول به ، وبذلك تنتفي المصاحبة ، فقولنا (سرت والنيلَ) فيها دلالة على المصاحبة ، بينما قولنا (سرت ولابست النيلَ) ليس فيها دلالة على المصاحبة ، وإنما هي في حيز المفعول به [٣] .

أما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن المفعول معه منتصب انتصاب الظرف فضعيف ؛ لأن الأسماء التي وقعت في سياق المفعول معه لا تكون ظروفاً ، قال ابن الأنباري : (وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب (مع) فضعيف أيضاً ، لأن (مع) ظرف ، والمفعول معه في نحو (استوى الماءُ والخشبة) و(جاء البُرد والطيالسة) ليس بظرف ، ولايجوز أن يجعل منصوباً على الظرف) [٤].

وأما ما نسب إلى عبد القاهر الجرجاني من أن العامل الناصب في المفعول معه هو الواو نفسها ، فنسبة فيها نظر ، والصواب أن الجرجاني لم يخرج بقوله عن مذهب جمهور البصرة القاضي بأن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل الظاهر قبل الواو ،

---

[١] - انظر : الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٨، و ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،مصدر سابق ، ج١، ص ٣٥٨.

[٢] - انظر : الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٨.

[٣] - انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٤٢. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ،ج٣ ، ص ٢٣٩.

[٤] - الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٢٩.

فقال : " اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً ؟ فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو (صنعت) بواسطة الواو ، وذلك أنك لمّا قلت : ما صنعت؟ لم يمكنك أنْ تعديه إلى زيد وتوقعه عليه ، إذ لا تقول : أي شيء صنعت زيداً .... فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما ، وأوصل الفعل إلى الاسم ، فقلت : ما صنعت وأباك ، وجاء البرد والطيالسة ، فنصبت زيداً وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو " [١].

وأما قول الكوفيين من أن عامل النصب في المفعول معه على المخالفة ، فقول باطل ، قال ابن يعيش : (وأما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً ؛ لأنه لو جاز نصب الثاني ؛ لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً ؛ لأنه مخالف للثاني ؛ لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني ، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول ، نحو قولك : قام زيدٌ لا عمرو ونظائر ذلك ، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً ، لم يكن ما بعد لا في العطف إلا منصوباً)[٢].

وفي العصر الحديث ظهرت بعض الدراسات التي تأثرت بدراسات النحاة السابقين ، كان من أشهرها ، ما دعا إليه مهدي المخزومي الذي تأثر بأستاذه إبراهيم مصطفى الذي يرى أن النصب : ما ليس بمسند إليه ولا مضاف إليه . وعليه فهو يرى أن المفعول معه منتصب على الخلاف ، فقال : " ومنه قولهم : " كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ " الاسم الذي جاء بعد هذه الواو ، وهو (قصعة) : منصوب ؛ لأنه سُبِقَ بواو وليست للتشريك ، ولو كانت للتشريك لكانت القصعة مسؤولاً عن حالها أيضاً ، وليس ذلك مما يقصد إليه مَنْ يُرسِلُ مثل هذا الكلام ، فلا بُدَّ من نصب (القصعةَ) لمخالفتها ما قبل الواو ، ولخروجها مما دخل فيه ما قبل الواو ، ولم تُنصَبْ هنا بفعل ، ولا شبيه بالفعل ، ولم يستقم فيه تقدير فعل ، أو شبيه بالفعل " [٣].

---

[١] - عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٥٩-٦٦٠.

[٢] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١،ص ص ٣٥٩، وانظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

[٣] - مهدي المخزومي ، **النحو العربي قواعد وتطبيق**، مرجع سابق ،ص ص ١١٥-١١٦. انظر : إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩ م ، ص ١٦٠.

وعلى هذا النحو سار الدكتور صاحب أبو جناح في تعليل ظاهرة النصب للمفعول معه فقال : " فقولنا : (ينطلق القطارُ وطلوعَ الشمس)، لا يقتضي نقل الانطلاق إلى الشمس ، وعليه لا يكون الطلوع متلبساً بالانطلاق ، فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه ؛ لأن الرفع علامة المسند إليه ، وهو القطار ، وليس هناك مفر من أن يحرك بالنصب ، لأن الجار خاص بالمضاف إليه ، وهذا هو الذي أدركه الكوفيون فقالوا به تفسيراً لنصب المفعول معه"[١].

ومن الدراسات الجادة في العصر الحديث لعامل المفعول معه ما قام به أستاذي الدكتور حسن خميس الملخ الذي اقترح قانوناً لمعرفة العامل سماه (قانون التدمير) ويقصد به: ذلك العنصر الذي إذا حذف اختل إعراب الكلام ؛ لأنه علة تدور مع المعلول وجوداً و عدماً ، وعند تطبيقه المفعول معه على هذا القانون ، وجد أن المفعول معه يقع عامله ضمن العوامل التي تنوب عن معانيها ، وهي العوامل التي تتلازم مع مدخوليها تلازماً دائماً بالفعل أو بالقوة ، ففي المفعول معه نجد تلازماً بين وجود الواو ، ووجود الاسم المنصوب بعدها ؛ لأن حذف الواو في المفعول معه يخل بالجملة ، فالمفعول معه عامله الواو ، لكن هذه الواو غير مختصة بنصب الاسم بعدها أو الاكتفاء بالدخول على الاسم ، وعليه فتكون هذه الواو عاملاً بالنيابة عن معنى المصاحبة الذي يطلب منصوباً إذا نصبت ، وسبب القول بالنيابة أن الفعل المقدر لا يجوز أن يظهر، وإن ظهر استحال إلى معنى جديد. [٢]

ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول معه :

من المتعارف عليه عند النحويين وجود شروط لنصب المفعول معه ، منها أن يقع المفعول معه بعد واو تفيد المصاحبة ، وأن لا يكون إلا بعد فعل لازم ، أو ما فيه حروفه ومعناه ، كـ (سرتُ والنيلَ) و (وأنا سائر والنيلَ).

بيد أنه سمع عن العرب أقوال نصب فيها المفعول معه من غير توفر مثل هذه الشروط ، ويمكن حصر هذه الأقوال في المسائل التالية :

أولاً : إذا تقدّم الواوَ مفردٌ أو جملةٌ غير متضمنة معنى فعَلَ نحو : كُلُ رَجُلٌ وضَيْعَتُهُ ، وأنت ورأيُكَ ، والرجالُ وأعضادُها ، وإنك ما خيراً ، وأنت أعلمُ ومالكَ ،والنساءُ وأعجازُها[٣].

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا خلاف في وجوب الرفع في مثل هذه الأمثلة[٤]،

---

[١] - صاحب أبو جناح ، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها** ، ط١ ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٨، ص ٥٩.

[٢] - انظر : حسن الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٣-٢١٧.

[٣] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٨٦، و السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ج٣ ، ص٢٤١.

[٤] - المصدران السابقان ، وانظر : ابن عقيل ، **المساعد** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٤١.

وجوز عبد الله بن علي الصَّيْمَري (من نحاة القرن الرابع) النصب فيها من غير تأويل [١]، ونقل ابن مالك عن بعض النحويين جواز النصب على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزأيها ، والتقدير في مثل هذه الأمثلة : كُلُ رَجُلٌ كائنٌ وضَيْعَتَهُ [٢].

والصواب ما ذهب إليه جمهور النحويين من وجوب رفع مثل هذه الأمثلة ؛ لأن في الرفع غنية عن التقدير والتأويل ، إذ الأصل في الكلام عدم التقدير ، خاصة وأن مثل هذه الأمثلة لم تتوفر فيها شروط النصب اللازمة ، بالإضافة إلى أنها قليلة الورود عن العرب .

ثانيا : أن تتقدم الواوَ جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل ، وقبل الواو ضميرٌ متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو : مالكَ وزيداً ، وما شأنُكَ وزيداً ، وما صنعتَ وأباكَ ، فذهب سيبويه إلى أن هذه الأمثلة منصوبة بـــ (كان) مضمرة قبل الجار ، أو بمصدر (لابس) ، والتقدير : ما كان لك وزيداً ، وما كان شأنُكَ وزيداً، أو مالكَ وملابسةَ زيداً ، وما شأنُكَ وملابسةَ زيداً أو ملابستُكَ زيداً [٣].

ووافق أبو علي الشلوبين (٦٤٥هـــ ـــ ١٢٤٧م) ظاهر قول سيبويه في تقدير المصدر أولاً ، ثم خالفه وقال : (هو تفسير معنى لا تقدير إعراب ، وتقدير الإعراب فيه : ما شأنك تَـــلْبَسُ وزيداً) [٤].

وذهب السيرافي[٥] وابن طاهر[٦] وابن خروف [٧] إلى أن هذه الأمثلة منصوبة بـــ (لابس) محذوفة بعد الواو ، والتقدير : (ولابستُ زيداً) .

وردّ هذا القول ؛ لأن تقدير الفعل المضمر (لابس) ، و المصدر (الملابسة) يخرج الاسم بعد الواو أن يكون مفعولاً معه ، ويتعين أن يكون مفعولاً به [٨].

والذي أراه أن مثل هذه الأمثلة منصوبة بالواو النائبة عن معنى المصاحبة ، والمعنى في تلك الأمثلة : (مالك مع زيد ، وما شأنك مع زيد ، وما صنعت مع أبيك) .

---

[١] ـ الصيمري ، **التبصرة والتذكرة** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٥٧ـ ٢٥٩.

[٢] ـ ابن مالك ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق : محمد عطا وطارق فتحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ٢٠٠١م ص ٢٥٤.

[٣] ـ **سيبويه** ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٠٩.

[٤] ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٨٧ ـ ١٤٨٨.

[٥] ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٨٧ ـ ١٤٨٨. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص٢٤٢.

[٦] ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٨٨.

[٧] ـ المصدر نفسه ، ١٤٨٨.

[٨] ـ انظر : المصدر نفسه ، ١٤٨٨.

أما القول بتقدير فعل أو مصدر بعد الواو ، أي : مالكَ و لابستُ زيداً ، فإنه يخرج الاسم المنصوب (زيداً) من كونه مفعولاً معه ، وتعين جعله مفعولاً به .

ثالثاً : إذا تقدم الواوَ (ما) أو (كيف) ، أو زمن مضاف ، أو قبل خبر ظاهر في نحو : (ما أنت وزيداً ؟) ، و (وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟) و (وأنا وإياه في لحاف)[١].

نص سيبويه على أن هذه الأمثلة منصوبة بإضمار فعل الكون ، وهي قليلة في كلام العرب ، والتقدير في هذه الأمثلة : (وما كنت و زيداً ؟) ، و (وكيف تكون أنت و قصعة من ثريد ؟) و (وكنتُ وإياه ، أو أنا كائنة وإياه في لحاف)[٢].

والصواب أن هذه الأمثلة منصوبة بالواو النائبة عن المصاحبة ، والمعنى في هذه الأمثلة : (كيف أنت مع زيد ؟ ، وكيف أنت مع قصعة من ثريد ؟ ، وأنا معه في لحاف ؟).

رابعا : ما يخاف بالعطف فوات المعية فيه ، نحو : لا تغتذِ بالسمكِ واللبنَ ، ولا يعجبْكَ الأكلُ والشَّبَعَ ، أي : مع اللبن ، ومع الشبع ، فالنصب يبين المراد من المعية ، والعطف لا يبينه .

قال أبو حيان : إذا كان الفعل لا يليق بتالي الواو ، جاز النصب على المعية ، وعلى إظهار الفعل اللائق إن حَسُنَ مع موضع الواو ، وإلا تعين الإضمار ، ومثاله :(والذين تبوءوا الدار والإيمانَ) ، فجعل (والإيمانَ) مفعولاً معه ، أو تضمر (واعتقدوا الإيمان) ، وإذا لم يصح تقدير الفعل بعد الواو ، ولا كون الواو بمعنى مع تعين إضمار ما يليق[٣] ، نحو :

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججنَ الحواجب والعيونا [٤]

أي : وكحلن العيون.

يظهر لنا مما سبق أن النحاة القدامى اتفقوا على مبدأ واحد ، وهو نظرية العامل ، وأن الاختلاف كان في تحديد العامل ، سواء أكان الفعل ظاهراً، أم مضمراً بعد الواو ، أم الواو النائبة عن المصاحبة ، أم كان عاملاً معنوياً ، فيما يسمى بالمخالفة .

---

[١] - انظر : **سيبويه** ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٠٣، و ابن عقيل ، **المساعد** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٤٣، وقوله : و (وأنا وإياه في لحاف) قطعة من حديث عائشة – رضي الله عنها - فيه : (..... وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحاف واحد) ، رواه ابن أبي شيبة **في مصنفه** برقم (٣٢٢٧٨) ، تحقيق ، كمال الحوت ، ج٦ ، ط١ ، مكتبة الرشد ،١٩٨٨، ص ٣٨٩.

[٢] - انظر : ابن عقيل ، **المساعد** ، ج١ ،مصدر سابق ،ج١ ، ص ص ٥٤٢-٢٤٣.

[٣] - أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٤٨٩ – ١٤٩٠.

[٤] - قائل البيت الراعي النميري ، عبيد بن حصين بن جندل ، وجاء في الديوان بلفظ :

وَهزَةٍ نِسْوَةٍ منْ حَيِّ صِدْقٍ يزججنَ الحواجبَ والعيونا

انظر : الراعي النميري ، الديوان ، جمع وتحقيق : راينهرت فاييرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٩٨٠، ص ٢٦٩.

وبالتالي فإننا لا نجد من ينكر الأثر الذي يتركه العامل على الاسم الواقع بعد الواو، وعلى هذا المنهج سار كثير من المحدثين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الباحثين الذين ثاروا على نظرية النحو، ودعوا إلى إلغاء العامل متأثرين في ذلك بآراء ابن مضاء القرطبي في ثورته على العامل ، كان من أشهرهم ما دعا إليه إبراهيم مصطفى وفق ما أصّله في قاعدته التي تنص على أن المنصوبات ما كان خارجاً عن دائرتي المسند إليه والمضاف إليه ، وعلى هذا النهج سار تلميذه المخزومي .[1]

[1] ـ انظر : إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق ، ص ١٦٢، المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق** ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥-١١٦ . **قضايا النحو** ، مرجع سابق ، ص ص ١١١ ـ ١١٥.

المبحث الخامس : النصب على إضمار الفعل في المفعول له

أولاً : تعريف المفعول له

يسمى المفعول له عند النحاة المفعول من أجله ، أو المفعول لأجله ؛ لأنه من أجله فُعِلَ فِعْلٌ [١].

واصطلح النحاة في تعريف المفعول له بأنه : المصدرُ ، المُفْهِمُ عِلّة ، المشاركُ لعامله : في الوقت والفاعل ، نحو : (جُدْ شكراً) [٢].

ويظهر من هذا التعريف أن للمصدر ثلاثة شروط :[٣]

١ــ أن يكون مصدراً : كـ(شُكْراً) .

٢ــ أن يكون مُفْهِماً للتعليل ؛ لأن المعنى : جُدْ لأجل الشكر .

٣ــ أن يكون مشاركاً لعامله ، وهو (جُدْ) : في الوقت ؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود ، وفي العامل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب ، وهو فاعل الشكر . ومتى فقد شرط من الشروط وجب جره باللام ، وامتنع النصب [٤].

ثانياً : العامل في المفعول له :

تباينت نظرة النحويين في توجيه عامل النصب في المفعول له ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر على تقدير لام التعليل .

قال ابن السراج : " اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ، ولكن العامل فيه غير مشتق منه ، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك : (فعلتُ ذلك حذارَ الشر ، وجئتك مخافة فلان ، فـ (جئتك) غير مشتق من (مخافة) ، فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه ، نحو (خفتك) مأخوذة من (مخافة) ، و (جئتك) ليست مأخوذة من (مخافة) ، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب " [٥].

---

[1] ــ انظر : خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٠٩.

[2] ــ ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٥٢٠ ــ ٥٢١.

[3] ــ أضاف بعض النحاة شروطا أخرى كأن يكون المفعول له (قلبيا) أي : من أفعال النفس الباطنة كـ (الرغبة) ، انظر : الأزهري ، **شرح التصريح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٠٩ . ويرى عباس حسن أن مثل هذه الشروط من الزيادة التي فيها تكلف وتعقيد بغير فائدة ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، وهو : التعليل ؛ إذ التعليل ــ غالباً ــ يكون بأمور قلبية معنوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح . انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ط٩ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٧ م. ، ج٢ ، حاشية رقم (٢) من ص ٢٣٨ ،

[4] ــ انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٣.

[5] ــ ابن السراج ، محمد بن سهل ،**الأصول في النحو** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ج١ ، ص ٢٠٦.انظر : سيبوسه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٣٦٧ ــ ٣٧٠.

وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري : " إنْ قال قائل : ما العامل في المفعول له النصب ؟ قيل : العامل في المفعول له الفعل الذي قبله ، نحو : (جئتك طمعاً في برِّكَ ، وقصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ) ، وكان الأصل فيه : (جئتك للطمع في برِّكَ ، وقصدتُكَ للابتغاء في معروفك) ، إلا أنه حذف اللام ، فاتصل الفعل به فنصبه " [١].

وزعم الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا ، فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير : جئتُـــكَ أكرمُكَ إكراماً ، حذف الفعل ، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به ، فلذلك لم يظهر [٢] ، وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن هذا التقدير يخرج الاسم من كونه مفعولاً له إلى أنه مفعول مطلق مؤكد لفعله .

وقال الكوفيون : إن ناصبه الفعل المقدم عليه ؛ لأنه مُلاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل (قعدتُ جلوساً) . لذلك لم يترجم الكوفيون للمفعول لأجله باباً مستقلاً استغناء بباب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي ، فإذا قلت : ضربتُ زيداً تأديباً ، فكأنكَ قلت : أدّبته تأديباً [٣] ، وهذا قول باطل أيضاً ؛ لعدم التفريق بين المفعول له والمفعول المطلق ؛ فمما يميز المفعول له عن المفعول المطلق ، أن المفعول له من أجله فعِلَ فِعْلٌ ، بينما المفعول المطلق إنما يؤتى به لتأكيد فعله أو لبيان نوعه أو عدده .

ففي قولهم : (قعدتُ جلوساً) لا يعد مفعولاً له ؛ لعدم توفر شروطه ، وهو أن يكون معللاً ، أي : أنه الباعث على الفعل ، وهذا ليس فيه تعليل ، وإنما دل المصدر (جلوساً) على تأكيد فعله ، فكان مفعولاً مطلقاً ، والصواب : أن عامل النصب في المفعول له هو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو الفعل الظاهر على تقدير لام التعليل ؛ وذلك أن ناصبَهُ مُقْهِمُ الحَدَثِ نَصْبَ المفعولِ به المصاحبِ في الأصل حرف جر ؛ لأنه جواب له ، والجواب أبداً على حسب السؤال ، فقولك في جواب : لم ضربتَ زيداً ؟ : ضربته تأديباً ، أصله : للتأديب ، إلا أنه أسقط اللام ، ونصب . ولهذا تُعَادُ إليه في مثل : ابتغاء الثواب تصدّقتُ له ؛ أن الضمير يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها [٤].

---

[١] ــ أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ١٨٦. انظر : خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، ج١ ، ص ٥٠٩.

[٢] ــ انظر : خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٥٠٩.السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ١٣٣. أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣، ص ١٣٨٤.

[٣] ــ المصادر السابقة .

[٤] ــ السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣، ص ١٣٣. وانظر :أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣، ص ١٣٨٤.

ثالثاً : النصب على إضمار الفعل في المفعول له :

لم يرد في السماع عن العرب أمثلة أضمر فيها الفعل في المفعول له وجوباً ، وإنما يضمر جوازاً إذا دلّ عليه دليل ، ومن خلال البحث لم أجد من النحاة القدامى أو المتأخرين من تحدّث عن إضمار الفعل في المفعول له ومثّل على ذلك أمثلة ، كما فعلوا في المفعولات الأخرى ، وإنما ظهر ذلك عند المحدثين قياساً على غيره من المفعولات كالمفعول به .

يقول الأستاذ عباس حسن في حديثه عن أحكام المفعول له : " ومنها : جواز حذف عامله ، لوجود قرينة تدل عليه ، نحو : بُعْداً عن الضوضاء ، في إجابة من سأل : لِمَ قصدْتَ الضواحي ؟ [١]

إذن ؛ فالمفعول له كغيره من المفعولات يضمر عامله جوازاً إذا دلّ عليه دليل ، ويحدد الفعل المضمر السؤال المطروح ، والجواب أبداً على حسب السؤال .

فقولنا ــ مثلاً ــ في جواب : لِمَ ضربْتَ زيداً ؟ تأديباً .أصله : ضربتُهُ تأديباً .

فيجوز لنا إضمار الفعل إيجازاً واختصاراً لدلالة المعنى عليه ، ويجوز إظهاره زيادة في البيان والوضوح ، فنقول : ضربتُه تأديباً ، كما ويجوز في هذه الأمثال جر(تأديباً) فنقول : ضربته للتأديب .

---

[١] ــ عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، ج٢ ، ٢٤١.

الفصل الثاني

النصب على إضمار الفعل فيما حمل على المفعول به

المبحث الأول : الاشتغال

أولاً : تعريف الاشتغال :

لقــد اعتبر النحاة السابقون باب الاشتغال من الأبواب التي حُمِلت على المفعول به ، بحيث أضــمر عاملهــا وجوبــاً بضابط قياسي ، فقالوا : هذا باب المفعول به الذي أضمر عامله على شريطة التفسير [١].

فالاشتغال لغة : ضد الفراغ ، يقال : دار مشغولة : فيها سكان ، واشتغل فيه السُمُّ: سرى [٢]، قال الراغب (٥٠٢هـ - ١١٠٨م) : هو العرض الذي يُذْهِلُ الإنسانَ[٣].

والاشتغال في اصطلاح النحويين : هو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو مــتعلقه لــو سُــلّط علــيه هو أو مناسبه لنصبه ، نحو: زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ، وزيداً ضربتُ غلامَهُ ، وزيداً حَبَسْتُ عليه [٤].

ثانياً: العامل في الاسم المشغول عنه :

تعــددت آراء الــنحاة قدامى ومحدثين في عامل النصب في الاسم المشغول عنه ؛ نظراً لقــيام باب الاشتغال على فكرة العامل ، حتى إن النقاد المحدثين للنحو العربي اتخذوا من هذا الباب نقطة للهجوم عليه [٥]، بحجة تيسير النحو وتخليصه مما علق به من فلسفة اليونان .

والمتطلع في أقوال النحاة القدامى يجد أن جمهور نحاة البصرة يرون أن عامل النصب فــي الاسم المشغول عنه فعل مضمر يفسره العامل في الضمير أو السببي ، فتارة يقدر من لفظ الفعــل حيــث يمكــن ، نحــو : زيداً ضربته ، يقدره : ضربت زيداً ضربته ، وإن لم يكن فمن المعنى ، نحو : زيداً مررت به ، يقدره : " لقيت أو لابست " [٦].

---

[١]- انظر : ابن يعيش، **شرح المفصل** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ٣٢٢. و إسماعيل بن الفضل الأيوبي ، **الكُناش في النحو والصرف** ،تحقيق د.رياض حسن الخوام ، ط١ ، ج١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٢. و ابن هشام ، مصدر سابق ، **شرح شذور الذهب** ، ص ٢٤٠.

[٢]- انظر : ابن فارس ، **مقاييس اللغة** ، مصدر سابق، ط١، ج١، ص ٦١٧. الزبيدي ، السيد محمد المرتضي ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ج ٧، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ص ٣٩١- ٣٩٢.

[3]- الراغب الأصفهاني ، الحسين بن أحمد ، **المفردات في غريب القرآن** ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي القاهرة ، ١٩٦١، ص ٢٦٣.

[٤]- : الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، ج ١ ، ص ١٦٤.

[٥]- انظر : عبده الراجحي ، **دروس في المذاهب النحوية** ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ،١٩٨٨ ، حاشية (٤) ، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

[٦] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٢١٧١.

قال سيبويه : " وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كـــأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره .... وإذا نصبت زيداً لقيتُ أخاه ، فكأنه قال : لابستُ زيداً لقيت أخاه " [١] .

واحتج البصريون بأن قالوا : إنما قلنا أنه منصوب بفعل مقدر ؛ وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره ، والاستغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخراً ، وقبله ما يدل عليه [٢].

وذهـــب الكســـائي مـــن الكوفيين إلى أن عامل النصب في الاسم المشغول عنه هو الفعل المـــتأخر عـــنه ، والضـــمير ملغى[٣] ، وذهب تلميذه الفراء إلى أن الاسم المشغول عنه والضمير منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد [٤] .

وقـــد رد النحاة على ما ذهب إليه الكوفيون ، فقال ابن يعيش : " وهو قول فاسد ؛ لأن ما ذكـــروه ، وإن كـــان من جهة المعنى صحيحاً، فإنه فاسد من جهة اللفظ ، وكما تجب مراعاة المعـــنى كذلـــك تلزم مراعاة اللفظ ؛ وذلك أن الظاهر والمضمر هاهنا غير أن من جهة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره ، واشتغاله به فلم يجز أن يـــتعدى إلـــى آخر، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول : (زيداً مـــررت به)، فتنصب (زيداً) ولو لم يكن ثمَّ فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف جر" [٥] .

يتبيـــن لنا مما سبق أن النحاة القدامى اعتمدوا في معرفة ناصب الاسم المشغول عنه على نظـــرية العامل ، وأن الخلاف كان في تحديد العامل ، ولم نجد من يخالف هذا الأصل من النحاة الســـابقين ، وإنمـــا ظهر الخلاف عند النحاة المتأخرين ، فذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى أن عامل النصب في الاسم المشغول عنه ، عامل معنوي وهو القصد إليه[٦]

---

[١] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٨١-٨٣ .

[٢] - ابن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٨٥.

[٣] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤٤٢.

[٤] - المصدر السابق ، ص ٤٤٢.

[٥] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٢٣.

[٦]- السهيلي ، **نتائج الفكر**، مصدر سابق ، ص ٧١.

والذي دفع ابن الطراوة إلى القول بعامل القصد إليه أن المعمول لا يتقدم على عامله ، واحتج بأن الفعل كالحرف ؛ لأنه عامل في الاسم و دال على معنى فيه ، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم ، كما لا تتقدم على الحرف [١]. قال السهيلي : " ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر (زيداً ضربته)، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين " [٢].

فالذي دعا ابن الطراوة إلى القول بأن عامل الاسم المشغول عنه هو القصد ؛ ذلك أن الاسم إذا قُدِّمَ كان الغرض منه الاهتمام والتخصيص ، وهو المقصود من الكلام .

وقد رُدَّ هذا القول بأنه لم يعهد في عوامل النصب[٣] ، كما أن مصطلح (القصد) مصطلح واسع غير محدد بضوابط ، فالقول : (إنه منصوب لأنه مقصود إليه بالذكر) ، قول فيه نظر ؛ ذلك أنه يعود إلى مراد المتكلم ، ولا ضابط له ، بالإضافة إلى أن هناك أسماء قد يقصد إليها بالذكر ، وهي مرفوعة فقولنا مثلا : (جاء زيد)، فـ (زيد) قد يقصد إليه بالذكر عند المتكلم .

وممن عارض فكرة النحاة السابقين ابن مضاء القرطبي، الذي نادى بالثورة على العامل ، وإبطال القاعدة التي تنص على أن كل منصوب لا بد له من ناصب لفظي[٤] .

ومن هذا المنطلق ، دعا إلى إلغاء باب الاشتغال الذي عامله فعل مضمر يفسره الفعل المذكور فقال: " وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب ، إن لم يكن ظاهراً فمقدر... ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع كل منصوب فلا بد له من ناصب " [٥].

فابن مضاء يرفض فكرة العامل ، ويرى أن العامل في الاشتغال إنما هو المتكلم فقال: " إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب "[٦].

لذا فهو يقترح رأياً لحل مشكلة الاشتغال فيقول : " إن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع ، كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمر رافع ، كما لا يضمر ناصب ".[٧]

---

[١] - السهيلي ، **نتائج الفكر**، مصدر سابق ، ص ٧١.

[٢] - المصدر السابق ، ص ٧١.

[٣] - السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٣.

[٤] - ابن مضاء القرطبي ، **الرد على النحاة** ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

[٥] - المصدر نفسه ، ٧٩.

[٦] - المصدر نفسه ، ١٠٦

[٧] - المصدر نفسه ، ص ص ١٠٥- ١٠٦.

إن مـــا ادعـــاه ابـــن مضاء من اقتراح لا يفي بالغرض بحيث يصبح قاعدة تشمل جميع صـــور الاشـــتغال ، ذلـــك أنه قد وردت في القرآن الكريم حالتا الرفع والنصب ، وكان الضمير العـــائد على الاسم ضمير نصب ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ** ﴾[١] فقد وردت بالنصـــب، وفـــي قوله تعالى : ﴿ **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا** ﴾[٢] ، وردت بالرفع ، والضمير فيهما ، ضمير نصب وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن مضاء ، ويبطل قاعدته .

بالإضـــافة إلـــى أن هـــناك أمثلة في الاشتغال ، يترجح فيها الرفع ، وذلك إذا سبق الاسم مـــا يرجح الرفع نحو : (أمّا) ، وذلك في قوله تعالى :﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[٣] ، فالضمير العـــائد إلـــى الاســـم فيهما ضمير نصب ، وبهذا يتبين لنا أن ما ادعاه ابن مضاء من اقتراح لا يصلح أن يكون قاعدة لضبط قواعد الاشتغال [٤] .

وظهـــر في العصر الحديث من تأثر بدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل ، وبالتالي الدعوة إلـــى إلغـــاء بـــاب الاشتغال، ومنهم من ضمّه إلى أبواب النحو المختلفة ، وكان من أشهرهم : إبراهـــيم مصـــطفى الذي هاجم نظرية العامل ، ودعا إلى إلغاء العامل في الاسم المشغول عنه ، فقـــال : " واضـــطروا بحكم نظرية العامل بحكم فلسفتهم فيها أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملاً محذوفاً واجب الحذف يفسره الفعل المذكور " [٥] .

وحـــاول أن يضـــع تفســـيراً يعلل فيه هذه الظاهرة بعيداً عن العامل فقال : " إذا أردت بالاســـم المـــتقدم على الفعل في مثل : " زيدٌ رايته " أن يكون متحدثاً عنه مسنداً إليه ، فليس إلا الـــرفع ، والاســـم آتٍ في موضعه من الكلام ؛ وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سبق تتمة للحديث وبياناً له لا متحدثاً عنه ، فالحكم النصب ، تقول : " زيداً رأيته " [٦] .

فإبراهـــيم مصـــطفى يقـــرر أن المتكلم هو الذي يتحكم بالإعراب دون وجود قواعد ، أو ضوابط تحدد أحكام الاشتغال .

وعلـــى هذا المنهج سار تلميذه مهدي المخزومي ، الذي يرى أن مقصود المتكلم هو الذي يحـــدد نصـــب الاســـم المتقدم ، أو رفعه ، فقال:" وأكبر الظن أن الاسم المتقدم ينصب أو يرفع بحسب قصد المتكلم أو ما تمليه ظروف القول ، فإن قصد تقديم مفعول لطروء شيء من الاهتمام

---

[١] - سورة إبراهيم ، آية (٢٩).

[٢] - سورة الرعد ، آية (٢٣).

[٣] - سورة فصلت آية (١٧)

[٤] - انظر : جهاد يوسف العرجا ، **ظاهرة الاشتغال في العربية** ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩١ ص ص ١٢٧-١٢٨.

[٥] - إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

[٦] - المرجع نفسه ، ١٥٣.

علـــيه ، كـــان منصوباً لأنه مفعول مقدم ، وإن قصد التحدث أو الإخبار عنه كان مرفوعاً ؛ لأنه مسند إليه " [١].

إن القـــول : إن المتكلم هو الذي يتحكم في نصب الاسم أو رفعه دون قواعد ثابتة ، يجعل مـــن النحو العربي ألعوبة لأهواء الناس ، فمتى شاءوا رفعوا ، ومتى شاءوا نصبوا دون قيود أو أحكام تضبط هذه الظاهرة .

فالاشـــتغال كغـــيره من أبواب النحو له ضوابط وأسس ينبغي أن تراعى عند دراستنا لهذا الباب ، لذا نجد النحاة السابقين قد أفردوه في باب مستقل أطلقوا عليه باب الاشتغال .

وممـــن هـــاجم بـــاب الاشـــتغال ودعا إلى إلغائه من أبواب النحو شوقي ضيف ، فقال : "وحـــرِيٌ أن يلغـــى الباب من كتب النحو " [٢] ، فقد جاءت دعوته نتيجة لتأثره بآراء ابن مضاء أثـــناء تحقيقه لكتابه (الرد على النحاة) وما اقترحه من التخلص من العامل في الاسم المشغول عنه .

فبعد أن درس شوقي ضيف ظاهرة الاشتغال ، وتقسيمات النحاة لها ، طالب بإلغاء حالات وجـــوب النصب والرفع من كتب النحو ؛ لأن أمثلتهما من صنع النحاة المتأثرين بقواعد وأحكام الفقه ، أما ما بقي من حالات الاشتغال فهي : جواز النصب والرفع ، ورجحان النصب أو الرفع ، فطالب أن تدرج في أبواب النحو الأخرى .

فحـــالات الـــرفع تـــدرج فـــي بابي المـــبتدأ و الخبر ، وحالات النصـــب تدرج في باب المفعـــول بـــه ، فقال : " وبذلك تنتقل أمثلة الرفع إلى باب المبتدأ والخبر .... وبذلك تنتقل أمثلة النصب إلى باب المفعول به " [٣] .

ومـــن الذيـــن تـــابعوا ضـــيف في إدراج باب الاشتغال إلى أبواب النحو الأخرى إبراهيم الســـامرائي الذي يرى أنه ينبغي أن يدرج باب الاشتغال ضمن باب المفعول به ، فقال : " ولو لم تســـيطر نظرة العامل على إدراكهم النحوي لأمكنهم رؤية الموضوع على حقيقته ، ذلك أن هذا الموضـــوع لا يخـــرج عـــن باب المفعول به ، وليس لهم أن يخترعوا له باباً جديداً يعطونه هذا الاسم الذي ينكر حقيقة المراد النحوية ، وهو الاشتغال " [٤].

---

[١] - مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، مرجع سابق ، ص ١٧٦.

[٢] - شوقي ضيف ، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١١٧ .

[٣] - المرجع ذاته ، ص ص ١١٦-١١٧ .

[٤] - إبراهيم السامرائي ، **النحو العربي نقد وبناء** ، دار صادق ، بغداد ، ١٩٩٨، ص ٩٧.

وممـــن دعـــا إلى إلغاء باب الاشتغال فاضل السامرائي ، فهو يرى " أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشـــغول عنه بهذا المعنى ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة ..... فإنه يمكـــن أن يعـــرب الاســـم المتقدم مشغولاً عنه منصوبا ، ولا داعي لأن نذكر له ناصبا ، لأن الـــتقديم مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها ، فإنه يمكن أن يقال : إن الفاعل في العربية مـــرفوع ، والمفعول به منصوب ، والمبتدأ مرفوع ، والمشغول عنه منصوب ، .... فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه "[1].

وفـــي الحقـــيقة أن قـــول الســـامرائي الســـابق يطـــابق قـــول المخزومي من نقطتين :

الأولى : أنه جعل نصب الأسماء ورفعها يعود إلى مقصود المتكلم (العرب) .

الثانـــية : أنـــه اكتفى بالقول عن الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوبا دون ذكر الناصب له ، وقد تبين بطلان هذين القولين عند الرد على المخزومي .

مـــن خـــلال عـــرض آراء المعارضين لباب الاشتغال يتبين أن الذي دفعهم إلى ذلك هو دعوتهم لإلغاء العامل ، وما جلبه على النحو العربي من تعقيدات وتفريقات يتمثل في التقديرات والـــتأويلات التـــي تخرج النص عن رونقه وأصالته ، وأرى أنهم لم يقدموا الحل الأمثل المبني علـــى القواعـــد والـــنظريات المتكاملة ، وإن ما قدموه مجرد آراء وأفكار أحادية لا تقوى على إعطائنا قانونا يحل مكان نظرية العامل .

نعم يوجد بعض الصعوبات والمعوقات في التمسك بفكرة العامل ، ولكن ما البديل ؟

فمـــثلا مطالبة شوقي ضيف بإلغاء حالتي وجوب النصب ووجوب الرفع بحجة أن أمثلتهما مـــن صـــنع النحاة ، ليس حلاً لهذه المشكلة ، ومبرره هذا مرفوض ؛ لأن هذه الظاهرة استعملها العـــرب الأقحـــاح في لغتهم ، ولا يمكن حصر مثل هذه الأمثلة وجعلها من صنيع النحاة ، وإنما جاء بها النحاة من كلام العرب سواء أكان ذلك شعرا أم نثرا .

وأمـــا ما زعم من إلغاء باب الاشتغال وإدراجه ضمن أبواب النحو الأخرى ، بحيث تدرج حالات الرفع في بابي المبتدأ والخبر ، وحالات النصب في باب المفعول به ، وأن الذي يحدد ما إذا كان هذا المثال يدرج ضمن باب المبتدأ أو المفعول به هو مقصود المتكلم ، فقول فيه نظر ؛

فمـــن المعـــروف أن بـــاب الاشـــتغال باب مستقل من أبواب النحو العربي ، له أحكامه وقواعـــده ، لـــذا نجد أن النحاة القدامى أفردوه في باب مستقل عن غيره ، أما إدراجه في أبواب

---

[1] - فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

المبـــتدأ والخبر والمفعول به حسب هوى المتكلم ومراده ، فإن ذلك يجعل من النحو العربي حالة من الفوضى التي لا تستند إلى أحكام وقوانين .

وبالتالـــي فـــإن الاشـــتغال بـــاب من أبواب النحو العربي مستقل عن غيره من الأبواب الأخـــرى له أحكامه وقواعده لا يمكن بأية حال دمجه مع غيره من أبواب النحو ، خاصة أن هذا الـــباب منتشر بكثرة على ألسنة العرب ، بل ويتداوله الناس في حياتهم اليومية ، فكثيرا ما نسمع قول الأب لابنه : (البابَ افتحه) ، و (التلفازَ أغلقه) ، ....

فـــباب الاشـــتغال تـــدور قواعده في نصوص العربية قديماً وحديثاً ، وأن المطالبة بإلغائه ضياع لجهود علمائنا وتراث أمتنا العربية الأصيل [١] .

ولا يـــزال هـــناك الكثير من المحدثين الذين يتمسكون بموروث النحاة السابقين بما يتوافق مع نظريات علم اللغة الحديث جامعين بين الأصالة والمعاصرة من أجل إيجاد نظريته الأصيلة ، أمثال الدكتور نهاد الموسى ، والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح .

---

[١] - انظر : جهاد يوسف العوجا ، **ظاهرة الاشتغال في العربية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٦-١٣٠.

المبحث الثاني : النداء

النداء من المنصوبات التي حملها النحاة على المفعول به ، وعاملها مضمر وجوباً بضابط قياسي.

قال ابن هشام : ومن المفعول به المنادى ، وذلك لأن قولهم : " يا عبدَ الله " أصله : أدعو عبدَ الله فحذف الفعل ، وأنيب (يا) عنه [١].

أولاً : تعريف النداء :

والنداء لغة : الدعاء بأرفع الصوت[٢] .

والنداء في اصطلاح النحويين هو: المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً[٣] .

والأصل في المنادى النصب ، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ ـ ٩٢٨م) : "وحق كل منادى النصب " [٤] ، وينصب المنادى لفظاً في ثلاث مسائل " [٥] :

١ـ إذا كان مضافاً كقولك : " يا عبدَ الله "

٢ ـ إذا كان شبيهاً بالمضاف كقولك : " يا طالعاً جبلاً ".

٣ ـ إذا كان نكرة غير مقصودة كقول الأعمى : " يا رجلاً خذ بيدي ".

ثانياً : عامل النصب في النداء :

يعد أسلوب النداء من أساليب الطلب الإنشائي التي استخدمها العرب في كلامهم لإفادة الدعاء والطلب ، ولما أراد النحاة دراسة أسلوب النداء ، صنفوه ضمن المنصوبات التي تخضع لقواعد النحو العربي ، فقد حمله بعض النحويين على المفعول به المنصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (أدعو أو أنادي) .

ومن هذا المنطلق فقد اختلف النحويون قديماً وحديثاً في أصل أسلوب النداء ، والعامل الناصب فيه ، فذهب جمهور النحويين إلى أن النداء أصله مفعول به لفعل مضمر وجوباً تقديره: (أدعو ، أو أنادي) ، وحذف الفعل لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه ،أو إفادته مادته .

---

[١] ـ ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص ٢١٩، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٤٠- ٢٤١.

[٢] ـ ابن منظور ، **اللسان** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٩٧.

[3] ـ الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، ج ١ ، ص ٦٣١.

[4] ـ ابن السراج ، محمد بن سهل ، **الأصول في النحو** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ج١، ص ٣٣٣.

[5] ـ ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص ٢١٩، و **شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

قال سيبويه : "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : " يا عبد الله ..... حذفوا الفعل لكثرة استخدامهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبدَ الله ، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها ؛ لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريده " [١].

واحتج القائلون بأن العامل في المنادى هو فعل مضمر وجوباً " لدلالة المعنى عليه مع كثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه ، وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار ، ولا سيما قصد الإنشاء ، فإن الاهتمام به في غاية من الوكادة ؛ لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مخبر عنه بأنه سيوقع نداء ، والغرض علم السامع بأنه منشى له ، والإضمار معين على ذلك فكان واجباً ، هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما ، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه "[٢] .

ويؤخذ على هذا القول انتفاء المعنى المقصود من النداء ، فتقدير الفعل (أدعو) ينقل أسلوب النداء من الإنشاء إلى الإخبار ، وهذا يتنافى مع المعنى المراد .

وقد تنبه النحويون إلى أن إظهار الفعل يغير المعنى ، فأوجبوا إضماره ، قال ابن جني :" ..... فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ، ألا ترى أنه لو تُجُشِّم إظهاره فقيل : أدعو زيداً أو أنادي زيداً ، لاستحال أمر النداء ، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب" [٣] .

و قال ابن يعيش : " والناصب له فعل مضمر تقديره : أنادي، أو أريد ،أو أدعو ، أو نحو ذلك ، ولا يجوز إظهار ذلك ، ولا اللفظ به ؛ لأن (يا) قد نابت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل ، وقلت : (أنادي) أو (أريد) كان إخباراً عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد ، فتقول : (ناديت زيداً) " [٤]

وأما ما نسب إلى المبرد من أن عامل النصب في المنادى هو حرف النداء (يا)[٥] ، ففيه نظر ، والصواب أن المبرد وافق جمهور النحويين في أن عامل النصب في المنادى هو فعل

---

[١] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١، ص٢٩١.

[٢] – جمال الدين أحمد بن مالك ، **شرح التسهيل** ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق : محمد عبد القادر طارق فتحي ، ط١ ، ج٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١، ص ٢٤٢.

[٣] – ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ج١، ص ١٦٩.

[٤] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٠.

[٥] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٠. ، وابن الحاجب ، **الكافية في النحو** ،مصدر سابق، ص ٦٣١، والرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٤٦.

مضمر وجوباً ، فقال في المقتضب: " اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً ، فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك " [١] .

وإنما ثبت هذا القول عن ابن جني ، حيث يرى أن حرف النداء (يا) هو عامل النصب في المنادى ، فقال: " وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد ، وحالها في ذلك حال (أدعو) و (أنادي) في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول .... ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسماً واحداً ، كما ترى بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد كـ (ضربتُ زيداً ، ولقيتُ قاسماً) ، وليس كذلك حرف الاستفهام وحرف النفي ، وإنما تدخلهما على الجمل المستقلة فتقول : ما قام زيد ، وهل قام أخوك ، فلما قويت (يا) في نفسها وأوغلت في شَبَهِ الفعل تولت بنفسها العمل " [٢].

فالذي دفع ابن جني إلى هذا القول هو التخلص من تقدير الفعل الذي يحول أسلوب النداء من إنشاء إلى خبر ، وبالتالي يتغير معنى المراد من النداء ، إذ الأصل في النداء أنه يفيد الدعاء والتنبيه بينما الجملة الفعلية تفيد الإخبار .

بيد أن النحاة ردوا هذا القول من أن عامل النصب في المنادى هو حرف النداء (يا) لجواز حذفه ، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف [٣].

ونقل عن أبي علي الفارسي في بعض كلامه أن (يا) ليس بحرف ، وإنما هو اسم من أسماء الفعل ، وعليه تكون هي العاملة في المنادى ، فهي اسم فعل مضارع بمعنى أدعو [٤] .

ورُدَّ هذا القول ؛ أن أسماء الأفعال لا تكون على اقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء ، كما أن الضمير في أسماء الأفعال لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ، ولا لمتكلم ؛ لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير متكلم ، ولو كان اسم فعل لتمَّ من دون المنادى لكونه جملة [٥] .

---

[١] - المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ،ص ٢٠٢.

[٢] - ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٨٣.

[٣] - انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٣.

[٤] - انظر: ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٠. وأبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ص ٢١٧٩-٢١٨٠. السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٣.

[٥] - انظر: الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٣٤٦-٣٤٧، . و السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٤.

ونقل السيوطي وغيره عن بعض النحاة قولاً يرى أن العامل أداة النداء على أنها فعل ، ورُدَّ هذا القول بأنه لو كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل ، وقد قالوا : أيا إيَّاكَ منفصلاً ، ولم يقولوا : إيَّاكَ ، فدل على أن العامل محذوف [١].

فالأقوال السابقة اعتمد فيها أصحابها على نظرية العامل ، فجاء المنادى نتيجة تسليط عامل لفظي عليه سواء كان ذلك بفعل مضمر ، أم بحرف النداء (يا) ، والذي دعاهم إلى ذلك تمسكهم بنظرية النحو التي يقوم على أساسها النحو العربي ، وبالتالي اتساع هذه القاعدة لتشمل جميع مسائل النحو المختلفة .

إلا أننا نجد أن أبا القاسم السهيلي ينكر أن يكون المنادى أثراً لتسليط عامل لفظي عليه ، وإنما هو منصوب بعامل معنوي هو عامل القصد إليه ، لأن مثل هذه الأسماء لا تحتاج إلى الإخبار عن فاعلها (المسند إليه) ، ولا إلى الفعل (المسند)، بل تحتاج إلى ذكرها خاصة على الإطلاق.[٢]

ولم يناقش المتأخرون هذا العامل ، وكل ما قالوه : " أنه لم يعهد في عوامل النصب " [٣].

وممن رفض فكرة العامل ابن مضاء الأندلسي الذي ثار على النحويين الذين تمسكوا بنظرية العامل ، فيرى أن فكرة العامل تؤدي إلى التكلف في تأويل النصوص بحيث لا تعطي المعنى المراد ، فقال في معرض حديثه عن الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة في باب النداء :" فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا : (يا عبد الله) ..... وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره : (أدعو) أو (أنادي) ، وهذا إذا ظهر تغير المعنى ، وصار النداء خبراً " [٤].

فابن مضاء يرفض أن تطغى نظرية العامل على المعنى المراد من النص ، وبالتالي فإن قاعدتهم التي تنص على أن كل منصوب لا بد له من ناصب تؤدي إلى لـــَيِّ النص ، وإخراجه عن مقصوده المراد ، لذا ينبغي أن يتحرر النحاة من هذه القاعدة .

---

[١] - السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٤.

[٢] - السهيلي ، **نتائج الفكر**، مصدر سابق ، ص :ص ٧٤-٧٧.

[٣] - السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٣.

[٤] - ابن مضاء ، **الرد على النحاة** ، مصدر سابق ، ص ص ٧٩-٨٠.

أما في العصر الحديث فقد أولى النحاة أسلوب النداء عناية كبيرة في مصنفاتهم ، فمنهم من صنف أسلوب النداء ضمن المنصوبات على اعتبار أنها من الجمل الفعلية التي تبدأ بفعل وفاعل مضمرين ، مقتدين بذلك برأي جمهور النجاة السابقين ، قال الدكتور عباس حسن : " ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية ، فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية " [١].

فالدكتور عباس حسن يرى أن أسلوب النداء جملة فعلية ، وأن العامل المؤثر فيه هو حرف النداء (يا) النائب عن العامل الأصلي المحذوف [٢] .

وإلى هذا ذهب الدكتور عبد الراجحي إلى أن المنادى منصوب بالأداة نفسها ، دون إظهار للفعل ؛ لأن إظهاره ينفي كون الجملة ندائية ؛ لأن الجملة الندائية جملة إنشائية طلبية ، وهذا الفعل يجعلها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب معاً [٣] .

وإلى هذا القول ذهب أستاذي الدكتور حسن الملخ ، الذي يرى أن حرف النداء (يا) هو العامل النائب عن معنى النداء ، أي الفعل (أنادي) ، بدليل أن النداء لا يصح إلا بهذه الأداة أو أخواتها ، وإذا حذفت (يا) فإنها تكون مقدرة ، ولولا التقدير لم يجز أن تحذف ، فدل هذا على اطراد وجودها ، فكانت عاملاً، لكنها لما كانت غير مختصة بدليل خروجها للتنبيه عُدَّتْ نائبة عن معنى الفعل ، وهو الفعل (أنادي) .

وعلل سبب القول بنيابة حرف النداء (يا) عن الفعل المقدر ، أن هذا الفعل لا يجوز أن يظهر ، وإن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد ، كتحول النداء بعودة الفعل من إنشاء إلى خبر [٤].

ويرفض الدكتور إبراهيم السامرائي القوانين السابقة فيقول : " فليس من العلم أن يقال إن هذه الأدوات نابت مناب فعل هو (أدعو) ، أو أنها سدت مسده ؛ وذلك لأن قولنا (يا محمد) أسلوب يفيد النداء ، والنداء نوع من أنواع التنبيه " [٥] .

فإبراهيم السامرائي يرى أن أسلوب النداء من الأساليب الخاصة التي يمكن أن تكون من قبيل الجمل الفعلية الإسنادية ، فليس فيها أي لون من ألوان الإسناد ، في حين أن (أدعو محمدا)

---

[١] - عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، ص٧ .

[٢] - المرجع نفسه ، ج٤ ، ص٨ .

[٣] - عبده الراجحي ، مرجع سابق ص ٣٤، حاشية (٢). وانظر : التطبيق النحوي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨، ص ٢٧٨.

[٤] - حسن الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، مرجع سابق ص ٢١٧.

[٥] - إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٦، ص ٢١٢.

جملة فعلية إسنادية فيها المسند إليه وهو المتكلم ، والمسند وهو الفعل (أدعو) ، إذن فهو أسلوب يؤدي فائدة من الفوائد ، كالتنبيه ، والطلب ، والدعاء[١] ، وأن تقدير النحاة لأسلوب النداء يخرجه من حيز الإنشاء إلى حيز النداء[٢] .

وذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى أن النداء أسلوب من أساليب التعبير ، وهو ليس جملة اسمية ، ولا جملة فعلية ، وإنما هو جملة غير إسنادية ؛ لأنه يخالف الجملتين الاسمية والفعلية من حيث التركيب ، وهو في الوقت نفسه مستقل بتمام الفائدة [٣].

ويرفض الدكتور مهدي المخزومي ما دعا إليه النحاة القدامى والمحدثين من أن المنادى منصوب بفعل مضمر ، أو بحرف النداء (يا) ، فهو يرى أن المنادى منصوب ؛ لأنه لم يدخل في إسناد أو إضافة [٤] .

كما ويعترض على القدماء في جعل أسلوب النداء جملة فعلية ، وعلى عبد الرحمن أيوب في جعله جملة غير إسنادية ، فقال : " إن أسلوب النداء ينبني على شيئين : أداة نداء ومنادى ، ومنهما ينشأ مركب لفظي ، وليس فيه معنى فعل مقدر ، وليس فيه إسناد ولا يصح عده في الجمل الفعلية ، كما قصد النحاة إليه ، ولا يصح أيضاً اعتباره جملة حتى ، ولو كانت غير إسنادية ، كما زعم الدكتور عبد الرحمن أيوب ، إلا إذا أراد أن يوسع مفهوم الجملة فيطلقها على مثل هذا المركب ، وهو خروج بالجملة إلى معنى غريب حقاً ، فليس في مثل قولهم : يا زيد ، ويا رجل ، ويا عبد الله ، ويا طالعاً جبلاً، ويا رجلاً صالحاً ، شيء من إسناد أو تقدير ؛ لأن ذلك كله نداء ، والنداء تنبيه ، ولا شيء غيره " [٥].

ويخلص الدكتور المخزومي إلى أن " النداء ليس جملة فعلية ، ولا جملة غير إسنادية ، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات ، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة ، أو لدعوته إلى إغاثة ، أو نصرة ، أو نحو ذلك "[٦].

من خلال عرض أقوال النحاة قديماً وحديثاً ، نجد أن النحاة قد اختلفوا في تحديد العامل في النداء نظراً لمدى موافقة العامل للمعنى المراد ، فكل قول من تلك الأقوال يحاول أصحابه الإبقاء على المعنى المراد من أسلوب النداء ، وهو الإنشاء الطلبي ، إذ المقصود من النداء هو

---

[١] - إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مرجع سابق ، ص ٢١٢.

[٢] - إبراهيم السامرائي ، **من أساليب القرآن** ، ط١، دار الفرقان ، ١٩٨٣، عمان ، ص ٤٢.

[٣] - عبد الرحمن أيوب ، **دراسات نقدية في النحو العربي** ، مؤسسة الصباح ، ص ١٢٩.

[٤] - مهدي المخزومي ، **قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مرجع سابق ، ص ٢١٨. وقد أخذ هذا القول عن أستاذه إبراهيم مصطفى ، انظر : إحياء النحو ، مرجع سابق ، ص ٦١.

[٥] - مهدي المخزومي ، **النحو العربي نقد وتوجيه** ، ط١ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ ص ٣٠٤.

[٦] - المرجع نفسه ، ص ٣١١.

تنبيه المخاطب لأمر ما ، وعليه فالذي يترجح لي من هذه الأقوال : من أن أسلوب النداء من الجمل الفعلية التي تفيد الإنشاء الطلبي، وأن العامل المؤثر في المنادى هو حرف النداء (يا) النائب عن العمل الأصلي المحذوف الذي إن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد ، وهو تحول النداء من إنشاء إلى خبر.

المبحث الثالث : الاستثناء

أولاً : تعريف الاستثناء

الاستثناء لغة : المنع والصرف[١] ، قال ابن يعيش :" اعلم أن الاستثناء استفعال من ثـــنَّاهُ عن الأمر يثنيه ، إذا صرفه عنه" [٢] .

والاستثناء في اصطلاح النحويين : هو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـــ (إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة [٣] .

والاستثناء من المنصوبات التي حملها النحاة على المفعول به ، إذ الأصل في الاستثناء النصب ، قال ابن يعيش : " وأصل المستثنى أن يكون منصوباً ؛ لأنه كالمفعول" [٤].

من أجل ذلك فقد صنف النحاة الاستثناء في باب المنصوبات لمشابهته المفعول ، إذ يؤتى به بعد الكلام التام فضلة [٥] .

ثانياً : عامل النصب في المستثنى .

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب نصب المستثنى[٦] إذا كان بـــ (إلا) ، وكانت (إلا) مسبوقة بكلام تام موجب ، سواء أكان الاستثناء متصلا ، نحو : (قام القوم إلا زيداً) ، أم منقطعاً نحو: (قام القوم إلا حماراً)[٧] ، إلا أنهم اختلفوا في عامل النصب في المستثنى على ثمانية أقوال هي :

الأول : أن الناصب في المستثنى هو (إلا) وحدها ، لقيام معنى الاستثناء بها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك في ألفيته ، وعباراته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع الباب[٨] :

"ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ".

ونسَبَ هذا القول إلى سيبويه والمبرد والجرجاني[٩] .

---

[1] - أبو البقاء ، أيوب الكفوي ، **الكليـــات** ، مصدر سابق ، ص ٩١.

[2] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤١٤.

[3] - ابن عقيل ، **المساعد** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٤٨، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٤٨. ، و **المطالع السعيدة ، شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط** ، تحقيق: د. ظاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية . ، ص ٣٣٧.

[4] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤١٤.

[5] - المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤١٦.

[6] - ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٢٥٤-٢٥٥ ، حاشية (١) .

[7] - ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص ٢٦٦.

[8] - الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ج١ ، ص ٥٠٢.

[9] - المصدر نفسه ، ص ٥٠٢.

واحتجوا بأن قالوا :" الدليل على أن (إلا) هي العامل ، وذلك لأن (إلا) قامت مقام(أستثني) ألا ترى أنك إذا قلت (قام القوم إلا زيداً) كان المعنى فيه (أستثني زيداً) ، ولو قلت : (أستثني زيداً) ، لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه ".[١]

ورد هذا القول أن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً ، وأيضا فإنه يبطل بـــ (غير) وما في معناها من الأسماء ، ألا ترى أنه منصوب وليس قبله (إلا) ، فإذا ثبت أن الناصب في (غير) ليس هو (إلا) ، فكذلك الاسم المنصوب بعد (إلا) منصوب بما انتصبت به (غير)[٢].

الثاني : إن الناصب في المستثنى تمام الكلام ، كما انتصب (درهماً) بعد عشرين ، في قولهم :" له عشرون درهماً" ، وهذا ما يسمى بالعامل اللغوي[٣] .

وقد نُسب هذا الرأي إلى الخليل ، قال سيبويه : (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت :" له عشرون درهماً" ، وهذا قول الخليل – رحمه الله ــ)[٤].

وواضح أن (عشرون) لا تصلح أن تكون عاملاً لفظياً للنصب في (درهماً) ؛ لأنها ليست فعلاً ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها ، وأن الخليل كان يقصد إلى العامل اللغوي الذي سمي في موضع آخر إتمام الكلام [٥] .

الثالث : إن الناصب في المستثنى هو الفعل أو ما في معناه بواسطة (إلا) ، وذلك أن الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـــ (إلا) ، فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المتعدية [٦] .

ونسب هذا القول إلى سيبويه[٧] ، والسيرافي[٨] ، وأبي علي الفارسي[٩] ، والجرجاني[١٠] .

---

[١] - الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٢٤٣.

[٢] - ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٣٨٤. ، و أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء، **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٥٧م، ص ص ٢٠٢- ٢٠٤، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤١٥.

[٣] - صاحب أبو جناح ، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها** ، مرجع سابق ،ص ص ٤٠-٤١.

[٤] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٣٣٠-٣٣١.

[٥] - صاحب أبو جناح ، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها** ،مرجع سابق ، ص٤١.

٦- الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص٢٤٤، ، **أسرار العربية** ، ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

[٧] - أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٥٠٥-١٥٠٦.

[٨] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٤١.

[٩] - عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٦٩٩.

[١٠] - المصدر نفسه ، ص ٦٩٩.

قال عبد القاهر الجرجاني :" والمستثنى منصوب ، ونصبه بالفعل الذي قبله بواسطة إلا ، فإذا قلت : (خرج القوم) لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء ، فإذا أتيت بـــ (إلا) ، أوصله إلى زيد ، وكأن فيه هذا المعنى الذي هو إخراجه من جملتهم ، كما أنك تقول (مررتُ) فلا يتعدى ، فتأتي بالباء ، فتقول : (مررت بزيدٍ) ، فتوصلُ الباءُ الفعلَ إلى زيد ، فيكون فيه المعنى الذي تراه "[١].

و أبطل هذا القول : أنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلا كما تقول :(القوم أخوتك إلا زيداً) " [٢].

ودفع هذا الاعتراض أن الناصب له في مثل هذه الحال هو ما في (أخوتك) من معنى الفعل ، لأن التقدير : القوم يصادقونك إلا زيداً ، فـــ (إلا) قوّت الفعل المتعدي فأوصلته إلى زيد فنصبه[٣] .

ورُد هذا القول أيضا بقولهم : " قبضت عشرةً إلا ثلاثة، إلا أربعة " فإنه يلزم من قولهم اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى ، وإلى آخر بضده ، إذ الثلاثة خارجة ، والأربعة داخلة [٤] .

الرابع : إن الناصب في المستثنى هو الفعل السابق بغير واسطة (إلا) ، وإلى هذا ذهب ابن خروف (٦٠٤هـــ ١٢٠٧م) مستدلاً عليه في زعمه بكلام سيبويه [٥] .

وقد ضعَّف النحاة هذا القول بمثل ما ضعفوا به رأي عبد القاهر الجرجاني ومن معه ، بالإضافة إلى أن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها ، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى ، فلو لم تكن عاملة فيه ، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه ، لزم عدم النظر ، فوجب اجتنابه [٦] .

الخامس : إن الناصب في المستثنى فعل مضمر من معنى (إلا) تقديره :(أستثني) ونسب هذا القول إلى المبرد[٧] ، والزجاج [٨]، قال المبرد : " ..... وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً ، كانت إلا بدلاً من قولك : أعني زيداً أو أستثني فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل " [٩].

---

[١] - عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٦٩٩.

[٢] - الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٤٦.

[٣] - المصدر نفسه ، ص ٢٤٦.

[٤] - ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٥٦.

[٥] - أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٥٠٥-١٥٠٦.

[٦] - محمد جمال الدين بن مالك ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢١٣.

[٧] - المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٣٩٠.

[٨] - انظر الرضي الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢ ، ص ص ٨٠-٨١، و ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق،ج١ ، ص ٥٥٦.

[٩] - المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق، ج٤ ، ص ٣٩٠.

ورد هذا القول بأنه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار. [١]، كما أن إضمار فعل بعد (إلا) إضمار يخرج ما بعد إلا من دائرة الاستثناء إلى دائرة المفعول به فيكون التقدير : (جاء القوم إلا أستثني زيدا)[٢].

السادس : إن الناصب في المستثنى هو مخالفة ما بعد (إلا) لما قبلها ، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) إن ما بعد إلا منفي عنه القيام ، وما قبلها وجب له القيام [٣]، حكي هذا القول عن الكسائي[٤] والفراء ، قال الفراء في تفسيره لقوله تعالى :﴿ **لاعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ** ﴾[٥]، فـ (من) في موضع نصب ؛ لأن المعصوم خلاف للعاصم ، والمرحوم معصوم[٦] " .

وأبطل هذا القول : أن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : (قام زيدٌ لا عمرو) ، لأن ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب في مثل : ما قام زيدٌ لكنْ عمرو ؛ لأن ما بعد لكنْ مخالف لما قبلها [٧] .

السابع : إن الاسم المنصوب يقع اسماً لـ (أنَّ) مؤكدة ، محذوفة هي وخبرها ، وتقدير (قام القوم إلا زيداً) قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، ونسب هذا القول إلى الكسائي[٨] .

ورُد هذا القول بأن العرب لا تضمر أنَّ وأخواتها ، وتبقي عملها لضعفها عن العمل[٩] .

كما وأن هذا التقدير فيه تكلف لا حاجة إليه ، فتقدير (أن) يلزمنا بتقدير أخر لإتمام الجملة

الثامن : إنَّ (إلا) مركبة من (إنَّ) المؤكدة ، و(لا) العاطفة ، ثم خففت (إنَّ) بحذف إحدى نونيها ، ثم أدغمت في (لا) وجعلت كالكلمة الواحدة ، فإذا قلت : (قام القوم إلا زيداً) انتصبت

---

[١] - ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ،ج١ ، ص ٥٥٦.

[٢] - انظر: بشائر عبد الله العلاونة ، **الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨، ص ص ١٧٤-١٧٥.

[٣] - ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٨٥.

[٤] - أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٥٠٥-١٥٠٦.

[٥] - سورة هود ،آية (٤٣)

[٦] - الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، **معاني القرآن** ، ط٣ ، عالم الكتب بيروت ، ١٩٩٢م، ص ١٥. انظر في عامل الخلاف : صاحب أبو جناح ، **الإعراب على الخلاف في الجملة العربية ، محاولة على طريق التيسير** ، مجلة المورد ، مجلد ١٣، عدد ٣ ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٤، ص ص ٧٩-٨٢.

[٧] - ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٨٥.

[٨] - ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤١٦، و الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، ج٢ ، ص ٨٠.

[٩] - ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق،ج١ ، ص ٥٥٦.

زيد بـــ (إن) المخففة وخبرها محذوف ، و (لا) نافية . والتقدير : إنْ لا زيداً لم يقم ، وإذا قلت : (قام القوم إلا زيد) غلّبت حكم لا فعطفت بها زيداً على القوم ، والتقدير: (قام القوم إلا زيد) ، ونسب هذا القول للفراء[١] .

ورد هذا القول بأنه مجرد دعوى تفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل كما قال أبو البركات الأنباري[٢] .

كما أننا نقول : ما آتاني إلا زيد ، فترفع زيداً ، وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه النصب فيبطل أثر الحرفين معاً[٣] .

وبعد عرض آراء النحاة السابقين وأقوالهم يتضح أن أسلوب الاستثناء من الأساليب التي نالت نصيباً وافراً من الدراسة ، بحيث أفرد لها باب مستقل بنفسه لا تماثله فيه إحدى اللغات السامية.[٤]

ويبدو أن إغراق النحاة وكثرة آرائهم في معرفة عامل النصب في المستثنى يعود إلى مدى تمسكهم بنظرية العامل ، بحيث أخذ كل فريق ينافح ويدافع عن رأيه مضعفاً للفريق الآخر حتى تفرعت آراؤهم إلى ثمانية أقوال بين رادٍ ومردود عليه ، تجعل الباحث يقع في الحيرة والشك فلا يرجح أحداً منها ، كما حصل للسيوطي ، إذ يقول :" وفي ناصبهِ – يعني المستثنى المنصوب– سبعة أقوال لا ترجيح عندي فيها " [٥] .

بل إننا نجد بعض النحويين يرى أن مثل هذا الخلاف لا يجدي نفعاً ، ولا يورث فائدة ، كما قال أبو حيان عندما تعرض لآراء النحاة فقال : " ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة "[٦].

كما ويلاحظ من هذه الأقوال الاضطراب والتباين ، إذ ينسب إلى العالم الواحد أكثر من رأي ، والسبب في ذلك يعود إلى الفهم الخاطئ عن النحاة السابقين ، أو إلى اتساع المعنى بحيث يحتمل أكثر من رأي ، فمن ذلك مثلاً ، قول سيبويه: (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: " له عشرون درهماً"، وهذا قول الخليل – رحمه الله ــ وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك

---

[1] ـ انظر : الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٤٣، و ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق ج١ ، ص ٥٥٧، وجاء في معاني القرآن للفراء ج٢ ص ٣٧٧: أن (إلا) مركبة من (إن) النافية و(لا) ، ولكنهما بتركيبهما فقدا معناهما الأصلي ، وصارا بمعنى آخر على غرار (لما ولولا) ، انظر : محمد خير الحلواني ، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف** ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٧٤م. ، ص ٢٤١.

[2] ـ الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٤٦.

[3] ـ ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٤١٥- ٤١٦.

[4] ـ براجشتر اسر ، **التطور النحوي للغة العربية** ، المركز العربي ، ١٩٨٦، ص ١١٧.

[5] ـ السيوطي ، **المطالع السعيدة** ، مصدر سابق ، ص ٣٣٨.

[6] ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ج٣ ، ص ص ١٥٠٥- ١٥٠٦.

فانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام)[١] .

فقد نُسِبَ إلى سيبويه ثلاثة آراء في ناصب المستثنى نتيجة فهمهم لكلامه السابق[٢] :

الأول : إن الناصب للمستثنى هو الأداة (إلا) نفسها .

الثاني : إن الناصب للمستثنى الفعل أو ما بمعناه بتوسط إلا .

الثالث : إن الناصب للمستثنى الفعل بغير واسطة (إلا) .

فالقائلون إن ناصب المستثنى الأداة (إلا) وحدها ، أو الفعل بواسطة (إلا) ، أو بالفعل دون واسطة إلا ، استمدوا آراءهم من قول سيبويه :" وكان العامل فيه ما قبله من الكلام " ، ، والذي قبل المستثنى : الأداة (إلا) والفعل ، والفاعل .

وفي الحقيقة أن المدقق لكلام سيبويه يجد أن أكثر الأقوال التي وردت في ناصب المستثنى مستمدة من كلام سيبويه السابق .

فالقائلون بعامل الخلاف في المستثنى لمخالفته ما قبله ، استمدوا ذلك من قول سيبويه :" لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره " .

والقائلون بأن العامل في المستثنى تمام الكلام استمدوه من قوله " كما انتصب (درهماً) بعد عشرين ، في قولهم : له عشرون درهماً " ، فالناصب للمستثنى تمام الكلام كما انتصب (درهماً) بعد عشرين كما في قولهم (له عشرون درهما).

ومثل ذلك ما حصل من سوء للفهم ، واتساع في العبارة في إدراك مقصود قول المبرد : " .... وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً ، كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيداً و أستثني فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل [٣] ".

فقد نُسِبَ إلى المبرد رأيان في ناصب المستثنى ، نتيجة فهمهم لكلامه السابق :

أحدهما : أن الناصب للمستثنى هو الأداة (إلا) نفسها لقيام معنى الاستثناء بها[٤] .

والثاني : أن الناصب له فعل مقدر مضمر بعد (إلا) تقديره : أستثني[٥] .

---

[١] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٣٣٠-٣٣١.

[٢] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٥٠٥-١٥٠٦،، و ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق،ج١ ، ص ٥٥٧ . الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٤١.

[٣] - المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق،ج٤ ، ص ٣٩٠.

[٤] ٢- انظر الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، ج٢، ص ٨٠ ، و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٤١.

[٥] - انظر أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٥٠٥-١٥٠٦، و المجاشعي ، علي بن فضّال ، **شرح عيون الإعراب** ، تحقيق : حنا جميل حداد ، ط١ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥م.، ص ١٧٧.

وهكذا يتضح أن كثرة الآراء حول عامل النصب في المستثنى يعود إلى توسع النحويين في عباراتهم لتشمل عدداً من الآراء المتباينة ، بالإضافة إلى عدم إدراك المقصود من كلامهم .

كما ويظهر من تلك الآراء اتفاق النحويين على مبدأ واحد ، وهو نظرية العامل ، وأن هناك آثرا يعمل في النصب في المستثنى ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد عامل النصب في المستثنى ، حتى بلغت آراؤهم ثمانية أقوال خرجوا فيها عن المقصد المطلوب من الاستثناء ، وهو دراسته دراسة أسلوبية دلالية ، وانشغلوا في الرد على بعضهم بعضاً ، بحيث أصبح العامل همهم الأكبر وغايتهم المبتغاة .

وعليه ينبغي أن توجه الدراسات إلى الاهتمام بالمعاني و الدلالات التي يؤديها الاستثناء ، والتي تثري من ثقافة المتعلمين ، وأن لا تكون نظرية العامل هي الغاية المرجوة من دراسة الاستثناء.

وما أحسن ما ذهب إليه الدكتور عباس حسن عندما تعرض للحديث عن تعدد آراء النحاة في ناصب المستثنى، إذ يرى أنه لا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى ، وضبطه ، فالخير في إغفاله ، اكتفاءً بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء[١] .

أما أقوال النحاة في عامل النصب في المستثنى ، فلعل أقربها للصواب ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن عامل النصب في المستثنى أداة الاستثناء (إلا) .

قال الدكتور عبده الراجحي : " والحق أن العامل في المستثنى هو كلمة الاستثناء [٢] وإلى هذا القول ذهب أستاذنا الدكتور حسن الملخ من أن أداة الاستثناء (إلا) هي العامل النائب عن معنى الفعل (أستثني) بدليل أن الاستثناء لا يصلح إلا بهذه الأداة أو أخواتها ، فدل هذا على إطّراد وجودها ، فكانت عاملاً ، لكنها لما كانت غير مختصة بالأسماء ، لثبوتها بالدخول على الأفعال ، كقولهم : (نشدتك اللهَ إلا فعلت)[٣] عدت نائبة عن المعنى ، وهو الفعل أستثـــني ، ونحوه[٤] .

---

[١] - عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٣٢٨.

[٢] - عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

[٣] - - أنظر: ابن عقيل ، **المساعد على التسهيل** ، مصدر سابق،ج١ ، ص ٥٥٥، و محمد جمال الدين بن مالك ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢١٣.

[٤] - انظر:حسن الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، مرجع سابق ، ص ٢١٧.

المبحث الرابع : الاختصاص

أولاً : تعريف الاختصاص

الاختصاص في اللغة مأخوذ من (خَصَص) ، وهو الانفراد بالشيء دون غيره ، جاء في اللسان : خصَّهُ بالشيء يخصُّه خصًّا ، وخصوصاً وخصوصية وخِصِّيصي وخصصه ، واختصه : أفرده به دون غيره ، ويقال اختص فلان بالأمر ، وتخصص له إذا انفرد ، وخصَّ غيره واختصَّ ببره [١].

والاختصاص في الاصطلاح : هو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصُّه أو يشاركه فيه[٢]، نحو : نحن العربَ أقرى الناس للضيف[٣] ، و اللهمَ اغفر لنا أيتها العصابة[٤] .

وقد يقع الاسم الظاهر بعد ضمير خطاب كقول بعضهم: (بِكَ اللهَ نرجو الفضلَ) [٥].

والغرض الأساسي من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم ، وتبيينه باسم ظاهر معرفة ، فلا يصح أن يوضح الضمير باسم مبهم كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ؛ لأنه إذا جئت بها فقد جئت بما هو أشكل من المضمر[٦].

والباعث على الاختصاص إنما هو التخصيص والقصر[٧] ، وقد يكون الغرض الفخر ، نحو : (عَلَيَّ ، أيها الجوادُ يعتمد الفقير)[٨] ، أو التواضع ،نحو : (إني ، أيها العبدُ فقيرٌ إلى عفو الله)[٩] أو الزيادة في البيان ، نحو(نحنُ العربَ أقرى الناس للضيف) [١٠] ، أو المدح والتعظيم نحو : (الحمد لله الحميدَ)[١١] ، أو الشتم والهجاء ، نحو (أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ) [١٢]، أو الترحم نحو (مررت به المسكينَ)[١٣] .

---

[١] - انظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، مصدر سابق، ج٤ ، ص١٠٩.

[٢] - أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٢٤٧.

[٣] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٢٣.

[٤] - المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٣٤.

[٥] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧١.

[٦] - انظر سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٣٦،

[٧] - انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** مصدر سابق ، ج٤ ، ص ١٢٠.

[٨] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٨.

[٩] - المصدر نفسه، ج٢ ، ص ٢٦٨.

[١٠] - المصدر نفسه ج٢ ، ص ٢٦٨.

[١١] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٦٢.

[١٢] - المصدر نفسه، ج٢ ، ص ٧٠.

[١٣] - المصدر نفسه ج٢ ، ص ٧٥.

ثانيا: النصب على إضمار الفعل في الاختصاص

لقد حمل النحويون القدامى أسلوب الاختصاص على المفعول به المنصوب بفعل واجب الإضمار ، تقديره عند سيبويه (أعني) [١]، ويختص بـ (أي) الواقعة بعد ضمير متكلم ، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجلُ ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة [٢] .

والاختصاص عند النحاة خبر استعمل بصورة النداء توسعاً كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو : (أحسنْ بزيدٍ) ، والأمر بصيغة الخبر ، نحو : (والوالداتُ يرضعْنَ أولادَهُنَّ)[٣] ، إلا أنه ليس بنداء على الحقيقة ؛ لأنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه ، فلا تقول : (أنا أفعل كذا يا أيهذا الرجل) ، إذا عنيت نفسك ، ولا (نحن نفعل كذا يا أيها القوم) إذا عنيتم أنفسكم لأنك لا تنبه غيرك [٤].

وقد قسم النحويون الاختصاص إلى قسمين :

الأول : ما لا يكون على صورة النداء ، وهو إما أن يكون للمتكلم كقوله : (نحنُ العربَ أقرى الناس للنُزّل) ، وإما للمخاطب كقولهم : : (بكَ اللهَ نرجو الفضل).[٥]

فـ (العربَ واللهَ) : منصوبان على الاختصاص بفعل مقدر واجب الإضمار تقديره : (أخص أو أعني) .

الثاني : ما كان على صورة المنادى ؛ نحو : (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) ، و (أنا أفعل كذا أيها الرجل).

فذهب جمهور النحويين ، إلى أن (أيها و أيتها) مبنيان على الضم ، في موضع نصب بفعل الاختصاص المضمر وجوباً تقديره :(أخص أو أعني)[٦] .

وذهب الأخفش إلى أن كلاً من (أيها أيتها) منادى ، لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء ، قال: " ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر – رضي الله عنه – : كلُ الناس أفقه منك يا عمر" [٧] .

---

[1] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٣٣.

[2] - السيوطي ، **المطالع السعيدة** ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤.

[3] - سورة البقرة ، آية (٢٣٣).

[4] - انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٩٧. الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٨ .

[5] - ابن القواس، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٠٨٤.

[6] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٢٤٧.، و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٩.

[7] - المصدران السابقان . وانظر السيوطي ، **الهمع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص٣٠.

ورُدَّ هذا القول بأنه لا يمكن أن نقدر حرف النداء (يا) في نحو : (نحن العربَ) و (بـك اللهَ).[١]

كما أن استشهاد الأخفش بقول عمر السابق ليس الغرض منه توضيح الضمير ، وتمييـزه عن غيره ، فإنه يخاطب نفسه فلا يحتاج إلى إيضاح ، وليس هناك مـوطن إبهـام ، بخـلاف الاختصاص ، فإنه يخاطب غيره موضحاً نفسه [٢].

وذهب السيرافي إلى أن (أيا) في الاختصاص معربة ، وزعم أنها تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون (أيا) خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، أي : المخصوص به .

والثاني : أن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : (أيها الرجـل المخصـوص أنـا المذكور)[٣].

وهذا قول باطل أيضاً ؛ لأن التقدير يخرج الاختصاص عن غرضه الأساسـي ، وهـو توضيح الضمير المتقدم وتخصيصه ، فهو لا يريد أن يخبر أنه فعل كذا ، وإنما أراد أن يخـص نفسه بهذا العمل [٤].

وذهب الدكتور أحمد علم الدين الجندي إلى أن الاختصاص منصـوب علـى الخـلاف ، ونَسَبَ هذا القول إلى الكوفيين فقال :" قالوا بحذف العامل في التحذير والإغـراء والمنصـوب على الاختصاص ، والحقيقة لا حذف ولا تقدير ، فإذا قلت : نحن المصـريون عبرنـا القنـال بالرفع حيث لا تخصيص ، فلما اختلف المعنى كـان النصـب علـى المخالفـة ، وهـذا رأي الكوفيين"[٥].

ونسبة الدكتور الجندي للكوفيين القول بأن الاختصاص منصوب على المخالفة نسبة فيهـا نظر ، إذ لم يثبت – حسب اطلاعي– عن أحد من العلماء السابقين أو المحدثين أنه نسب هذا القول للكوفيين ، بل لم يقل بهذا القول أحد من العلماء لا في القديم ولا في الحديث .

---

[١] - السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣ ، ص ٣٠.

[٢] - انظر : فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٢٠.

[٣] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٢٤٧.، و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٩.و السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣ ، ص ٢٩.

[٤] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٢٤٧.، و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٩.و السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣ ، ص ٢٩.

[٥] - أحمد علم الدين الجندي ، **في الإعراب ومشكلاته** ، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ع(٤٦) ١٩٨٠، ص ١٣٧.

بالإضافة إلا أن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : قام زيـدٌ لا عمـرو ؛ لأن ما بعد لا مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب في مثل : ما قام زيدٌ لكنْ عمرو ؛ لأن ما بعد لكنْ مخالف لما قبلها [١].

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى الاعتراض على مذهب جمهور النحاة من تقدير فعل واجب الإضمار ، إذ ليس بالكلام حاجة إليه ؛ لأن هذه التقديرات تثقل الكلام ، فيستحيل بها جامداً لا حياة فيه ولا حركة ، وعليه ينبغي أن يفسر النصب في الاختصاص فيقال في توجيه النصب في قولهم : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ، أنه منصوب على الاختصاص ، وبذلك يتحرر النحاة من فكرة العامل التي أبعدت النحاة عن إدراك الخصائص التعبيرية في نظم الكلام وتأليفه [٢].

إن قول المخزومي يصلح للمراحل التعليمية الأولى ، إلا أنه لا يصلح لأن يكون قاعدة كلية ، فالقول إن الاختصاص منصوب على الاختصاص دون تعليل النصب يمنع النحوي من إعطائه حقه في تفسير الأحكام التي يقررها ، لذا فإن القول الراجح هو ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن الاختصاص منصوب بفعل مقدر واجب الإضمار تقديره (أخص أو أعني) .

---

[١] - ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٨٥.

[٢] - مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨- ١٣٤.

المبحث الخامس : التحذير

أولاً : تعريف التحذير

التحذير في اللغة : مأخوذ من (حَذَرَ) وهو في الأصل مصدر (حَذَّرَ) بالتشديد ، وهو بمعنى التخويف[١] ، والاحتراز[٢] ، ومنه أخذ **المعنى الاصطلاحي** ، وهو : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه[٣] .

وهذا التعريف شبيه بالتعريف اللغوي ، وهناك تعريف آخر يبحث عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً على أنه : معمول بتقدير (اتق) تحذيراً مما بعده نحو : إياكَ والأسدَ ، أو ذكر المحذر منه مكرراً نحو : الطريقَ الطريقَ[٤].

ثانياً : النصب على إضمار الفعل في التحذير :

لقد عدَّ النحويون التحذير من المنصوبات التي حملت على المفعول به ، بحيث اضمر عامله بضابط قياسي[٥] ، تقديره : (احذر) أو ما في معناه .

وقد قسم النحويون التحذير باعتبار إضمار عامله إلى قسمين :

الأول : ما يضمر وجوباً ، وذلك في ثلاثة وجوه :

أولاً : إذا كان التحذير بـــ (إيّاكَ) أو بأخواته كـــ (إيّاكِ ، و إيّاكما ، و وإيّاكـــم ، وإيّاكنَّ) ؛ وذلك لأنه لمّا كثر التحذير بلفظ (إيّا) جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار الفعل[٦].

وهذا الوجه على ثلاث صور :

الصورة الأولى : عطف المحذور منه على إياكَ نحو : إيَّاكَ والشرَ ،

---

[١] ــ انظر:ابن منظور ، **اللسان** ، ج٣ ، ص ٦٢.

[٢] ـ ابن فارس ، **مقاييس اللغة** ، ط١ ، دار إحياء التراث ، بيروت ٢٠٠١، ص ٢٣٥.

[٣] ـ أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٤٧٧ـ ١٤٧٨.

[٤] ـ الجرجاني ، علي بن محمد الشريف، **التعريفات** ، تحقيق : محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م، ص ٤٦.

[٥] ـ انظر : ابن الحاجب ، **شرح الوافية نظم الكافية** ، مصدر سابق ، ص ٢١٢.

[٦] ـ انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٣. و الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٨٤.

فـ(إيَّاكَ) : ضمير منفصل في محل نصب بفعل مضمر وجوباً تقـديره :(احذر) ونحوه ، كـ (اتق ، ونَحِّ ،و باعد ، وخَلِّ ، ودعْ ،) وما أشبه ذلك[١] .

وفي تقدير الفعل في (إيَّاكَ) قولان :

أحدهما : إنه يجب تقدير الفعل بعد (إيَّاكَ) ، والأصل (إيَّاكَ أحذر) ؛ لأنه لو قدِّر قبله لاتصل به ، فقيل: أحذرك ، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره ، وذلك خاص بأفعال القلوب ، وما ألحق بها [٢].

الثاني : إن الأصل (احذرْ تلاقي نفسِكَ والأسدَ) ، ثم حذف الفعل (احذرْ) وفاعله ، فصار (تلاقي نفسِكَ والأسدَ) ، ثم حذف المضاف الأول (تلاقي) ، وأنيب عنه الثاني (نفسِكَ) فانتصب ، فصار (نفسَك والأسدَ) ، ثم حذف المضاف الثاني (نفس) ، وأنيب عنه الثالث في التركيب (الكاف) فانتصب بعد أن كان مجروراً بالإضافة ، وانفصل لتعذر اتصاله ، فصار (إياكَ)[٣].

كما اختلف النحويون في عامل النصب فيما بعد الواو ، نحو : (إياكَ والأسدَ) ، فذهب أكثرهم ، ومنهم السيرافي[٤] ، وابن عصفور[٥] ، إلى أن (الأسدَ) معطوف على (إياكَ) ، والتقدير : احذر نفسَكَ أن تدنو من الأسد ، والأسدَ أن يدنو منك[٦] .

واعتُرض على هذا القول ، بأن إياك محذَّر ، و (الأسدَ) محذر منه ، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى[٧] .

وأجيبَ عن هذا الاعتراض بأن مقتضى العطف الاشتراك في المعنى ، وهو الخوف ، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفاً والآخر مخوفاً منه [٨] .

---

[١] - السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق،ج٣ ، ص ٢٥، و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٣.

[٢] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٣..

[٣] - انظر : الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٨٤. و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٤.

[٤] - انظر ، السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصدر سابق ، ص ٦٦.

[٥] - انظر : ابن عصفور ، **المقرب** ، مصدر سابق - ج١ ، ص ٢٥٣.

[٦] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٥٣.

[٧] - انظر ، السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصدر سابق ، ص ٦٦. و الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٤.

[٨] - المصدران السابقان.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو (الأسدَ) منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو من قبيل عطف الجمل ، فيكون الكلام جملتين ، أي: إياكَ باعد من الأسد ، واحذر الأسدَ [١].

وذهب ابن مالك إلى أن (إياك والأسدَ) ليس من عطف الجمل ، ولا من عطف المفرد على التقدير الذي قدروه ، بل هو من عطف المفرد على تقدير : (اتق تلاقي نَفْسِكَ والشَّرَّ) فحذف المضاف ، و أقيم المضاف إليه مقامه [٢] .

ويبدو أن أقرب هذه الأقوال للصواب ما ذهب إليه ابن طاهر ومن معه : أن ما بعد الواو منصوب بفعل مضمر غير الفعل الناصب لـــ (إياكَ) ، وبالتالي يكون العطف جملة على جملة .

أما ما ذهب إليه أكثر النحويين من أن (الأسدَ) معطوف على (إياكَ) ، ففيه نظر ؛ لأن العطف يقتضي المشاركة ، و (إياكَ) مُحَذَّر ، و(الأسدَ) محذر منه ، ولا يمكن الجمع بينهما لفساد المعنى .

الصورة الثانية : تكرار (إياكَ) كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي[٣] :

إياكَ إياكَ المراءَ فإنَّـــــهُ إلى الشّـــرِّ دعّـــاءٌ وللشّـــر جالـــبُ

فـــ (إياكَ) الأول : منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : احذر أو اتق .

و (إياكَ) الثاني : تأكيد لـــ (إياكَ) الأول[٤] .

الصورة الثالثة : وقوع (إياكَ) من غير عطف أو تكرار ، نحو : (إياكَ من الأسد) .
ذهب جمهور النحويين إلى أن (إياكَ) منصوب بفعل مضمر متعدٍ لواحد ، والأصل باعد نفسَك من الأسد ، ثم حذف (باعد) وفاعله المستتر فيه فصار : نفسَك من الأسد ، و حذف المضاف ، وهو (نفس) فانفصل الضمير ، وانتصب فصار: (إياكَ من الأسد)[٥] .

وذهب ابن مالك إلى أن عامل النصب في (إياكَ) فعل متعد لاثنين ، والتقدير : أحذرك من الأسد فحذف (أحذر) وفاعله ، وانفصل الضمير لتعذر اتصاله[٦].

---

[١] - أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٤٧٨.

[٢] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٤.

[٣] - انظر : البغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٢، ص ص ٦٣-٦٤. سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٧٨.

[٤] - انظر ، ابن القواس ، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٩٦.

[٥] - الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٤.

[٦] - المصدر نفسه ، ص ٢٧٤.

ثانياً : إذا كان التحذير مكرراً بغير (إيَّا) ، نحو : (الأسدَ الأسدَ) ، ووجه تكرار الاسم عند النحويين أنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو (احذر) ، ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل ، وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل ، فدلَّ على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل[١] ، فالأسد الأول : منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (احذر) ، والأسد الثاني توكيد لفظي للأسد الأول .

ثالثاً : إذا كان التحذير معطوفاً أو معطوفاً عليه بغير (إيَّا) ، نحو : رأسَكَ والحائط ، وإنما وجب إضمار الفعل هنا ؛ لأن العطف جُعل كالبدل من اللفظ بالفعل [٢]، والتقدير في هذا المثال عند سيبويه : خلِّ أو دعْ رأسَكَ والحائط ، فالرأس مفعول ، والحائط مفعول معه [٣] .

وأجاز ابن يعيش أن يكون التقدير : اتق رأسَكَ والحائط ، وهو تحذير ، كأنه على تقديرين ،أي: اتق رأسك أن يدق الحائط ، واتق الحائط أن يصيب رأسك ، فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر[٤] .

الثاني : ما يضمر عامله جوازاً .

يضمر عامل النصب في أسلوب التحذير جوازاً ، إذا لم يكن التحذير بـــ (إياك) أو بإحدى أخواته ، ولم يكن مكرراً أو معطوفاً ، ماعدا ذلك يجوز إضمار العامل وإظهاره ، فنقول : (نفسَكَ الشرَ)[٥] أي : جنبْ نفسَكَ الشرَ ، فيجوز إضمار العامل أو إظهاره ، ومثل ذلك قولنا : (الأسدَ) إذا أردنا أن نحذر رجلاً ، والمقصود : احذر الأسدَ ، ومن ذلك قول جرير[٦] :

خلِّ الطريقَ لمن يَبني المنارَ به وابْرُزْ بِبُرْزَةَ حيث اضْطرَّكَ القدَرُ

فأظهر العامل وهو (خلِّ) ؛ لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف وإياك[٧].

---

[١] ـ أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ،مصدر سابق ، ص ١٦٨.

[٢] ـ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٧٤.

[٣] ـ المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٧٥.

[٤] ـ ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ص ٣١٣-٣١٤.

[٥] ـ : الأشموني ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٨٦.

[٦] ـ جرير بن عطية ، **ديوان جرير** ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٤م، ص ٢١٩.

[٧] ـ انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٨.

والذي يظهر لي من أقوال النحاة السابقين في باب أسلوب التحذير أنهم يعتمدون في تعليل النصب على نظرية النحو التي تنص على أن كل منصوب لا بد له من ناصب ، وكان خلافهم حول عامل النصب ، أهو الفعل : أحذّر ، أم باعد ، أم اجتنب ، احذر ؟ أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر ؟

والصواب من هذا كله أن الأمر لا يحتاج لكل هذا ، كما قال الدكتور عباس حسن ، وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين[١] ، ونصه : " الحق أن يقال لا يقتصر على تقدير (باعد) ولا على تقدير (احذر) .... بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ، إذ المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه" [٢].

فالتحذير : منصوب بفعل مضمر يقدره السياق الذي قيل فيه ، وهذا ما ارتضاه جمهور النحويين ، رغبة في اطراد الباب على وتيرة واحدة من أن كل منصوب لا بد له من ناصب .

وفي العصر الحديث ظهرت بعض الدراسات التي تفسر أسلوب التحذير بعيداً عن فكرة العامل ، من ذلك ما دعا إليه الدكتور مهدي المخزومي من أن أسلوب التحذير منصوب ؛ لأنه داخل في سياق الطلب ، غير محمول على إسناد ولا على إضافة ، لذا يقتصر في تفسير التحذير بأنه : منصوب على التحذير دون إضمار للفعل ، فيقول :" والتحذير أسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب ، ويكتفي فيه بذكر ما يراد إلى التحذير منه ، فلا يذكر معه الفعل ".[٣]

وذهب الدكتور خليل العمايرة إلى تفسير أسلوب التحذير وفق النظرية التوليدية التحويلية ، إذ الأصل التوليدي لجملة (الأسدَ) "هذا الأسدُ " ، ثم طرأ تحويل على الجملة الإخبارية بحذف (هذا) فأصبحت (الأسدُ)، وعند إرادة التحذير بدل الإخـــبار استبدلت الضمة بالفتحة فأصبحت : (الأسدَ)[٤]فيقول :" فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب ، ومن معنى إلى معنى جديد ، فهي ركن من الكلمة تشير إلى المعنى ، وليست نتيجة لعمل عامل محذوف لا يجوز إظهاره في بعض الحالات ، والذي نراه أن هذه جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الإعرابية للتعبير عن معنى التحذير" [٥].

---

[١] - عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ،ج٤ ، ص ١٣٣.

[٢] - الصبان، **حاشية الصبان** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٢٨٠.

[٣] - مهدي المخزومي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٢-٢١٣، وانظر : **قضايا نحوية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٩- ١٣٠.

[٤] - انظر : خليل عمايرة ، **في نحو اللغة وتراكيبها** ، ط١ ، عالم المعرفة ، جدة ، ١٩٨٤، ص ص ١٦١- ١٦٣.

[٥] - المرجع نفسه ، ص ١٦٢.

ويبدو أن تفسير النحويين المحدثين لظاهرة التحذير بعيداً عن فكرة العامل فيه محاولة لإيجاد فكرة بديلة تحل محل العامل ، ولكن المتأمل لهذه الأقوال يجد أن مثل هذه النظريات لا تصلح أن تكون نظرية متكاملة يمكن الاعتماد عليها بدلاً من نظرية العامل ، ولعل ما ذكره المحدثون من أفكار بديلة لفكرة العامل تكون بذرة انطلاق إلى منهج جديد يمكن الوصول إليه بعد فترة من الزمن ليحل محل العامل ؛ لذا فإن مهاجمة المحدثين لفكرة العامل ، وما يجبه ذلك على النحو العربي من تعقيدات وتفريعات حسب اعتقادهم لا داعي لها ، لأنهم لم يقدموا الحل الأمثل الذي يصلح أن يكون بديلاً لفكرة العامل .

بل إن في ما اقترحه بعض المحدثين من آراء تعقيداً وتكلفاً أكثر مما كان عليه العامل ، فلو نظرنا إلى كلام الدكتور خليل عمايرة السابق-مثلاً- لوجدنا أن أصل جملة التحذير جملة اسمية خبرية ، ثم حذف المسند إليه ، ثم تغيرت حركة المسند من الضمة إلى الفتحة لتغير المعنى من الإخبار إلى التحذير .

وهذا الكلام واضح التكلف ، إذ ليس هناك أصل يسير عليه بحيث يصلح أن تطبق عليه مسائل النحو المختلفة ، وبالتالي فإننا نقول أن التحذير أسلوب من أساليب النحو العربي الذي يسير وفق نظرية النحو العربي ، فهو منصوب بفعل مضمر وجوباً أو جوازاً ، وإن هذا الفعل يُقدر حسب السياق الذي وضع فيه دون تحديد فعل بعينه .

المبحث السادس : الإغراء

أولاً : تعريف الإغراء

الإغراء في اللغة مأخوذ من (غَرِيَ) ، وهو في الأصل مصدر (أغْرَيْتُ)[١] بمعنى : حرصت ، جاء في اللســـان : (و غَرِيَ بالشيء يَغْرِي غَرَاً وغَرَاءً : أولع به[٢]) ، ويقال : (أغريت الكلبَ بالصيد إذا حرضته عليه)[٣].

ومن هذا المعنى أخذ المعنى الاصطلاحي وهو : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من صلة رحم ، وحفظ عهدٍ ونحوهما [٤] .

و هناك تعريف آخر يبحث عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً على أنه : نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والتشويق و الإغراء [٥] .

وقد أقيمت بعض الظروف وحروف الجر مقام الفعل ؛ طلباً للتخفيف ، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلاً عنها طلباً للتخفيف[٦] ، وهذه الظروف والحروف متوقف استخدامها على السماع عن العرب ، وهي : (عليكَ وعندكَ ، ودونَكَ ، وأمامَكَ ، و وراءَكَ ، ومكانَكَ ، إليكَ ولديكَ)[٧].

ثانياً : النصب على إضمار الفعل في الإغراء :

يعتبر أسلوب الإغراء من المنصوبات التي حملها النحويون على المفعول به الذي أضمر عامله بضابط قياسي ، تقديره : (الزم) أو شبهه[٨] ، وحكم الاسم المنصوب في الإغراء كحكمه في التحذير ، إلا أنه في التحذير يذكر فيه : (أيَّا) بخلاف الإغراء [٩]، وعليه فيقسم أسلوب الإغراء من حيث إضمار عامله وإظهاره إلى قسمين :

الأول : ما يضمر عامله وجوباً ، وذلك في وجهين :

---

[١] - انظر ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٩،

[٢] ابن منظور ، **لسان العرب** ، مصدر سابق ، ج١٠ ، ص ٦٢،

[٣] - الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، **الصحاح** ، دار إحياء التراث ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩م ، ص ١٩٤٦.

[٤] - أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٤٧٨.

[٥] - مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، ج٣، ط١٥، ١٩٨١، بيروت ،ص ٦١٥.

[٦] - أبو البركات الأنباري ، **أسرار العربية** ، مصدر سابق ، ص ١٦٣.

[٧] - الكفوي ، **الكليات** ، مصدر سابق ، ص ١٥٣.

[٨] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ص ١٤٨٠. ابن الحاجب ، **شرح الوافية نظم الكافية** ،مصدر سابق ، ج٢، ص ٤٢.

[٩] - انظر ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٩.

أحدهما : في التكرار ، وذلك ليقام التكرار مقام الفعل لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى ، إذ جعل أحد الاسمين كالفعل ، والاسم الآخر كالمفعول ، وذلك نحو : الخُلّة الخُلّة [١]، ومنه قول الشاعر:

أخاكَ اخاكَ إن من لا اخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح [٢]

والتقدير في هذين المثالين عند جمهور النحاة : الزم الخُلّة الخُلّة ، والزم أخاكَ اخاكَ ، إلا أنه لا يظهر الفعل لقيام أحد الاسمين مقامه .

ثانيهما : في العطف لسداد طول الكلام به مسد الفعل [٣] . كقولك لمن تغريه بالذب والحمية : (الأهلَ والولدَ) ، أي " الزم الذبَّ عنهم [٤] . فالأهلَ : اسم منصوب على الإغراء بفعل مضمر وجوباً تقديره : الزم .

الثاني : ما يضمر عامله جوازاً ، إذا كان مفرداً من دون عطف ولا تكرار ، كقولهم : (الصلاةَ جامعة) والتقدير : احضروا الصلاةَ [٥]، فالصلاةَ : اسم منصوب بفعل مضمر جوازاً تقديره : احضروا .فيجوز إظهار الفعل ، فنقول : (احضروا الصلاةَ) ، ويجوز إضماره ، وذلك لعدم العطف والتكرار .

فالنحاة القدامى حملوا الإغراء على التحذير من أن كلاً منهما منصوب بفعل مضمر ، رغبة في اطراد الباب على نسق واحد وفق نظرية النحو التي تنص على أن كل منصوب لا بد له من ناصب ، إلا أن هذا القول لاقى اعتراضاً من قبل المتأخرين ، فذهب السهيلي إلى أن الإغراء مفعول به من جهة المعنى ، وأن العامل فيه ليس عاملاً لفظياً ، إنما هو عامل معنوي هو القصد إليه ؛ ذلك أن الناصب بعامل القصد إليه واجب في كل مقصود إليه بالذكر [٦] .

وفي العصر الحديث ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى تفسير ظاهرة الإغراء وفق القاعدة التي تنص على أن المنصوب ما ليس بمسند إليه ، ولا مضاف إليه ، وعليه فهو يرى أن

---

[١] ـ انظر ، ابن القواس، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٩٢ . و محمد خليفة الدناع ، **مسالك النحاة في وجوه الروايات** ـ عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، ١٩٩٦م. ، ص ١٥٥.

[٢] ـ البيت لمسكين الدارمي ، **الديوان** ص ٢٩، وانظر : **خزانة الأدب** ، ج٣ ، ص ص ٦٥-٦٧.

[٣] ـ ابن القواس ، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٩٢.

[٤] ـ ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٤٢.

[٥] ـ الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٧٨.

[٦] ـ السهيلي ، **نتائج الفكر** ، مصدر سابق ، ص ٧٠.

النحاة القدامى تكلفوا في تقدير فعل ليس بالكلام حاجة إليه ، لذا كان عليهم أن يكتفوا بأن يقولوا في نحو (أخاكَ أخاكَ) أنه منصوب على الإغراء ، لأنه ليس بمسند إليه ، ولا مضاف إليه [١].

والذي يترجح لي أن أسلوب الإغراء كأسلوب التحذير ، منصوب بفعل مضمر يقدره السياق الذي قيل فيه ، وأن ما ادعاه المتأخرون لا يصلح أن يكون قاعدة مطّردة تصلح لجميع المنصوبات ، وما قيل في التحذير يقال في الإغراء .

---

[١] - مهدي المخزومي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠ – ٢١٣ ، وانظر : **قضايا نحوية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠ – ١٣١.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية تطبيقية لظاهرة النصب على إضمار الفعل في القرآن الكريم

المبحث الأول
النصب على إضمار الفعل في المفعولات الخمس
(المفعول به ، و المفعول المطلق ، و المفعول معه ، المفعول فيه ، والمفعول له).

يلاحظ من خلال الاستقراء أن ظاهرة النصب على إضمار الفعل شائعة في القرآن الكريم ، وهذه الظاهرة تدور في فلك المعنى ، وإنما أضمر الفعل إيجازاً واختصاراً لوجود القرينة المقالية أو الحالية .

وسيكون هذا الفصل دراسة تطبيقية تحليلية على بعض الآيات القرآنية التي تمثل هذه الظاهرة ، مسترشداً بآراء النحاة القدامى والمحدثين ، بالإضافة إلى علماء التفسير، مبيناً في ختام كل مسألة الرأي الراجح من أقوال العلماء ، من خلال عرض الأدلة والحجة .

أولا : المفعول به :

١ : النصب على إضمار الفعل المستعمل في غير الأمر والنهي في المفعول به :

وهذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً في القرآن الكريم ، إذ يضمر فيه الفعل جوازاً لقرينة دالة عليه ، إيجازاً واختصاراً ، ويجوز إظهاره في غير القرآن الكريم زيادة في الوضوح والبيان .

ومما جاء في القرآن الكريم من إضمار الفعل في المنصوبات لدلالة المقال عليه قوله تعالى :﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً**﴾ [١].

قرأ جمهور القراء (ملة) بالنصب[٢]، وقد اختلف العلماء في توجيه قراءة النصب على عدة وجوه ، منها : ما ذهب إليه سيبويه إلى أن (ملة) مفعول به منصوب بفعل مضمر جوازاً تقديره (نتبع) ، والمعنى : أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، كأنه قيل لهم : اتبعوا ، حين قيل لهم : **(كونوا هوداً أو نصارى)** [٣].

وذهب الكوفيون إلى أن (ملة) خبر كان ، والتقدير (بل تكون ملة إبراهيم)، أي : أهل ملة إبراهيم [٤]، وذهب أبو عبيدة إلى أنه منصوب على الإغراء ، والتقدير : الزموا ملة إبراهيم [٥].

ونقل أبو حيان قولاً آخر ، هو أن (ملة) منصوب على إسقاط الخافض ، والتقدير : نقتدي ملة إبراهيم ، أي بملة .

ويبدو أن جميع الأقوال تسير وفق قواعد منضبطة ، وهي أن كلَّ منصوب لا بد له من ناصب ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذا العامل ، ويمكن الجمع بين هذه الأقوال أنه إذا كان الخطاب للكفار يكون المضمر : (اتبعوا ، أو كونوا) ، وإذا كان الخطاب للمؤمنين يكون المضمر : (نتبع ، أو نقتدي)[٦].

وبذلك يتبين لنا مدى أهمية الفعل المضمر في تحديد المعنى ، فقولنا (اتبعوا ملة إبراهيم حنيفا) فيه خطاب للكفار ، بينما قولنا: (نقتدي أو نكون) فيه خطاب للمؤمنين .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً**﴾ [٧].

فقراءة الجمهور النصب لـ (خيراً) ، و(خيراً) نصب بفعل مضمر جوازاً تقديره : أنزل خيراً .[٨]

---

[١] - سورة البقرة ، آية (٣٥).

[٢] - انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد ، والشيخ علي محمد ، ج١ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٣، ص ٥٧٧.

[٣] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٢٥٧.

[٤] - أبو البركات الأنباري ، **البيان في إعراب غريب القرآن** ، تحقيق : د. طه عبد الحميد ، المكتبة العربية ، مصر ١٩٧٠، ص ١٢٤.

[٥] - أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٧٧.

[٦] - المصدر نفسه ، ص ٥٧٧.

[٧] - سورة النحل ، آية (٣٠).

[٨] - انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥، ص ٤٧٣

وفي المثالين السابقين يجوز إظهار الفعل في غير القرآن الكريم ، فيجوز أن نقول : (بل نتبع ملة إبراهيم) و (وقالوا أنزل خيراً) ، وذلك زيادة في الوضوح والبيان .

كما تجدر الإشارة إلى أن الذي يحدد الفعل المضمر هو السياق الذي وضع فيه دون تقيد لفعل بعينه ، ففي المثال الأخير مثلاً قُدِّرَ الفعل (أنزل) لدلالة الحال عليه، هكذا في غيره من الأمثلة [١].

وأما ما جاء في السورة نفسها من قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ** ﴾ [٢]، فقد قرأ جمهور القراء (**أساطيرُ**) بالرفع[٣] ، وقرئ شاذا (**أساطيرَ**) بالنصب[٤] على معنى : ذكرتم أساطير ، أو أنزل أساطير ، على سبيل التهكم والسخرية ، لأن التصديق بالإنزال ينافي أساطير ، وهم يعتقدون أنه ما نزل شيء ، ولا أن ثم منزل ونبي [٥].

وقد علل الزمخشري نصب (خيراً) ، ورفع (**أساطيرُ**) ، فقال : " فإن قلت لِمَ نصب هذا ورفع الأول ، قلت : فصلاً بين جواب المقر ، وجواب الجاحد ، يعني : أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا ، وأطبقوا الجواب على السؤال مكشوفاً مفعولاً للإنزال ، فقالوا : خيراً ، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال ، فقالوا : هو أساطير الأولين ، وليس من الإنزال في شيء " [٦].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ** ﴾[٧] .

قرأ الجمهور (**العفو**) بالنصب[٨] ، وهو منصوب بفعل مضمر جوازاً تقديره : قل ينفقون العفو ، وعلى هذا يكون (ماذا) اسماً واحداً في موضع نصب بـ (ينفقون) ، ويكون كلها استفهامية ، والتقدير : أيَّ شيءٍ ينفقون ؟ فأجيبوا بالنصب ليطابق الجواب بالسؤال[٩] .

---

[١] - انظر : أبو البركات الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٧٩٤، وأبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٤٧٤، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٩ .

[٢] - سورة النحل ، آية (٢٤).

[٣] - انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥، ص ٤٧٠.

[٤] - المصدر نفسه ،

[٥] - المصدر نفسه ، وانظر : أبو البقاء العكبري ، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ،تحقيق إبراهيم عطوة ، ج١، دار الحديث ، ص ٧٩..

[٦] - الزمخشري ، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، صححه : محمد عبد السلام شاهين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م. ١٩٩٥، ، ج٢ص ٥٧٩ وانظر : أبو زرعة ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، **حجة القراءات** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩م ،، ص ١٣٤.

[٧] - سورة البقرة ،آية (٢١٩).

[٨] – انظر : القرطبي ، محمد بن أحمد ، **الجامع لأحكام القرآن** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٧م ص ٦١.

[٩] - أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٦٨، وانظر كذلك : ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، مصدر سابق ، ص ١٣٤، ومحمد بن علي ابن أبي مريم، **الموضح وجوه القراءات وعللها** ، تحقيق : د. عمر حمدان الكبيسي ، ج١ ، ط١ ، مكة المكرمة ١٩٩٣، ص ٣٢٦، ، وابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٠، ص ٩٦. مكي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها** وحججها ، تحقيق : محيي الدين رمضان ،ج١ ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧، ص ٢٩٢.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ**﴾ [١].

قرأ جمهور القراء (الجنَّ) بالنصب [٢]، واختلف العلماء في توجيه النصب في (الجنَّ) ، فأعربه الزمخشري[٣] ، وابن عطية[٤] مفعولاً أولاً بـ (جعلوا) ، وجعلوا بمعنى صيروا ، و(شركاء) مفعول ثانٍ ، و (لله) يتعلق بـ (شركاء) ، قال الزمخشري : " فإن قلت : فما فائدة التقديم ؟، قلت : فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك ولذلك قُدِّم اسم الله على الشركاء ".[٥]

وأجاز الحوفي[٦] ، وأبو البقاء [٧]، أن يكون (الجنَّ) بدلاً من شركاء ، و (لله) في موضع المفعول الثاني ، و (شركاء) هو المفعول الأول .

وقد ردَّ أبو حيان على هذا القول فقال : " وما أجازاه لا يجوز ، لأنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه ، فيكون الكلام منتظماً ، لو قلت (وجعلوا لله الجنَّ) لم يصح ، وشرط البدل : أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين ، أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا " .

ورجح أبو حيان ما ذهب إليه أستاذه أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي من أن (الجنَّ) منصوب بفعل مضمر تقديره : جعلوا الجنَّ ، فقال : " انتصب(الجنَّ) على إضمار فعل جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : من جعلوا لله شركاء ؟ قيل : الجنَّ ، أي جعلوا (الجنَّ) .

ويؤيد هذا المعنى قراءة أبي حيوة (يزيد بن قطب) (الجنُ) بالرفع ، على تقدير (هم الجنُ) ، جواباً لمن قال : من الذي جعلوه شريكاً ؟، فقيل له : (هم الجنُ) ، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه ، والانتقاص لمن جعلوه شريكاً لله [٨].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ** ﴾ [٩] ، أي قالوا : قال الحقَ .

---

[١] - سورة الأنعام ، آية (١٠٠) ،

[٢] - انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ١٩٦.

[٣] - الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٥٠.

[٤] - ابن عطية الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، تحقيق : عبد الله إبراهيم وغيره ، ط١ ، الدوحة ، ١٩٧٧م، ج٥ ، ص ٣٠٣.

[٥] - الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٥٠.

[٦] - انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ١٩٦.

[٧] - العكبري ، **إملاء ما من به الرحمن** ، مصدر سابق،ج١ ، ص ٢٥٥.

[٨] - انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ١٩٦. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ج٣ ، ط٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ص ٢٠١-٢٠٢ .أحمد بن يونس المعروف بالسمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، ج٥ ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ص ٨٣-٨٦ .

[٩] - سورة سبأ ، آية (٢٣).

ومما ورد في القرآن الكريم من النصب على إضمار الفعل في المفعول به لدلالة الحال عليه قوله تعالى : ﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ**﴾ [١]، **قرأ عامة القراء ﴿ الرِّيحَ ﴾** بالنصب[٢] على إضمار فعل تقديره (سخرنا أو آتينا)[٣] ، دل على هذا المعنى سياق الآيات السابقة ، وهو قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿ **وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ**﴾[٤]، وقوله سبحانه في سورة سبأ : ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً**﴾ [٥].

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ** ﴾[٦] ، قرأ أبو عمرو ، وحمزة والكسائي :(**وقوم**) بالجر ، وقرأ باقي السبعة وأبو عمرو في رواية بالنصب على إضمار فعل مقدر تقديره (وأهلكنا قوم نوح)[٧] دل عليه ما تقدم من إهلاك الأمم المذكورة .

ويجوز إضمار فعل تقديره : اذكر ، أو أخذ لدلالة الحال على المعنى [٨].

---

[١] ـ سورة الأنبياء ٨١

[٢] ـ انظر : السمين **الحلبي** ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٨ ، ص ١٨٧.

[٣] ـ انظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٠٨. العكبري ، **إملاء ما من به الرحمن** ، مصدر سابق ج١ ، ص ١٩٦، الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٩٢.

[٤] ـ سورة الأنبياء ، آية (٧٩) .

[٥] ـ سورة سبأ ، آية (١٠).

[٦] ـ سورة الذاريات ، آية (٤٦).

[٧] ـ انظر : أبو حيان الأندلسي ، **تفسير البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٨، ص ١٤١.

[٨] ـ انظر : العكبري ، **إملاء ما من به الرحمن** ، مصدر سابق ج١ ، ص٢٤٥، و **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ص ٨٨ ـ ٨٩ . الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٣٩٢.

٢- : النصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والنهي :

وهذا النوع لا يجوز إظهار الفعل معه ، لأن إظهاره يؤدي إلى إفساد المعنى أو زيادة في الكلام دون فائدة ، لذا يقتصر فيه على السماع لوجود قرينة دالة عليه ، ويشمل هذا النوع الأمثال وما جرى مجراها .

وقد وردت في القرآن الكريم ثلاث آيات أجريت مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال بحيث لا يظهر معها الفعل وجوباً .

فقد ورد في سورة النساء موضعان انطبق عليهما ما ذكرنا سابقاً و هما : قوله تعالى :

﴿ **فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ** ﴾ [١] ، **وقوله تعالى :﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ** ﴾ [٢] .

وقد اختلف النحاة في توجيه نصب (خيراً) في هاتين الآيتين فذهب سيبويه والخليل إلى أنه منصوب بفعل مضمر وجوباً ، تقديره : (وأتوا خيراً لكم)[٣] ؛ لأنه لما أمرهم بالإيمان ، فهو يريد إخراجهم من أمر ، وإدخالهم فيما هو خير منه .

قال الزمخشري : " وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان ، وعلى الانتهاء من التثليث ، علم أنه يحملهم على أمر ، فقال : خيراً لكم ، أي : اقصدوا ، وأتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث ".[٤]

وذهب أبو عبيدة [٥] والكسائي[٦] إلى أن (خيراً) منصوب على خبر كان المضمر ، والتقدير : (فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم) ، (وانتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم).

وقد ردَّ البصريون هذا القول ، لأن كان لا تحذف هي واسمها ، ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أن (يكن)المقدرة جواب شرط محذوف ، فيصير المحذوف الشرط وجوابه [٧].

وذهب الفراء إلى أن (خيراً) منصوب لاتصاله بالأمر ، لأنه من صفة الأمر ، فقال : " ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر ، فتقول للرجل : اتق الله هو خير لك ، أي : الاتقاء خير لك ، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب" [٨].

---

[١] - سورة النساء ، آية (١٧٠) .
[٢] - سورة النساء ، آية (١٧١) .
[٣] - انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٨٢ – ٢٨٤.
[٤] - الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٨٠.
[٥] - أبو عبيدة ، **معمر بن المثنى** ، **مجاز القرآن**، محمد فؤاد سزكين ، ط ١ ، ج١، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٥٤م.، ص ١٣٤ .
[٦] - انظر : الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل ، **إعراب القرآن** - المنسوب للزجاج - ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ج١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م. ص ١٩
[٧] - انظر : الأزهري ، **شرح التصريح** ، ج٢ ، ص ٤٧٤، والعكبري ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١ ، ص ٤١١.
[٨] - الفراء ، معاني القرآن ، ج١ ، ص ص ٢٩٥- ٢٩٦.

وقد صرح بعض النحاة عن الفراء أن نصب خيراً على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : (فآمنوا إيماناً خيراً لكم) ، و (وانتهوا انتهاءً خيراً لكم)[١]. ورُدَّ هذا القول ، أنه قد يفهم منه أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره ، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة [٢] .

وقد فسر الدكتور مهدي المخزومي قول الخليل والفراء في توجيه نصب (خيراً) أنهما لم يقدرا فعلاً بعينه ، ولكنهما اكتفيا بكون المنصوب واقعاً في سياق فعلي ، ولم يكن فيه ما يشير أنه داخل في إسناد وإضافة [٣]، واستند بذلك على قول الخليل : " .... على أنه محمول على أمر حين قال : انتهي ، فصار بدلاً من قولك ائت خيراً لك ، وادخل فيما هو خير لك " [٤]. و قول الفراء : " (خيراً) منصوب باتصاله بالأمر " [٥].

فكل من الخليل والفراء نصبا (خيراً) لدلالة الأمر على ذلك دون تحديد فعل بعينه ، وفي هذا الكلام موافقة المخزومي لما ذهب إليه الكسائي في أحد قوليه : إن (خيراً) منصوب لخروجه من الكلام التام ، لأن ما قبله من الكلام قد تم ، وذلك قولك : (فآمنوا) ، فقال: وقد سمعت العرب تفعل ذلك في كل خبر كان تماماً، ثم اتصل به كلام بعد تمامه على نحو اتصال (خير) بما قبله ، فتقول : (لتقومن خيراً لك) ، (ولو فعلت ذلك خيراً لك) و (اتق الله خيراً لك) [٦].

ووجه تمام حسان نصب (خيراً) على المخالفة ، ذلك أن الفتح في (خيراً) ذات قيمة خلافية ، تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب ، ومعناها في حالة الرفع [٧].

يظهر من خلال عرض هذه الأقوال ، أن النحاة اختلفوا في توجيه نصب (خيراً) نظراً للسياق الذي وضع فيه .

ويبدو أن أقرب هذه الأقوال إلى الصواب ، ما ذهب إليه سيبويه والخليل في نصب (خيراً) على إضمار فعل وجوباً تقديره : وأوتوا خيراً ، وذلك لدلالته على المعنى المراد من الآية ، إذ المعنى يأمرهم بالإيمان بالله وحده ، والانتهاء عن الشرك والتثليث .

بالإضافة إلى أن هذا التقدير يسير وفق القواعد النحوية المطردة ، وليس فيه ما يدعو إلى الاضطراب وسوء الفهم ، والله أعلم .

---

[١] - انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ،ج٣ ، ص ١٤٧٥.

[٢] - انظر : السمين **الحلبي** ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٤، ص ١٦٤.

[٣] - انظر : **المخزومي** ، **في النحو العربي** ، **نقد وتوجيه** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩-٢١١،و **قضايا نحوية** ، ص ص ١٢٩-١٣٠،

[٤] - سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٨٥- ٢٨٦.

[٥] - الفراء ، **معاني القرآن** ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ص ٢٩٥- ٢٩٦.

[٦] - محمد بن جرير الطبري ، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، ج٤ ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٩، ص ٣٧١.

[٧] - تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م، ص ص ٢١٩-٢٢٠.

أما الموضع الثالث ، فقوله تعالى : ﴿ **وَأَنْفِقُوا خَيْراً لِأَنْفُسِكُمْ** ﴾ [١] ، فقد ذكر النحاة توجيه نصب (خيراً) كما في الآيتين السابقتين ، وزادوا قولين :

الأول: أن يكون منصوباً بالفعل المذكور ، وهو أنفقوا ، على أن يكون المراد بالخير المال ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنْ تَرَكَ خَيْراً** ﴾ [٢]، وهذا بعيد لعدم إعطاء المعنى المراد[٣] ، لقوله تعـــالى : ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [٤].

الثاني : أن يكون حالاً من ضمير مصدر الفعل ، أي : أنفقوه ، أي : أنفقوا الإنفاق ، ونسب هذا القول إلى بعض الكوفيين ، وهو بعيد في المعنى والإعراب [٥] .

وعليه فيكون (خيراً) منصوباً بفعل مضمر وجوباً ، تقديره : (وأنفقوا وأتوا خيراً لأنفسكم).

---

[١] - سورة التغابن ، آية (١٦) .

[٢] - سورة البقرة ، آية (١٨٠) .

[٣] - انظر : ابن هشام ، المسائل السفرية ، **أبحاث نحوية في مواضع في القرآن الكريم** ، تحقيق : د. علي حسين البواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٣٨ .

[٤] – سورة النساء آية (١٧١) .

[٥] - ابن هشام ، **المسائل السفرية** ، مصدر سابق ، ص ٣٨ . وابن الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق،ج٢ ، ص ٤٤٣.

ثانياً :المفعول المطلق :

١ – أن يلاقي المفعول المطلق الفعل في اللفظ والمعنى من غير أن يكون جارياً عليه نحو : اجتوَروا تجاوراً ، وتجاوروا اجتواراً ، وقد جاء في كتاب الله تعالى ما يمثل هذا النوع من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً** ﴾[١]

فالمصدر (نباتاً) مخالف للفعل الظاهر (أنْبَتَ) ؛ ذلك أن الفعل الثلاثي من المصدر (نباتاً) هو ،(نَبَتَ)المجرد، بينما الفعل الظاهر (أنْبَتَ) ثلاثي مزيد ، ومصدره (إنْبَاتاً)[٢] .

وقد اختلف النحاة في ناصب (نباتا) على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه منصوب بالفعل الظاهر (أنْبَتَ) ؛ لأنه بمعناه ، كما ويلاقيه في أصل الاشتقاق ، إذ هما من باب واحد (ن ب ت) . ونُسِبَ هذا القول إلى السيرافي[٣] ، والمازني[٤] ، عليه الزمخشري[٥] ، وابن يعيش[٦] .

الثاني : أنه منصوب بفعل مضمر دلّ عليه الفعل الظاهر ، وبذلك يكون معنى الآية :

(والله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتا) ، وهذا مذهب سيبويه[٧] والمبرد[٨]، وابن خروف[٩] .

الثالث : التفصيل ، ومؤداه : إن كان المصدر مغايراً لمعنى الفعل الظاهر فنصبه بفعل مضمر كما في الآية الكريمة ، إذ التقدير : (فنبتم نباتا) ؛ لأن النبات ليس بمعنى الإنبات ، فلا يصح توكيده به ، وإن كان غير مغاير فنصبه بالفعل الظاهر ، كقول الشاعر [١٠]:

---

[١]ـ سورة نوح ، آية (١٧) .

[٢]ـ انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢١٦ـ٢١٧.

[٣]ـ المصدر السابق ، ص ٢١٧.

[٤]ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٥٤ . السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣ ، ص ٩٨.

[٥]ـ الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٦٠٦ .

[٦]ـ انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢١٦ـ٢١٧.نسب ابن يعيش هذا القول للمبرد ، والصواب أن المبرد لم يقل بهذا القول وإنما قال : بأنه منصوب بفعل مضمر . انظر : المبرد ، **المقتضب** ، ج٣ ، ص ١٦٥.

[٧]ـ انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٨١.

[٨]ـ انظر : المبرد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٦٥.

[٩]ـ انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٣٥٤ . السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج٣ ، ص ٩٨.

[١٠] ـ غير معروف قائل هذا البيت ، انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣ ، ص ١٣٥٤.

فـ (حَفَرَ) و (احتفر) بمعنى واحد. وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش الأوسط .[١] والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه سيبويه ومن معه في أن الناصب لهذا النوع من المصادر فعل مضمر دل عليه الفعل الظاهر ، وتقديره في الآية : (والله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتا) ؛ لأن (نباتاً) يختلف في المعنى عن (إنباتاً) فهي بمعنى : طاوعتم أمر ربكم ، ولو قال : (إنباتاً) لما زاد على المعنى شيئاً [٢] ، ومثل هذه الآية قوله تعالى :﴿ **وَأَنْبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً**﴾ [٣] ، والتقدير : وأنبتها فنبتتْ نباتاً حسناً . والله أعلم .

ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾ [٤] .

فـ (تبتيلاً) : منصوب بفعل مضمر دل عليه الفعل الظاهر ، والتقدير : (بَتَّلْ تَبْتِيْلاً) ، فالمصدر (تبتيلاً) مخالف للفعل الظاهر (تَبَتَّلَ) ؛ ذلك أن الفعل الثلاثي من المصدر (تَبْتِيْلا) هو (بَتَّلَ) ، بينما الفعل الظاهر (تَبَتَّلَ) مصدره (تَبَتُّلٌ) ، مثل : الفعل (تَجَرَّع) ومصدره (تَجَرُّع) [٥].

وقد ميز الدكتور فاضل السامرائي بين (تبتّل) و (بَتَّلَ) فقال :(" تَبَتَّلَ " على وزن " تفعل " وهو يفيد التدرج ، والتكلف ... و" فعّلَ " يفيد التكثير والمبالغة ، فجاء بالفعل الدّال على التدرج والتكلف ، والمصدر الدّال على التكثير والمبالغة، فجمع المعنيين .[٦]

ومن ذلك قراءة عبد الله بن مسعود :﴿**وأنزلَ المَلائِكَةَ تَنْزيلاً**﴾ [٧].

فالمصدر (تنزيلاً) مخالف للفعل الظاهر (أنزلَ) ؛ ذلك أن الفعل الثلاثي من المصدر (تنزيلا) هو (نَزَّلَ) ، بينما الفعل الظاهر (أنزلَ) ثلاثي مزيد ، ومصدره (إنْزَالاً) فالمصدر (تنزيلاً) منصوب بفعل مضمر دلّ عليه الفعل الظاهر ، وتقديره : (نُزِّلَ الملائكة تنزيلا) ، وعلى هذا التأويل قراءة أكثر القراء .

---

[١] ـ انظر : الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، **معاني القرآن** ، تحقيق : فائز فارس ، ط١ ، ج٢ ، ١٩٧٩، ص ٥١٠ ، ٥١٢ ـ ٥١٣ .

[٢] ـ انظر : فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، ط١ ، ج١ ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٠ ،ص ١٦٤ .

[٣] ـ سورة آل عمران ، آية (٣٧) .

[٤] ـ سورة المزمل ، آية (٨) .

[٥] ـ انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٨١ . ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج١ ، ص ٢١٧ .

[٦] ـ فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، ج ٢ ، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

[٧] ـ سورة الفرقان، آية (٢٥) ، قرأ ابن كثير (ونُنزّلُ الملائكةَ) ، ووافقه ابن محيصن ، وقرأ باقي القراء : (ونُزّلَ) ، وقرأ الأعمش وعبد الله بن مسعود : (أنزلَ)، وقرأ أبي (ونزّلت) . انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٤٩٤. ابن خالويه ، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، عني بنشره : ج .براجشتراسر ، دار الهجرة ، مصر ، ١٩٣٤ ، ص ١٠٤.

٢- النصب على إضمار الفعل وجوباً في المصادر من غير الدعاء وذلك نحو : (حَمْدَاً ، وشُكْرَاً لا كُفْرَاً) ، و (صَبْرَاً لا جَزْعَاً) ، وإنما وجب إضمار الفعل في هذه الأمثلة لقيام المصادر بدلا من أفعالها ولكثرة استعمالها بحيث أجريت مجرى الأمثال[١] .

ومما ورد في القرآن الكريم على هذا النحو قوله تعالى : ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾[٢] فقد قرأ جمهور القراء (الحمدُ) بالرفع على الابتداء ، وقرئ شاذاً (الحمدَ) ، وهي قراءة هارون العتكي ورؤبة العجاج وسفيان بن عيينة [٣]. وفي توجيه قراءة النصب وجهان :

الأول : إنه منصوب على المصدرية ، ثم حذف العامل ، وناب المصدر منابه كقولهم في الإخبار : (حَمْدَاً وشُكْرَاً لا كفراً) ، والتقدير : أحْمَدُ اللهَ حَمْدَاً ، أو حَمَدْتُ اللهَ حَمْدَاً [٤].

والثاني : إنه منصوب بفعل غير مشتق من الحمد ، والتقدير : أقولُ الحمدَ للهِ ، أو اقرؤوا الحمدَ ، أو اتلوا الحمدَ ، كقولهم : (اللهمَّ ضَبُعَاً وذِئْبَاً) ، أي : اجمعْ ضَبُعَاً وذئباً [٥]. والراجح من هذين القولين ــ والله أعلم ــ القول الأول لدلالة اللفظ عليه .

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾[٦] ، قرئت هذه الآية بالنصب " فصبراً جميلاً " من قراءة أُبي والأشهب وعيسى بن عمر ، وكذا في مصحف أنس بن مالك ، ورويت كذلك عن الكسائي[٧]، وتوجيه قراءة النصب في (صَبْرَاً) أنه منصوب على المصدر الخبري ، والتقدير : فأصبرُ صبراً جميلاً [٨].

---

[١]- انظر : سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ص ٣١٨ - ٣١٩. ابن عصفور ، **شرح جمل لزجاجي** ، ج٢ ، ص ٤٢٣.

[٢]- سورة الفاتحة ، آية (١) .

[٣]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ١٣١. ابن خالويه ، **مختصر في شواذ القرآن** ، مصدر سابق،ص١ .

[٤]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ١٣١. السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

[٥]- المصدران السابقان .

[٦]- سورة يوسف، آية (١٨) .

[٧]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٩٠. ابن خالويه ، **مختصر في شواذ القرآن** ، مصدر سابق ، ص٦٣ . الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق،ج٢ ، ص ٤٣٤.

[٨]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٩٠. أبو البقاء العكبري ، **إعراب القراءات الشواذ** ، تحقيق : محمد السيد أحمد ، ط١ ، ج ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦، ص ٦٩٠.

وقد ضعفت هذه القراءة ؛ لأن النصب لا يصح في مثل هذا إلا مع الأمر ، وقد صحح أبو حيان هذه القراءة إذا قُدِّرَ أن يعقوب ــ عليه السلام ــ رجع إلى مخاطبة نفسه ، فكأنه قال : فاصبري يا نفسُ صبراً جميلاً. [١]

٣- أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، كأن يقع بعد طلب : وقد مثّل النحاة على هذا النوع قوله تعالى : ﴿ **فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء**﴾[٢]. والتقدير : فإمّا تمنون مَنّاً وإمّا تُفادونَ فِداءً [٣].

وقد ذكر سيبويه هذه الآية في باب : " ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحَذَر بدلاً من (احذرْ) في الأمر" [٤].

فكل من (مَنّاً) و (فِدَاءً) منصوب بفعل مضمر وجوباً لوقوع المصدر موقعه مفصلاً.

٤- أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه إذا وقع بعد جملة هي نص في معناه : لقد شاع مثل هذا النوع في القرآن الكريم ، من ذلك قول الله تعالى :﴿ **صُنْعَ اللَّه** ﴾ [٥] فـ (صنعَ) : مصدر مؤكد لما قبله ، وهو قوله تعالى :﴿ **وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَاب** ﴾ ؛ لأنه لمَّا قال عزَّ وجلَّ (مرَّ السحاب) عُلِمَ أنه صِنْعٌ ، ولكنه وكّدَ وثبّتَ للعباد [٦] . فـ (صُنْعَ) : مصدر مؤكد لما قبله ، منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : وصَنَعَ اللهُ ذلك صَنْعَةً و صُنْعاً [٧].

---

[١]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٢٩٠. نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه ضعف قراءة النصب ، والصواب أن سيبويه لم يضعف هذه القراءة وإنما استدل بهذه الآية على جواز رفع المصادر في غير الأمر ، فقال : " ومثل الرفع : (فصبرٌ جميلٌ والله المستعان) ، كأنه يقول : الأمر صبرٌ جميلٌ ". سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٢١.

[٢]- سورة محمد، آية (٤) .

[٣]- انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٣٦. الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٤ ، ص ٣٣٥.

[٤]- انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص٣٣٥.

[٥]- سورة النمل، آية (٨٨) .

[٦]- انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٨١.

[٧]- انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣ ، ص ١٣٧٥، **البحر المحيط** ، ج ٥ ، ص ٥٨٤. الزجاج ، **إعراب القرآن** ، ج٣ص ٧٦٨.

ومنه قوله تعالى :﴿ **وَعْدَ اللَّه**﴾[١] ، فـ (وَعْدَ) مصدر مؤكد ؛ لأن قبله : ﴿ **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُون بِنَصْرِ اللَّهِ* يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ* وَعْدَ اللهِ لا يخلفُ اللهُ وَعْدَهُ** ﴾ (الروم:٤ -٦) . فنصب (وَعْدَ اللهِ) ؛ لأن قبله وعد من الله فكان تأكيداً لذلك ، والتقدير : (وَعَدَ اللهُ وَعْدَهُ) ، فلما حذف الناصب أضيف المصدر إلى الفاعل[٢] .

ومن هذا النوع أيضاً قوله تعالى :﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾[٣]، ذهب سيبويه إلى أن (صبغة) منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله تعالى :﴿ **قُولُوا آمَنَّا بِاللَّه**﴾، فإن كان الأمر للمؤمنين كان المعنى : (صَبَغَنَا اللهُ بالإيمان صَبْغَةَ ولم يَصْبَغْ صَبْغَتَكُم) ، وإن كان الأمر لليهود والنصارى فالمعنى : (صَبَغَنَا اللهُ بالإيمان صَبْغَةَ لا مِثْلَ صِبْغَتِنَا ، وطهرنا به تطهيراً لا مِثْلَ تطهيرنا)[٤]،وقيل : إن (صبغة) مفعول به منصوب بفعل مضمر تقديره : اتبعوا صبغة الله .[٥]

وقيل : إنها منصوبة على الإغراء ، أي : الزموا صبغة الله [٦]. وقيل : إنها منصوبة على البدل من قوله تعالى (ملة إبراهيم) .[٧]

والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه سيبويه من أن (صبغة) منصوبة انتصاب المصدر المؤكد عن قوله تعالى (قولوا آمنا بالله) ؛ لدلالته على المعنى المراد من الآية . أما الأقوال الأخرى فهي بعيدة عن المعنى المراد ، ولا دليل من الكلام السابق عليها . والله أعلم بالصواب .

---

[1]- سورة الروم ، آية (٦) .

[2]- انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣ ، ص ١٢٨.

[3]- سورة البقرة ، آية (١٣٨) .

[4]- انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ج ١ ، ص ٣٨٢. أبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج ١ ، ص ٥٨٤.

[5]- انظر : أبو البركات الأنباري ، **البيان في غريب القرآن** ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

[6]- انظر : أبو البركات الأنباري ، **البيان في غريب القرآن** ، ج ٢ ، ص ١٢٦ . أبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج ١ ، ص ٥٨٤. ابن كثير ، إسماعيل بن كثير ، **تفسير القرآن العظيم** ، ط ٢ ، ج ١ ، دار السلام ، الرياض ، ١٩٩٨، ص ٢٥٦.

[7]- المصادر السابقة .

٥- المصادر المستعملة في الدعاء :

وهذا النوع من المصادر كثر استعمالها في لغة العرب بحيث حذفت أفعالها تخفيفاً ، فلا يجوز إظهارها لاقتصارها على السماع .

ومما ورد في القرآن الكريم من هذا النوع في الدعاء على الكفار بالويل والثبور ، قوله تعالى : ﴿ **فَسُحْقاً لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ** ﴾ [١] ، أي : فبُعْداً لهم ، اعترفوا أو جحدوا ، فإن ذلك لا ينفعهم[٢] ، فـ (سُحْقاً) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (أسْحقهُ اللهُ سُحْقاً)[٣] .

ومن هذا القبيل قوله تعالى :﴿ **فَبُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ [٤]. ومعنى (بُعْداً) بَعَدُوا ، أي : هلكوا ، يقال : بَعُدَ بُعْداً وبَعْداً ، نحو : رَشُدَ رشْداً و رَشَداً [٥]. فـ (بُعْداً) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (أبْعَدَهُ اللهُ بُعْداً) [٦].

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ** ﴾ [٧]. والتَّعْسُ هو : العثور والانحطاط والكب على الوجه [٨]. فـ (تَعْساً) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : أتَعْسَهُ اللهُ تَعْساً [٩].

ومن هذا المعنى قوله تعالى على لسان الحوار الذي دار بين أصحاب النار :﴿ **لا مَرْحَباً بهم**﴾ [١٠]، وقوله : ﴿**بَلْ أنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُم**﴾ [١١] .

---

[1]- سورة الملك ، أية (١١) .

[2]- الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٤ ، ص ٥٦٧ .

[3]- انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج ١ ، ص ٢٢٢.

[4]- سورة المؤمنون ، أية (٤١) .

[5]- انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، ج ٣ ، ص ١٣٨ . أبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج٦ ، ص ٣٧٥.

[6]- انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج ١ ، ص ٢٢٢.

[7]- سورة محمد، أية (٨) .

[8]- الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٤ ، ص ٣١١ .

[9]- انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج ١ ، ص ٢٢٢.

[10]- سورة ص، أية (٥٩) .

[11]- سورة ص، أية (٦٠) .

قال الزمخشري في معنى : (لا مرحباً بهم) " أي : دعاء منهم على أتباعهم ، تقول لمن تدعوا له : مرحباً ، أي : أتيت مرحباً من البلاد لا ضيقاً ، أو رَحُبْتَ بلادك رُحْبَاً ، ثم تدخل عليه (لا) في دعاء السوء " [١]، فـ (مرحباً) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : (رَحُبْتَ بلادَكَ رُحْبَاً)[٢] .

ففي الأمثلة السابقة أفادت جميع المصادر الدعاء ، وأضمر الأفعال فيها وجوباً ، إذ لو ظهرت الأفعال في تلك المصادر لخرجت عن المعنى المراد ، و لانتقل الأسلوب من الطلب إلى الخبر ، وأصبحت المصادر تفيد توكيد الفعل فقط ، ولا دلالة فيها على الدعاء ، لذا كان من الواجب إضمار الأفعال في تلك المصادر حتى تفيد الدعاء .

٦- المصادر المستعملة في الأمر :

وهذا النوع من المصادر تقع بدلاً من أفعالها ، وقد وجد في القرآن الكريم ما يمثل مثل هذا النوع من ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ [٣]، وأصله : فاضربوا الرِّقاب ضَرْبَاً ، فحذف الفعل ، وقدِّمَ المصدر فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول ، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التـــوكيد ؛ لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه [٤]، فـ (ضَرْبَ) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : اضربوا ، دلَّ عليه المصدر المفيد للأمر .

وجعل ابن شقير ، أحمد بن الحسين (٣١٧هـ - ٩٢٩م) من هذا النوع قوله تعالى: ﴿ **مُنِيبِينَ إِلَيْهِ** ﴾[٥] ،وقوله :﴿ **مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** ﴾[٦]، والمعنى: أنيبوا إليه وأخلصوا له الدين [٧] ويؤيد هذا المعنى ما في الآيتين من معنى الأمر ، وهو قوله تعالى ﴿ منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين﴾ ، وقوله: ﴿وادعوه مخلصين له الدين ﴾ . ويجوز في الآيتين السابقتين جعلهما حالاً كما هو الظاهر من الآيتين [٨] .

١- الزمخشري ، **الكشاف** ، ج٤ ، ص٩٧.
2- انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، ج ١ ، ص ٢٢٢.
3- سورة محمد ، أية (٤) .
4- الزمخشري ، **الكشاف** ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ .
5- سورة لروم، أية (٣١) .
6- سورة الأعراف ، أية (٢٩) .
7- انظر : ابن شقير ، أحمد بن الحسين ، **المحلى** " وجوه النصب " تحقيق : د. فائز فارس ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢ . نسب هذا الكتاب للخليل بن أحمد بعنوان " **كتاب الجمل في النحو** " - وهو مطبوع - والصواب ما أثبتناه . انظر : محمود حسني ، نفي كتاب " **الجمل في النحو** " عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، دمشق ، ١٩٨٧. ص ص ٩١ - ١١٤.
8- انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، ج ٣ ، ص ٤٦٣.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **غُفْرَانَكَ رَبَّنَا**﴾ [١]، فـ (غفرانك) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره (اغفرْ) لقيام المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل .

وقد اختلف النحاة في الفعل الناصب للمصدر ، هل هو بمعنى الطلب أم بمعنى الخبر؟ :
فذهب الزجاج إلى أنه بمعنى الطلب ، والتقدير : اغفر غفرانك [٢].
وذهب الزمخشري على أنه بمعنى الخبر ، والتقدير : نستغفرك غفرانك ، وذهب بعض النحاة إلى أن (غفرانك) منصوب على المفعول به ، والتقدير : نطلب أو نسأل غفرانك [٣].

والذي أراه أن (غفرانك): منصوب بفعل الطلب ، أي : اغفرْ غفرانك ، إذ المراد من الطلب هنا الدعاء إلى الله بالمغفرة والرحمة ، ويؤيد هذا المعنى : قوله تعالى : ﴿ واعفُ عنّا واغفرْ لنا وارحمْنَا ﴾ [٤]، ففعل الأمر في هذه الآية أفاد طلب الدعاء من الله بالعفو والمغفرة والرحمة . والله أعلم.

٧- الأسماء التي أجريت مجرى المصادر وليست متصرفة من فعل وتلزمها الإضافة : وهذا النوع من الأسماء التي تضمر أفعالها وجوباً لدلالتها على الفعل ، ومما يمثّل ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿**سُبْحَانَ اللَّه**﴾[٥]، ومعناه: براءة الله من السوء [٦].

وقد تعددت نظرة النحاة في توجيه نصب (سبحانَ) على عدة وجوه منها :

الأول : أنه اسم أُقِيْمَ مقام المصدر ، وليس بمصدر ؛ لأن (سَبّحَ) فعّلَ ، وفعّلَ يجيء مصدره على الـ (تَـفعِيْل) والـ (فِعَال) لا على (فُعْلان) . وإلى هذا ذهب أبو البركات الأنباري مع المحققين[٧].
الثاني : أنه من المصادر التي لا تستعمل أفعالها ، كأنه قال : سَبَّحَ سُبْحَاناً ، كقولهم : كَفَرَ كُفْرَاناً ، وشَكَرَ شُكْرَاناً ، وأمّا (سَبَّحَ يُسَبِّحُ) ، فقد وَرَدَ على (سبحْانَ) بعد أن ذُكِّرَ وعُرِّفَ

---

[1]- سورة البقرة ، أية (٢٨٥) .

[2]- الزجاج ، **إعراب القرآن** - المنسوب للزجاج - ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ج١ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٣، ص ٧٦٧.

[3]- انظر : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣ ، ص ١٣٦٧.

[4]- سورة البقرة ، أية (٢٨٦) .

[5]- سورة يوسف ، أية (١٠٨) ، سورة (الإسراء أية (١) .

[6]- انظر : المبرد ، **المقتضب** ، ج٣ ، ص ١٧٦ . أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣ ، ص ١٣٦٦.

[7]- انظر : أبو البركات الأنباري ، **البيان في غريب القرآن** ، ج ١، ص ٧٢.

معناه فاشتقوا منه فعلا ، قالوا : سَبَحَ زيدٌ ، أي : قال : سُبْحانَ الله ، كما تقول : بَسْمَلَ ، إذا قال : بسْمِ الله وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن يعيش [١].

الثالث : أنه منصوب بعامل القصد إليه ، وهو عامل معنوي كالابتداء ، ذلك أن بعض المعمولات من الأسماء والأحـــداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة على الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها مضافا إلى ما بعـــده ، وإلى هذا ذهـــب ابن الطراوة ، فهو يـــرى أن (سبحان) : اسم ينبئ عن العظمة ، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر [٢] .

والصواب من هذه الأوجه أن (سبحانَ) : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره : سَبَّحَ اللهَ سبحانَ ، فقد اشتُقَ من المصدر فعلٌ مناسبٌ له ؛ لأن مثل هذه المصادر لا تستعمل أفعالها. ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ معاذَ اللهِ ﴾ [٣]، والتقدير : عياذ الله ، أي : عُذْتُ باللهِ عِيَاذاً [٤].

٨- الأسماء التي أجريت مجرى المصادر المَدْعُوِّ بها من الصفات :

ومما يمثل هذا النوع في كتاب الله ــ عزَّ وجلّ ــ قوله تعالى :﴿ **فكُلوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً** ﴾ [٥].

و الهَنِيْءُ : ما يلَذُّهُ الآكلُ ، و (المَرِيْءُ) : ما يُحْمَدُ عاقبته ، أو ما يستساغ في مجراه [٦]، وفي توجيه نصب (هنيئا مريئا) أقوال :

الأول : ذهب سيبويه إلى أن (هنيئا مريئا) صفتان منصوبتان نَصْبَ المصادر المَدْعُوِّ بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه ، كأنهم قالوا : ثَبَتَ ذلك هنيئاً مريئاً ، أو هنَأهُ هنيئاً ، ففي تقدير (ثَبَتَ) يكون حالاً مُبَيِّنَة ، وفي تقدير (هَنَّأهُ) يكون حالا مؤكدة.

قال سيبويه : (..... وإنّما نصبتَه ؛ لأنه ذكرَ لكَ خيراً أصابَهُ رَجُلٌ ، فقلتَ : هنيئا مريئا ،

---

[1]- انظر : المبرد ، المقتضب ، ج٣ ، ص ١٧٦ . ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٢٣٣. الزمخشري ، الكشاف ، ج ٢ ، ص ٦٢١.

[2]- محمد إبراهيم البنا ، **أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو** ، ص ٧٤ . انظر : السهيلي ، نتائج الفكر ، ص ١١٠.

[3]- سورة يوسف، أية (٢٣) .

[4]- انظر : المبرد ، **المقتضب** ، ج٣ ، ص١٧٧ . ابن شقير ، **المحلى** " وجوه النصب " ص ٨٣.

[5]- سورة النساء ، أية (٤) .

[6]- انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، ج١ ، ص ١٣٧٩.

كأنكَ قلتَ : ثَبتَ ذلك له هنيئا مريئا أو هنّأه ذلك هنيئا ، فاختزل الفعل ؛ لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنّأكَ) [١].

الثاني : وذهب النحاس[٢] والزمخشري[٣] إلى أن (هنيئا مريئا) منصوبان على الحال من الهاء في (كلوه) ، والتقدير : كلوه وهو هنيء مريء .

وأجاز الزمخشري جعلهما صفة لمصدر محذوف تقديره : أي : أكلاً هنيئاً مريئاً ، أو جعلهما صفتين أقيمتا مقام المصدرين المقصود بهما الدعاء النائب عن فعله ، فقال : (وقد يوقف على " فكلوه " ويبتدأ (هنيئا مريئا) على الدعاء ، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين كأنه قيل : هَنْأً مَرْأً)[٤] .

وقد ضعف أبو حيان هذا القول فقال : (وهذا تحريف لكلام النحاة ، وتحريفه هو جعلهما أقيما مقام المصدر ، فانتصابهما انتصاب المصدر ، ولذلك قال : " كأنه قيل : هَنْأً مَرْأً " ، فصار كقولك : (سُقيًا لكَ) ، و(رَعْيًا لكَ) ، ويدل على تحريفه وصحة قول النحاة أن المصادر المقصود بها الدعاء لا ترفع الظاهر ، لا تقول : (سُقيًا اللهُ لكَ) ، ولا (رَعْيًا اللهُ لكَ) ، وإن كان ذلك جائزاً في أفعالها ، و(هنيئا مريئا) يرفعان الظاهر بدليل قوله : [٥]

هنيئا مريئا غيرَ داءٍ مُخامِرٍ لِعِزَّةَ مِنْ أعراضِنا ما استحلّتِ

فـ (ما) مرفوع بـ (هنيئا) أو (مريئا)على الإعمال ، وجاز ذلك وإن لم يكن بين العملين ربط بعطف ولا غيره ؛ لأن (مريئا) لا يستعمل إلا تابعاً لـ(هنيئا) فكأنهما عامل واحد ، ولو قلت : (قام قعد زيد) لم يكن من الإعمال إلا على نية حرف العطف)[٦].

الثالث : وذهب مهدي المخزومي ــ من المحدثين ــ إلى أن (هنيئا مريئا) منصوبان على الدعاء من غير إضمار للعامل [٧].

---

[١]- سيبويه ، **الكتاب** ، ج ١ ، ص ص ٣١٦ - ٣١٧ . وانظر : : أبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، ج٣ ، ص ١٣٧٩.

[٢]- النحاس ، أحمد بن محمد ، **إعراب القرآن** ، تحقيق : د. زهير غازي ، ج ١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٣٩٥ .

[٣]- الزمخشري ، **الكشاف** ، ج ١ ، ص ٤٦١.

[٤]- انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، ج ١ ، ص ٤٦١.

[٥]- البيت لكثير عزة ، **الديوان** ، شرح : عدنان زكي ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٦٨ .

[٦]- أبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج ٣ ، ص ١٦٨ .

[٧]- مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، ص ١٣٠.

والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه سيبويه أن (هنيئا مريئا) صفتان منصوبتان نصب المصادر المَدْعُوِّ بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه كأنهم قالوا : ثبت ذلك هنيئاً مريئاً ، أو هنَأهُ هنيئاً ، ففي تقدير (ثَبَتَ) يكون حالاً مُبَيِّنَة ، وفي تقدير (هَنَّأهُ) يكون حالاً مؤكِّدَةً.

ثالثاً : المفعول فيه :

إن القارئ لكلام الله تعالى يجد أن ظاهرة النصب على إضمار الفعل في المفعول فيه منتشرة بكثرة فيه ، وأن ما ورد في القرآن الكريم كان مختصاً بالنصب على إضمار الفعل جوازاً ، وأما النصب على إضمار الفعل وجوباً ، فلا يوجد ما يمثله ، ومما يمثل ظاهرة النصب على إضمار الفعل جوازاً في المفعول فيه قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ**﴾[١].

وقد تعددت نظرة النحاة في توجيه العامل الناصب لـــ (يوم) إلى وجوه شتى :

الأول : أنه منصوب بفعل مضمر جوازاً تقديره : (اذكروا) ، أو (احذروا) أو (اتقوا) أو (اسمعوا) [٢].

الثاني : أنه منصوب بإضمار الفعل (لا يهدي) ، والمعنى : لا يهديهم طريق الجنة يومئذٍ كما يفعل بغيرهم . قال أبو البقاء : (أو لا يهديهم في ذلك اليوم إلى الحجة) [٣].

الثالث : ما أجازه الزمخشري : أنه منصوب على البدل من المنصوب في قوله : (واتقوا)، وهو بدل اشتمال ، كأنه قيل : اتقوا اللهَ يومَ الجمعة [٤] ، وقد رُدَّ هذا القول لطول الفصل بالجملتين [٥].

الرابع : أن ينتصب على الظرف ، والعامل فيه مؤخر ، تقديره : (يومَ يجمع الله الرسلَ كان كَيْتَ وكَيْتَ) ، قاله الزمخشري [٦].

الخامس : أن (يومَ) معمول لقوله (قالوا لا علم لنا) ، أي : قال الرسل وقت جمعهم ، وقولَ اللهِ لهم : ماذا أجبتم ؟ [٧]

ويبدو أن أصحَّ هذه الأقوال وما دل عليه سياق الآية أن (يومَ) منصوب بفعل مضمر جوازاً دون تحديد فعل بعينه ، وإنما يقدر فعل مناسب للمعنى المراد كـــ : (اذكروا) أو (احـــذروا).

---

[١]ـ سورة المائدة آية (١٠٩) .

[٢]ـ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٦٧٥. أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٥٢.

[٣]ـ العكبري ، **إملاء ما من به الرحمن** ، مصدر سابق، ج ١ ، ص ٢٣١. وانظر : الزمخشري ، **الكشاف** مصدر سابق، ج ١ ، ص ٦٧٥.

[٤]ـ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق،ج ١ ، ص ٦٧٥.

[٥]ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق،ج٤، ص ٥٢.

[٦]ـ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق،ج ١ ، ص ٦٧٥.

[٧]ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق،ج٤، ص ٥٢.

قـــال ابن عطية : (وَرَصْفُ الآيةِ وبراعتُهَا إنمَّا هو أن يكونَ هذا الكلام ، والعامل مقدراً إمَّا (اذكروا) ، وإمَّا (تذكروا) وإمَّا (احذروا) ونحو هذا مِمَّا حَسُنَ اختصاره لعلم السامع، والإشارة بهذا اليوم إلى يوم القيامة ، وخص الرسل بالذكر لأنهم قادة الخلق ، وفي ضمن جمعهم جمع الخلائق ، وهم المكلمون أولاً)[١] .

ومـــن هـــذا النوع قوله تعالى :﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لعلكم تتقون * أياما معدوداتٍ** ﴾[٢].

تباينت نظرة النحاة في توجيه نصب " أياماً " إلى عدة وجوه منها :

الأول : أنه منصوب بالصيام ، كقوله : نويت الخروج يوم الجمعة .وبهذا قال الزمخشري.[٣]

ورد هذا القول ؛ لأن معمول المصدر من صلته وقد فُصِلَ بينهما بأجنبي ، وهو قوله (كما كتب) ، فـــ (كما كتب) ليس لمعمول المصدر ، وإنما هو معمول لغيره على أيِّ تقدير قدَّرته من كونه نعتاً لمصدر محذوف في موضع الحال [٤].

الثاني : أنه منصوب بالصيام على أن تقدر الكاف نعتاً لمصدر من الصيام ، كما قد قال به بعضهم ، وإن كان ضعيفاً ، فيكون التقدير : (الصيام صوماً كما كتب) ، فجاز أن يعمل في (أيـــاما) " الصيام " ؛ لأنه إذ ذاك عامل في (صوماً) الذي هو موصوف بـــ (كما كتب) ، فلا يقع الفصل بينهما بأجنبي ، بل بمعمول المصدر [٥].

الثالث : أنه منصوب بـــ (كتب) ، إما على الظرف وإما على المفعول به توسعاً ، وبهذا قال الفراء [٦] والحوفي[٧] .

وقد خطأ أبو حيان هذا القول فقال: (وكلا القولين خطأ ، أما النصب على الظرف فإنه محل للفعل،والكناية ليست واقعة في الأيام لكن متعلقها هو الواقع في الأيام ... وأما النصب على

---

[1] ـ ابن عطية ، عبد الحق الأندلسي ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، مصدر سابق ، ج٥، ص ٩٥ .

[2] ـ سورة البقرة ، آية (١٨٣ـ ١٨٤) .

[3] ـ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٢٣.

[4] ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٣٧.

[5] ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٦٩.

[6] ـ الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ص ١١٢.

[7] ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج٢، مصدر سابق ، ص ٣٨.

المفعول اتساعاً ، فإن ذلك مبني على جواز وقوعه ظرف لـــ (كتب) ، وقد بينا أن ذلك خطأ)[١]

الرابع : أنه منصوب بفعل مضمر جوازاً يدل عليه سياق الكلام تقديره : (صوموا أياماً معدودات) ، ويحتمل هذا النصب وجهين :

إما الظرفية ، وإما المفعول به اتساعاً . وإلى هذا القول ذهب أبو حيان ، وهو الراجح لدلالة ما قبله عليه .[٢]

[١]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج٢، مصدر سابق،ص ٣٨.

[٢]- المصدر السابق،ص ٣٨.

رابعاً: المفعول معه :

يعد المفعول معه من الأبواب النحوية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم بشكل محدود جداً والمتمثل في بعض الآيات الكريمة التي يستشهد بها النحاة في هذا الباب ، فمن هذه الآيات قوله تعالى: "﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾ [١] .

قرأ جمهور القراء (شركاءكم) بالنصب ، وهو معطوف على (أمر) عند من قرأ (اجمعوا) بوصل الألف ، أي : اجمعوا أمركم وشركاءكم جميعاً [٢].

واختلف النحاة والمفسرون في توجيه قراءة (أجمعوا) ؛ لأنه لا يقال : أجمعت الشركاء ، وإنما يقال : أجمعت الأمر ، أي : عزمت عليه ، فالاجتماع لا يكون في الأعيان إنما هو في المعاني [٣].

وفي توجيه هذه القراءة عدة وجوه منها :

الأول : أن (شركاء) معطوف على (أمركم) على حذف المضاف ، والتقدير: وأمركم شركاءكم ، أو على (أمركم) من غير مراعاة محذوف ؛ لأنه يقال : أجمعت شركائي .[٤]

وهذا القول باطل كما ذكرنا آنفاً ، إذ (أجمعوا) مأخوذ من الاجتماع ، والاجتماع لا يكون في الأعيان ، إنما هو في المعاني ، أما (اجمعوا) فمأخوذ من الجَمْع الذي يكون للأعيان .

وبهذا يتبين الفرق بين المعنيين .

الثاني : أن (شركاء) منصوب بفعل مضمر مناسب لمعنى الآية ، والتقدير : (فأجمعوا أمركم ، وادعوا شركاءكم)[٥] .

---

[١] ــ سورة يونس، آية (٧١) .

[٢] ــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ص ١٧٧ ــ ١٧٨ ، . ابن مريم ، **الموضح** ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٦٣٣.

[٣] ــ انظر : ابن مريم ، **الموضح** ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٦٣٣. القاسم بن الحسين الخوارزمي ، **شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بـالتخمير** ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، ج ١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٠، ص ٤٠٩ .

[٤] ــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ١٧٧.

[٥] ــ انظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٧٣.أبو البركات الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤١٧ .

ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود ، وأبي بن كعب [١] .

وبعض النحاة قدر: (فأجمعوا أمركم ، واجمعوا شركاءكم) ، بألف الوصل في (اجمعوا)[٢] ، ونظير ذلك قول الشاعر :[٣]

عَلَّقْتُهَا تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناهَا

أي : وسقيتها ماءً بارداً ، وإلى هذا ذهب أكثر النحاة [٤].

الثالث : أن الواو في (وأجمعوا) بمعنى (مع) ، فيكون (شركاءكم) منصوب على المفعول معه من الفاعل في (وأجمعوا) ، والتقدير في الآية (فأجمعوا أمركم مع شركائكم) ، وإلى هذا القول ذهب الزجاج[٥] ، ورجحه الرضي الأستراباذي في شرح الكافية[٦] ، قال الزجاج في الرد على الفراء : (وزعم الفراء أن معناه: (فأجمعوا أمركم ، وادعوا شركاءكم) ، وهذا غلط ؛ لأن الكلام لا فائدة فيه ؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يُجْمِعُوا أمرهم ، فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تَرَكْتَ الناقة وفصيلها لرضعها ، و المعنى : لوتُرِكَتْ مع فصيلها لرضعها) [٧].

والذي يظهر لي أن أقرب هذه الأقوال للصواب أن (شركاء) منصوب على المفعول معه ، والعامل فيه الواو النائبة عن المصاحبة ، والمعنى :(أجمعوا أمركم مع شركائكم) لدلالته على المعنى وللسلامة من الإضمار .

ومن هذا الباب أيضا قوله تعالى :﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأِيمَانَ** ﴾ [٨].

---

[١]ـ قرأ ابن مسعود وأبي (وادعوا شركاءكم) . انظر : المصدران السابقان . أبو حيان ، **البحر** ، مصدر سابق ، ج ٥ ،ص ١٧٧.

[2]ـ انظر : أبو البركات الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ،ج١ ، ص ٤١٧ .ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، **المُقرّب**، تحقيق : عادل أحمد و علي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص ٢٢٥.

[3]ـ نسب هذا البيت للراعي النميري ، وقيل لذي الرمة . انظر : ابن جني ، **الخصائص** ، مصدر سابق ،ج ٢ ، ص ٢٩٧. ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج ٢ ، ١٩٩١، ص ٧٢٧.

[٤]ـ انظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ،ج ١ ، ص ٤٧٣ ، عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق، ج١ ، ص ص ٦٦٢ـ ٦٦٤.

[5]ـ انظر : الزجاج ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ،ج ٣ ، ص ص ٢٧ـ ٢٨.

[6]ـ الرضي الأستراباذي ، **شرح الرضي على الكافية** ، مصدر سابق ،ج ١ ، ص ٥٢٦ .

[7]ـ الزجاج ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ،ج٣ ، ص ص ٢٧ـ ٢٨.

[8]ـ سورة الحشر ، آية (٩) .

فقد اختلف النحاة في توجيه نصب (الإيمانَ) ؛ نظراً لعدم جواز عطف (الإيمانَ) على (الدار) ؛ لأن الإيمان لا يتبوّأ ، وفي توجيه نصب (الإيمان) عدة وجوه منها :

الأول : أنه منصوب بفعل مضمر تقديره (أخلصوا ، أو اعتقدوا الإيمان) [١]،

ونظير ذلك قول الشاعر [٢] :

يا ليتَ زوجَكِ قدْ غدَا متقلداً سيفاً ورُمْحَا

والمعنى : متقلدا سيفا و حاملا رمحا ؛ لأنه لا يقال : تقلدت الرمح كما لا يقال : تبوّأت الايمان.

الثاني: أنه منصوب بتأويل (تبوّءوا) بـــ(لزموا)، فيكون (الإيمان) معطوفا على (الدار) لتضمن معنى (تبوّءوا) معنى (لزموا) ،والتقدير : (والذين لزموا الدار والإيمان)[٣]

الثالث:أن الواو في (و الإيمان) بمعنى (مع) ،فيكون (الإيمان) منصوبا على المفعول معه ، والتقدير: (والذين تبوّءوا الدار مع الإيمان) [٤]

الرابع: ما ذكره الزمخشري في تفسيره فيمن أجاز عطف الإيمان على الدار، على اعتبار أنه جعل الإيمان مستقراً ومتوطناً لهم لتمكنهم منه واستقامتهم عليه ، كما جعلوا المدينة كذلك ،أو أراد دار الهجرة ، ودار الإيمان ، فأقام لام التعريف في الدار مقام المضاف إليه ، وحذف المضاف من دار الإيمان ، ووضع المضاف إليه مقامه ، أو سمى المدينة ؛ لأنها دار الهجرة ومكان ظهور الإيمان بالإيمان [٥].

وأقرب هذه الأقوال للصواب القول الذي ينص على أن (الإيمان) منصوب على المفعول معه بالواو النائبة عن المصاحبة ، والمعنى في الآية : (والذين تبوّءوا الدار مع الإيمان) .والله أعلم ، ومن هذا الباب أيضا قوله تعالى :﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾ [٦]

قرأ جمهور القراء(الطير) بالنصب[٧]، وفي توجيه قراءة النصب عـدّة وجوه عند النحاة منها:

---

[1]ـــ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ،ج ٤ ، ص ٤٩٢ ، السيوطي ، **همع الهوامع** مصدر سابق ،، ج٣ ، ص ٢٤٤.

[2]ـــ البيت لعبد الله الزبعرى : انظر : المبرد ، **الكامل في اللغة والأدب** ، تحقيق : حنا الفاخوري ، ط ١ ج ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٧، ص ٢٧٣، ٣٠١ ، ٥٤٩.

[3]ـــ انظر : الصبان ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، مصدر سابق ،ج ٢ ، ص ٢٠٥.

[4]ـــ المصدر السابق ، ص ٢٠٥.

[5]ـــ الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ،ج ٤ ، ص ٤٩٢.

[6]ـــ سورة سبأ ، أية (١٠).

[7]ـــ انظر : القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، مصدر سابق ،ج ١٤، ص ٢٦٦. أبو حبان ، **البحر** ، مصدر سابق ،ج ٧ ، ص ٢٥٣.

الأول : أن يكون منصوباً بالعطف على موضع المنادى ، وهو النصب في قوله :

" يا جبال " ، وذلك كقولهم : يا زيد والحرثَ ، وكالوصف نحو : يا زيدُ الظريفَ ، فيكون المعنى في هذه الآية : نادينا الجبالَ والطيرَ ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه [١].

الثاني : أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره : (وسخرنا له الطير) ، دلّ عليه قوله تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلاً) ، فيكون مثل قولك : أطعمته طعاماً وماءً ، تريد : وسقيته ماء .

ونقل هذا القول عن أبي عمرو بن العلاء [٢]، وأجازه الفراء [٣].

الثالث : أن يكون معطوفا على فضلاً ، أي : وآتينا الطير ، حملاً على : (ولقد آتينا داود منا فضلاً) ، وهذا مذهب الكسائي [٤] .

الرابع : أن يكون منصوباً على المفعول معه ، ذلك إذا كانت الواو في (والطير) بمعنى (مع) ، فيكون التقدير : (يا جبال أوبي معه ومع الطير) ، ونقل هذا القول عن النحاس والزجاج [٥].

وقد رَدَّ أبو حيان هذا القول ؛ لأن قبل (والطير) معه ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل ، أو العطف ، فكما لا يجوز : جاء زيد مع عمرو مع زينب إلا بالعطف كذا هو [٦].

الخامس : أن يكون منصوباً على النداء ، ذلك أنك إذا قلت : (يا عمرو والصَّلَتَ أقبِلا) ، نصبت (الصَّلَتَ) ؛ لأنه إنما يدعى بـ (يا أيُّها) ، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب.

وهذا القول أجازه الفراء [٧] واستدل على ذلك بما سمع من العرب في النداء إذا نُصِبَ لفقده (يا أيُّها) :

ألا يا عمرو والضحاكَ سيْرَاً فقد جاوزتُما خَمَرَ الطريق

والذي يظهر لي من هذه الأقوال أنه الصواب ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أن (الطير) منصوب بالعطف على موضع (يا جبالُ) ، وموضع (يا جبالُ) النصب ، والتقدير في هذه الآية : ونادينا الجبالَ والطيرَ . والله أعلم .

---

[١] ــ انظر : سيبويه ، **الكتاب**،مصدر سابق ،، ج ٢ ، ص ص ١٨٦ ــ ١٨٧.

[٢] ــ انظر : القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، مصدر سابق ،ج ١٤، ص ٢٦٦. أبو حيان ، **البحر** ، مصدر سابق ،ج ٧ ، ص ٢٥٣.

[٣] ــ انظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٥٥.

[٤] ــ انظر : القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، مصدر سابق ، ج ١٤، ص ٢٦٦. أبو حيان ، **البحر** مصدر سابق ،، ج ٧ ، ص ٢٥٣.

[٥] ــ المصدران السابقان .

[٦] ــ أبو حيان ، **البحر** ، مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٢٥٣.

[٧] ــ انظر : الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٥٥.

خامساً: المفعول له :

يعتبر المفعول له كغيره من المفعولات التي يضمر الفعل معها ، وقد جاء في القرآن الكريم شواهد أضمر فيها الفعل في المفعول لأجله .

والملاحظ على جميع الشواهد أنها تحتمل النصب على المفعول له ، أو النصب على الحال ؛ وذلك حسب المعنى المراد .[١]

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى ﴿**وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً**﴾ [٢]، وفي توجيه نصب (عُرْفاً) ثلاثة وجوه [٣]:

الأول : إنه منصوب على المفعول له ، والمعنى : أرسلن للإحسان والمعروف .

الثاني : إنه منصوب على الحال بمعنى متتابعة من قولهم : جاءوا كعُرْفِ الفرس ،وهم على فلان كعُرْفِ الضَبُع إذا تألبوا عليه .

الثالث : إنه منصوب على نزع الخافض ، أي : المرسلات بالعُرْفِ.

وقد جمع ابن هشام بين هذه الأقوال عندما سأل : " علام انتصب (عُرْفاً) ؟ . فقال : " الجواب : إن كانت المرسلات الملائكة ، والعرف : المعروف ، فعرفاً : إما مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض ، وهو الباء ، والتقدير : أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف ،أو بالمعروف ، إن كانت المرسلات الأرواح ، أو الملائكة ، وعرفاً بمعنى متتابعة فالنصب على الحال " [٤].

ويبدو أن إعراب النحاة لـــ(عُرْفاً) جاء وفق المقصود من المعنى ، وأن الفعل المضمر هو الذي يحدد المعنى المراد .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ** ﴾[٥].

---

[١]ـــ انظر : محمد عبد الخالق عضيمة ، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، دار الحديث ، القاهرة ، ج١٠، ص ص ١٥٢ـــ ١٥٣.

[٢]ـــ سورة المرسلات ، آية (١) .

[٣]ـــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج ٨، ص ٣٩٥ . العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ١٢٦٢. السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج١٠، ص ٦٢٩.

[٤]ـــ ابن هشام ، **المسائل السفرية** ، مصدر سابق ، ص ٣٠. وانظر : السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج١٠، ص ٦٢٩.

[٥]ـــ سورة النازعات ، آية (٣٣) .

قرأ الجمهور (متاعاً) بالنصب[١] ، إما مفعولاً لأجله ، أي : فعل ذلك تمتيعاً لكم .

أو مصدراً لعامل مقدر ، أي : متّعكم [٢].

قال الفراء : " خلق ذلك منفعة لكم ، ومتعة لكم ، ولو كانت (متاع) كان صواباً " [٣].

---

[١] ــ أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج ٨ ، ص٤١٥ .

[٢] ــ المصدر السابق . انظر : العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ١٢٧٠. السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج١٠، ص ٦٨٠.

[٣] ــ الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٢٣٣.

المبحث الثاني
النصب على إضمار الفعل فيما حمل على المفعول به
(الاشتغال ، والنداء ، والاستثناء ، والاختصاص ، والتحذير ، والإغراء .)

أولاً : الاشتغال

يتضح مما سبق ذكره في مبحث الاشتغال أن النحاة السابقين حملوا ظاهرة الاشتغال على المفعول به الذي أضمر عامله وجوباً لدلالة الفعل الظاهر عليه .

والقارئ لكتاب الله تعالى يجد أن ظاهرة الاشتغال شائعة بكثرة فيه ، وأن ما في كتاب الله ــ عز وجل ــ مختص بالاشتغال الذي يكون المشغول عنه جائز النصب والرفع فقط ، أما المشغول عنه واجب النصب أو الرفع فليس في كتاب الله ما يمثله [١].

ومما ورد ذكره في القرآن الكريم من نصب للمشغول عنه قوله تعالى :﴿ **يدْخِلُ منْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أعَدَّ لهُمْ عَذَاباً أليما**﴾ [٢] .

قرأ جمهور القراء (الظالمين) بالنصب [٣]، واختلف النحاة في توجيه قراءة النصب ، فذهب أكثر النحاة ــ خاصة البصريين ــ من أن الاسم المتقدم في تركيب الاشتغال مفعول به لفعل مضمر ، وأن ضمير هذا المفعول المتصل بالفعل مفعول للفعل المذكور، وعليه فقد قدّروا فعلاً مناسباً لمعنى الآية ، نحو : (يعذب الظالمين)[٤] أو (أوعدّ ، أو كافأ)[٥] ؛ وذلك ليطابق الجملة المعطوف عليها وهو قوله تعالى : (أعدّ لهم) ، فيكون هذا التقدير من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، نحو : (زيداً مررت به) ، أي :(جاوزت ولابست زيداً)[٦] .

ولم يقدر النحاة الفعل الظاهر (أعد) ؛ لأنه إذا تعدى باللام لا يصح إضماره[٧].

واختير النصب هنا لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها ، وهي قوله تعالى :(يدخل)[٨].

---

[١]ـ انظر : محمد عبد الخالق عضيمة ، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، مصدر سابق . ج٩ ، دار الحديث ، ١٩٨١، ص ٣.

[٢]ـ سورة الإنسان آية (٣١) .

[٣]ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٨، ص ٣٩٣.

[٤]ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ،ج٨، ص ٣٩٣. النحاس ، إعراب القرآن، مصدر سابق ،ج١، ص ٥٨٦.

[٥]ـ الالوسي ، شهاب الدين السيد محمود ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، ج٢٩، دار الفكر ، ص٢٦٣ ، محيي الدين شيخ زادة ، **حاشية محيي الدين على حاشية البيضاوي** ، تحقيق : محمد عبد القادر ، ،ط١ ،ج٨ ، بيروت ،ط١ ، ١٩٩٩، ص ٤٥١.

[٦]ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج١٠، ص ٦٢٧.

[٧]ـ ابن الشجري ، هبة الله بن علي ، **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق : عبد الخالق مصطفى ،ج١، ط١، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٩٣٠ ، ص ٣٠.

[٨]ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج١٠، ص ٦٢٧.

وذهب الكوفيون إلى أن (الظالمين) منصوب بالفعل الظاهر بعده ، وهو قـــوله (أعد) ، وبذلك تكون الواو في (والظالمين) ظرفا لــ(أعدّ) ، والتقدير : (وأعدّ للظالمين) فلما قدّم (الظالمين) نصبهم بما بعدهم ، حيث تعدى الفعل (أعد) بحرف الجر اللام ، وحذفت اللام من (والظالمين) لدلالة الثاني في (لهم) عليها ، فيكون (الظالمين) منصوباً بنزع الخافض ، و (لهم) توكيداً.[١]

ويشهد لذلك قراءة عبد الله بن مسعود (وللظالمين) ، فيكون متعلقا بـــ (أعدّ) بعده ، ويكون (لهم) توكيدا.[٢]

وبهذا القول يخرج هذا الأسلوب من دائرة الاشتغال ويلغى تقدير الفعل في جملة الاشتغال ، ويجعل العمل للفعل المذكور وحده .

وذهب بعض المحدثين إلى أنه لا حاجة إلى تقدير فعل آخر مثل (يعذب) ، وإنما كان ينبغي أن ينصب (الظالمين) بمعنى الفعل الذي بعده ، قال الدكتور أحمد مختار البرزة : " ولنا في جملة (والظالمين أعد) وأمثالها أن نجعل الظاهر منصوباً بمعنى الفعل الذي بعده ، فكأن الفعل المذكور أشبه عاملاً من معناه يتعدى لمفعوله مباشرة لا بالحرف ".[٣]

واستدل البرزة على ذلك أن ظاهرة العمل على المعنى أسلوب مقرر في اللغة العربية ، وضرب بعض الأمثلة الدالة على ذلك كقوله تعالى : ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾ [٤] ، فالمعطوف يجب أن ينصب بـــ (جمع) لا بـــ(أجمع) وكل منهما بمعنى ، ولا تصلح إحداهما في موضع الأخرى ، ولكن جاز العطف كأنما (أجمعوا) عاملة في (شركاءكم)؛ لأن (أجمع وجمع) يلتقيان في أصل المعنى، فاستغنى بالفعل المذكور ــ جوازاً ومن باب الإيجاز ــ عن المقدرة لهذه المشابهة المعنوية)[٥].

وذهب أبو عبيدة إلى القول أن (الظالمين) منصوب على الجوار ، والمعنى : (ولا يدخل الظالمين في رحمته) [٦].

ويبدو أن أقرب هذه الأقوال للصواب ما ذهب إليه جمهور البصريين أن الناصب

---

[١]ـ انظر : الفراء ، **معاني القرآن**، مصدر سابق ، ج١ ، ص٢٩٥. ج٣، ص ص ٢٢٠ـ ٢٢١. ، أبو بكر بن القاسم الأنباري، **القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٥، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٢. و الطبري ، الجامع ، ج٢٩، ص ٢٢٧.

[٢]، انظر أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق ، ج٨، ص ٣٩٣. السمين الحلبي ، **الدر المصون** ،ج١٠، ص ٦٢٧.

[٣]ـ أحمد مختار البرزة ، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم** ، ط١، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ١٩٨٥، ص ٥٠.

[٤]، سورة يونس ٧١.

[٥]ـ أحمد البرزة ، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم** ، ط١، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ـ ٥١.

[٦]ـ أبو عبيدة ، **مجاز القرآن**، مصدر سابق ، ج٢، ص ص ٢٨٠.

لـــ (الظالمين) فعل مضمر وجوباً تقديره (يعذب أو كافأ أو أعدّ) يفسره الفعل الظاهر.

ذلك أن هذا القول فيه إتمام للمعنى المراد ويسير وفق قواعد النحو المعتبرة ، والقول بوجوب إضمار الفعل يفيد أنه لو ظهر لأدى إلى وجود الحشو في الكلام الذي لا فائدة منه ، لذا قال النحاة بوجوب إضمار الفعل في باب الاشتغال .

أما ما ذهب إليه الكوفيون بأنه منصوب بالفعل الظاهر ، فهذا القول وإن كان جائزاً في المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى (الظالمين) ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه ، وجعل هذا الظاهر تفسيراً له[١] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ**﴾ [٢].

قرأ جمهور القراء (رسلا) بالنصب[٣] ، واختلف النحاة في توجيه قراءة النصب على عدة وجوه منها:

أولاً: أنه منصوب على الاشتغال لوجود شروطه ، أي : وقصصنا رسلاً ، والمعنى على حذف مضاف ، أي : قصصنا أخبارهم ، فيكون (قد قصصناهم) لا محل له ؛ لأنه مفسر لذلك العامل المضمر [٤].

ثانياً : أنه منصوب عطفاً على معنى (وأوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح) ، أي : أرسلنا ونبّأنا نوحاً ورسلاً ، وعلى هذا فيكون (قد قصصنا) في محل نصب لأنه صفةلـــ (رسلاً)[٥] .

ثالثاً : أنه منصوب بإضمار فعل ، أي: أرسلنا رسلاً ، أو نبّأنا رسلاً [٦].

رابعاً : أنه منصوب على نزع الخافض ، قال الفراء في توجيه نصب (رسلاً) : (يكون

---

[١]- انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ،ج٢ ، ص ص ٣٢٢- ٣٢٣

[٢]- سورة النساء ، آية (١٤٦).

[٣]- انظر : السمين الحلبي ، **الدر المصون**، مصدر سابق ،ج٤، ص ١٥٩.

[٤]- انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، ج١، ص ٥٧٨. أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق ، ج٣، ص ٤١٤. الأنباري ، **البيان**، مصدر سابق ، ج١، ص ٢٠ ، .النحاس ، **إعراب القرآن** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٤٧٢- ٤٧٣.

[٥]- المصادر السابقة .

[٦]- انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، ج١، ص ٥٧٨. أبو حيان ، **البحر المحيط** مصدر سابق ، ج٣، ص ٤١٤. الأنباري ، **البيان**، مصدر سابق ، ج١، ص ٢٠ ، .النحاس ، **إعراب القرآن** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٤٧٢- ٤٧٣.

من قولك : كما أوحينا إلى رسل من قبلك ، فإذا ألقيت (إلى) و (الإرسال *) اتصل بالفعل فكانت نصباً كقوله تعالى :﴿ **يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً** ﴾ [١].

والذي يظهر لي من هذه الأقوال أنه منصوب على الاشتغال لدلالة المعنى ولتوفر شروط الاشتغال ، وبذلك يكون المعنى : (وقصصنا رسلاً) ، ويقوي هذا القول قراءة أبي بن كعب (ورسل) بالرفع على الابتداء ، وجاز الابتداء بالنكرة هنا ؛ لأنه موضع تفصيل[٢] .

والنصب هنا أرجح من الرفع ؛ لأن العطف على جملة فعلية وهي :﴿ **وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً** ﴾[٣] .

---

* يريد بـ (الإرسال) المرسلين ، وهو (رسل) مجرور بإلى : يريد حذف الجار والمجرور .

[١]ـ الفراء ، **معاني القرآن**، مصدر سابق ،ج١، ص ٢٩٥.

[٢]ـ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق ، ج٣، ص ٤١٤. السمين الحلبي ، **الدر المصون**، مصدر سابق ،ج٤، ص ١٥٩.

[٣] ـ المصدران السابقان .

ثانياً : النداء :

تحدثنا في مبحث النداء أن المنادى من المنصوبات التي حملها النحاة القدامى على المفعول به الذي أضمر عامله وجوباً وتقديره (أدعو أو أنادي) ، ورأينا اختلاف النحاة قدامى ومحدثين في العامل الناصب له ، ورجحنا أنه منصوب بحرف النداء (يا) النائب عن الفعل المضمر الذي إن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد .

والمطلع على كتاب الله ــ عزّ وجلّ ــ يرى أنه مليء بالشواهد التي يكون فيها المنادى منصوباً من ذلك قوله تعالى :﴿ **وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدىً لِبَنِي إِسْرائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ** ﴾ [١] .

قرأ عامة القراء (ذرية) بالنصب [٢]، واختلف النحاة في توجيه قراءة النصب على عدة وجوه:

الأول : أن (ذرية) مفعول أول لـــ (تتخذوا) ، و(وكيلاً) مفعول ثانٍ ، أي : ألا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً .

وقدم المفعول الثاني ؛ لأن الأهمّ من الكلام النهي عن أنْ تتخذوا من دون الله وكيلاً ، لا بيان عين المتَّخِذ ، ولتناسب رؤوس الآي [٣].

الثاني : أن (ذرية) منصوبة على النداء فيمن قرأ (لا تتخذوا) بالتاء على النهي ،

والمعنى : قلنا لهم لا تتخذوا من دوني وكيلاً يا ذرية من حمانا مع نوح [٤] .

وأما من قرأ(يتخذوا) بالياء فيبعد أن يكون منصوباً على النداء ؛ لأن الياء للغيبة ، والنداء للخطاب فلا يجتمعان إلا على بعد ، قاله مكي [٥] .

---

[١] ـ سورة الاسراء،آية (٢،٣) .

[٢] ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٧ ،٣١٠.

[٣] ـ ابن هشام ، **المسائل السفرية** ،مصدر سابق ، ص ص ٨٧ ـ ٨٨. وانظر : الزمخشري ، **الكشاف** ،مصدر سابق ، ج٢، ص ٦٢٣. الأنباري ، البيان ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٨٦.

[٤] ـ انظر : المصادر السابقة ، . العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٨١٢.

[٥] ـ المصادر السابقة . انظر : مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن** ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط٣ ، ج٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧، ص ٢٥.

وردّ السمين الحلبي هذا القول فقال : (وليس كما زعم ؛ إذ يجوز أن ينادي الإنسان شخصاً ويخبر عن آخر ، فيقول : (يا زيدُ ينطلق بكرٌ وفعلتُ كذا) ، و (يا زيدُ ليفــعلْ عمروٌ كَيْتَ و كَيْتَ) [١].

الثالث: أنها منصوبة على الاختصاص بإضمار فعل تقديره : (أعني ذرية من حملنا مع نوح) [٢] .

الرابع : أنها منصوبة على البدل من (وكيلاً) ، والتقدير : ألا تتخذوا من دونه ذرية من حملنا مع نوح).[٣]

الخامس : أنها منصوبة على البدل من موسى ــ عليه السلام ــ ، قاله العكبري[٤] ، وعقب عليه السمين الحلبي بقوله :(وفيه بُعْدٌ بعيد) [٥].

والذي يظهر لي من هذه الأقوال أن (ذرية) منصوبة على النداء ، والتقدير : (ألا تتخذوا من دوني وكيلاً يا ذرية من حملنا مع نوح)، لدلالة المعنى على ذلك ولبعده عن التكلف والتعقيد .

ومما انتصب على النداء قوله تعالى :﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾ [٦].

ذكر النحاة في توجيه نصب (أهل) عدة وجوه :

منها : أنه منصوب على الاختصاص والمدح ، أي : أعني أو مدح ، أو أخص أهل البيت.[٧]

وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه ، وذهب إلى أن (أهل) منصوب على النداء ، فقال : (قول بعضهم في " إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت " ، إن (أهل) منصوب على الاختصاص ، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب ، مثل : (بكَ اللهَ نرجو الفضل) ، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)[٨] ، والصواب أنه منادى)[٩] .

---

[١] ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٧ ، ٣١٠.

[٢] ـ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٦٢٣. الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٨٦ . العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٨١٢.

[٣] ـ انظر : الأنباري ، البيان ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٨٦ . العكبري ، التبيان ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٨١٢.

[٤] ـ انظر : العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٨١٢.

[٥] ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٧ ، ٣١٠.

[٦] ـ سورة الأحزاب ، آية (٣٣) .

[٧] ـ انظر : أبو البركات الأنباري ، **البيان** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٢٦٩. أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٧ ، ص ٢٢٤.

[٨] ـ رواه الربيع بن حبيب في مسنده برقم (٦٦٩) . انظر : الربيع بن حبيب الأزدي ، مسند الربيع ، تحقيق : عاشور بن يوسف ، ط١ ،ج١، دار الحكمة ، بيروت ، ١٤١٥هـ ، ص ٢٦١. قال ابن حجر، في الفتح : " وأما ما اشتهر في كتب الأصول وغيرهم بلفظ (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) ، فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ"نحن " . انظر ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي، **فتح الباري** ، تحقيق : محمد عبد الفؤاد باقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩م .ج١٢، ص ٨ .

[٩] ـ ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٦٣١.

وأجاز القرطبي في تفسيره أن (أهل) منصوب على البدل من الضمير في (عنكم) ، وأورد قولاً للمبرد لا يجيز فيه مثل هذا الوجه ؛ لأنه لا يبدل من المخاطب ولا من المخاطبة ؛ لأنهما لا يحتاجان إلى تبيين)[١] .

ويظهر من هذه الوجوه أن الصواب فيها ما ذهب إليه ابن هشام لموافقته لمعنى الآية وسيره وفق قواعد النحو المطّردة .

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ** ﴾[٢] .

فقد قرئ (ربنا) بالخفض والنصب [٣]، وحجة من قرأ بالخفض أنه جعله تابعاً لاسم الله تعالى ، لئلا يذهب الوهم إلى أنه غيّره إذ قد غيّر إعرابه ،

والحجة لمن نصب : أنه جعله منادى مضافاً ، يريد : يا ربّنا ، ما كنا مشركين ؛ لأن الله تعالى تقدم ذكره ، فنادوه بعد ذلك مستغيثين به .

ومنه قوله تعالى :﴿ **فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا** ﴾ [٤].

فنصب (ربنا) على النداء ، أي : يا ربنا باعد بين أسفارنا[٥] .

فجميع هذه الآيات الكريمة ناب حرف النداء (يا) فيها عن الفعل (أنادي) ، الذي إن ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد ، وعندئذ يتحول النداء من إنشاء إلى خبر .

كما تجدر الإشارة إلى أن حرف النداء (يا) في هذه الآيات محذوف ، وحذف الحروف في العربية مما يأباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال ، إلا أنه قد ورد حذف الحروف لقوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة كالتلفظ به [٦].

---

[١]- انظر : القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، ، مصدر سابق مصدر سابق ، ج١٤، ص ١٨٢.

[٢]- سورة الأنعام،آية (٢٣) .

[٣]- ابن خالويه ، **الحجة في القراءات السبع** ، مصدر سابق ، ص ١٣٧.

[٤]- سورة سبأ ، آية (١٩) .

[٥]- انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٧ ، ص ٢٦٢. العكبري ، **إملاء ما من به الرحمن** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ١٩٧.

[٦]- انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ،ج٢، ص ٢٩١.

ثالثاً : الاستثناء

رأينا في مبحث الاستثناء المتقدم أن الأصل في المستثنى أن يكون منصوباً ؛ لأنه كالمفعول به، خاصة إذا كان الكلام تاماً موجباً أو منقطعاً ، فإن جماهير النحاة يوجبون نصب المستثنى في هذه الحالة ، إلا أنهم اختلفوا في توجيه ناصب المستثنى .

والقارئ لآيات الاستثناء في كتب النحو والقراءات القرآنية يجد أن النحاة والمفسرين كان جلّ اهتمامهم منصباً على التعرف على نوع الاستثناء هل هو تام متصلّ أم منقطع أم مفرغ ؟ ؛ وذلك للوصل للمعنى المراد من الآيات الكريمة ، وكان حديثهم عن العامل تبعاً لمعرفة نوع الاستثناء .

ومن الآيات القرآنية التي اختلف النحاة في توجيهها قوله تعالى:﴿ **فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ**﴾.[١]

المشهور عن القراء قراءة (قليلاً) بالنصب [٢]، والنصب عند النحاة في(قليلاً) واجب ؛ لأن الكلام تام موجب متصل إذ يمتنع فيه البدل ؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه [٣].

واختلف النحاة في توجيه قراءة النصب ، فذهب جمهور البصريين أن ناصب(قليلاً) الفعل المقدم أو معناه ؛ لأن (إلا) عدّته وأوصلته إلى الاسم كما توصله الواو التي بمعنى (مع) ، ولأنه لما وقع فضلة بعد تام الكلام أشبه المفعول [٤].

وذهب المبرد إلى أنه منصوب بفعل مضمر و(إلا) بدل من هذا الفعل ، فقال : " نصب هذا على معنى الفعل ، و(إلا) دليل على ذلك ، فإذا قلت : جاءني القوم ، لم يُؤْمَنْ أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم ، فإذا قال : إلا زيداً ، فالمعنى : لا أعني فيهم زيداً ، أو أستثني ممن ذكرْتَ زيداً)[٥].

وذهب ابن هشام أن (إلا) هي العاملة النصب في المستثنى (قليلاً) ، فقال في حديثه عن هذه الآية : " وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح " [٦].

---

[١] ــ سورة البقرة،آية (٢٤٩) .

[٢] ــ انظر : السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٥٢٨.

[٣] ــ انظر : ابن معطي ، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٥٩٤. السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ج٣، ص ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦.

[٤] ــ ابن معطي ، **شرح ألفية ابن معطي** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٥٩٤.

[٥] ــ محمد بن يزيد المبرد ، **الكامل في اللغة والأدب** ، مصدر سابق، ج٢، ص ٨٩. انظر : **المقتضب** ، ط٢ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، ١٩٧٩م ــ، ج٤ ، ص ٣٩٠.

[٦] ــ ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٨٣.

والذي يظهر لي أنه الصواب من أن (قليلاً) منصوب بـــ (إلا) النائبة عن معنى الفعل (أستثني) ؛ ذلك أن الاستثناء لا يصلح إلا بها أو بإحدى أخواتها ، فدل ذلك على اطراد وجودها ، فكانت عاملاً ، ولما كانت غير مختصة بالأسماء لدخولها على الأفعال ، غدت نائبة عن معنى الفعل (أستثني) [١].

وأما ما قرئ في شواذ القرآن برفع (قليل) من قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش وأُبَي[٢]، فهي على تأويل أن الكلام وإن كان موجباً لفظاً ، فهو منفي معنى[٣] ، فإنه في قوة : (لم يطيعوه إلا قليل منهم) ، فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب . قال الزمخشري : " وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية ، فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى (فلم يطيعوه) ، حمل عليه ، كأنه قيل : فلم يطيعوه إلا قليل منهم . ونحو ذلك قول الفرزدق :[٤]

.....ولم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَـلَّـفُ

كأنه قال : لم يبقَ من المال إلا مُسْحَتٌ أو مُجْلَفٌ [٥].

قال أبو حيان معقباً على كلام الزمخشري : " وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد (إلا) ، على التأويل هنا ، دليل على أنه لم يُحْفَظْ الاتباع بعد الموجب ، فلذلك تأوله .

ونقول : إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلا) وجهان :

أحدهما : النصب على الاستثناء ، وهو الأفصح .

والثاني : أن يكون ما بعد (إلا) تابعاً لإعراب المستثنى منه ، إن رفعاً فرفع ، أو نصباً فنصب ، أو جراً فجر ، فنقول : قام القوم إلا زيد ، ورأيت القومَ إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيدٍ ، وسواء كان ما قبل (إلا) مظهراً أو مضمراً ، ....

---

[1]ـــ انظر : مبحث الاستثناء : ص ٨٣.

[2]ـــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٢٧٥. ابن خالويه ، **مختصر في شواذ القرآن** ، مصدر سابق ، ص ١٥.

[3]ـــ انظر : السمين الحلبي ، **الدر المصون**، مصدر سابق ، ج٢، ص ص ٥٢٨ـــ ٥٢٩.

[4]ـــ البيت للفرزدق ، وجاء في الديوان بلفظ :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدغ من المال إلا مسحتاً أو مُجَرَّفُ

المسحت : البقية اليسيرة في الشيء، والمجلف : المنقر من جوانبه .

كان الواجب نصب الاستثناء ؛ لأنه مفرغ ، لكن روعي فيه معنى النفي فرفع ، والمعنى : لم يبق من المال إلا هما . وفي رواية : (إلا مسحتاً أو مجلف) ، رفع الثاني عطفاً على المعنى.

،انظر : الفرزدق، همام بن غالب ، **ديوان الفرزدق** ، ج٢ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦، ص ٢٦.

[5]ـــ الزمخشري ، **الكشاف**، مصدر سابق ،ج١ ، ص ٢٩١.

وإنما أردنا أن ننبه على أن تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه ، وأنه كان غير ذاكر لما قرره النحويون في الموجب " [١].

فقول أبي حيان فيه دلالة على سعة اللغة العربية وتبحرها ، وأنها لا تحتاج إلى تأويل قد يخرج عن المعنى المراد ، فقوله تعالى : " فشربوا منه إلا قليلاً منهم" المعنى الظاهر منه أن الأكثر شربوا ، وأن القليل لم يشربوا ، لذا فقد خرج ابن مالك قراءة الرفع بما يناسب المعنى ، والتقدير : (إلا قليل منهم لم يشربوا) [٢].

ومما انتصب على الاستثناء قوله تعالى : ﴿ **فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ**﴾ [٣] .

اختلف النحاة والمفسرون في توجيه قراءة النصب في قوله (قومَ يونس) ، وكان سبب الخلاف يدور حول المعنى من الآية ، هل (قوم) يَندرجُ تحت لفظ (قرية) ، فيكون الاستثناء متصلاً ، أم لا يندرج فيكون الاستثناء منقطعاً ؟

فمذهب سيبويه [٤]، والكسائي [٥]، والفراء [٦] أن (قوم) منصوب على الاستثناء المنقطع ؛ لأن ما بعد (إلا) لا يندرج تحت لفظ (قرية) ، فيكون التقدير : (ولكنّ قومَ يونس لمّا آمنوا) ، وعلى هذا التقدير يكون (قومَ) اسماً لـِ(لكنّ) المضمرة [٧].

وأجاز الزمخشري أن يكون الاستثناء متصلاً ، فيكون ما بعد (إلا) مندرجاً في جنس ما قبل (إلا) ؛ وذلك إذا كانت الجملة في معنى النفي ، كأنه قيل : (ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قومَ يونس) ، وعلى هذا يكون (قومَ) مستثنى من (القرى) ؛ لأن المراد أهلها [٨].

---

[١] ــ أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق ، ج٢، ص ص ٢٧٥ــ ٢٧٦.

[٢] ــ انظر : ابن مالك ، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (صحيح البخاري)** ، تحقيق : طه محسن ، ط٢، مكتبة ابن تيمية ، بغداد ، ١٩٩٣، ص ٩٦. ابن الناظم ، شرح ألفية ابن الناظم ، ص ٢١٣ . وقد نسب ابن مالك هذا التأويل إلى الفراء ، وذكر الفراء في **معاني القرآن**،ج١ ، ص ١٦٦القراءة ولم يبد رأيه فيها .

[٣] ــ سورة يونس،آية (٩٨) .

[٤] ــ انظر : سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق ،ج٢، ص ٣٢٥.

[٥] ــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥، ص ص٤٧٩ .

[٦] ــ انظر الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٧٩.

[٧] ــ انظر : الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م.، ج٣، ص ٣٤. النحاس ، مصدر سابق ،ج٢ ، ص ٢٦٨.

[٨] ــ انظر : الزمخشري ، **الكشاف**، مصدر سابق ، ج٢، ص ٣٥٨.

والذي يظهر من عبارة الزمخشري أن المصحح لكون الاستثناء متصلاً كون الكلام في معنى النفي ، وليس كذلك بل المسوغ كون القرى يراد بها أهاليها من باب إطلاق المحل على الحال[١].

وقد جمع ابن عطية بين القولين السابقين ، فقال : " وهو بحسب اللفظ استثناء منقطع ، وكذلك رَسَمَهُ النحويون أجمع . وهو بحسب المعنى متصل ؛ لأن تقديره : " ما آمن مِنْ أهل قرية إلا قوم يونس عليه السلام) "[٢].

والذي يظهر لي أنه الصواب من هذه الآية أن ناصب (قوم) أداة الاستثناء (إلا) النائبة عن معنى الفعل (أستثني) ، وذلك إذا كان الاستثناء متصلاً ، أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فيكون منصوباً بـــ (إلا) النائبة عن معنى (لكنّ) . والله أعلم .

ومن ذلك قولـــه تعالى : ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون .. إِلَّا إِبْلِيس** ﴾[٣] .

فقد اختلف النحاة والمفسرون في توجيه المستثنى (إبليسَ) ، هل الاستثناء متصل فيكون إبليس داخلاً في جنس الملائكة أم منقطع فيكون من غير جنسهم ؟ ، فمن جعله متصلاً نصبه بالفعل السابق (سجد) ، وعللوا ذاك أن إبليس كان جنياً واحداً بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم، فغلبوا عليه في قوله (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء واحد منهم[٤] ، ومن جعله منقطعاً نصبه بـــ (لكنّ) المضمرة ، والتقدير : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون ولكنّ إبليسَ أبى أو استكبر) ، وهنا يتبين لنا مدى أهمية العامل المضمر في توضيح المعنى وإجلائه .

---

[١]ـــ انظر : السمين الحلبي ، **الدر المصون**، مصدر سابق ، ج٦، ص ٢٦٩.

[٢]ـــ ابن عطية ، **المحرر الوجيز** ، مصدر سابق ، ج٧، ص ٢٢١.

[٣]ـــ سورة الحجر آية (٣٠ـــ ٣١) ، سورة ص آية (٧٣ ـــ٧٤).

[٤]ـــ انظر : الزمخشري ، **الكشاف**، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ١٣٠ ـــ ١٣١. ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ج ١، ص ص ٢٤٥ـــ ٢٤٨. الالوسي ، **روح المعاني** ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٢٢٩ـــ ٢٣٠.

رابعاً : الاختصاص

الاختصاص من المنصوبات التي حملها النحاة القدامى على المفعول به الذي أضمر عامله وجوباً تقديره : (أخص أو أعني) .

وقد جاء في القرآن الكريم ما يمثل هذه الظاهرة بكثرة ، خاصة ما كان الغرض منه مفيداً للمدح أو الذم ، من ذلك قوله تعالى على لسان الملائكة :﴿ **قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**﴾ [١] .

ففي قوله تعالى (أهلَ البيت) منصوب لوجهين :

أحدهما : أنه منصوب على الاختصاص والمدح بفعل مضمر وجوباً تقديره : أعني أو أمدح أهلَ البيت؛ لأن(أهلَ البيت) مدح لهم إذ المراد : أهل بيت خليل الرحمن . [٢]

وهنا لابدّ من التنبيه إلى الفرق بين النصب على المدح والنصب على الاختصاص .

قال أبو حيان : (وبين النصب على المدح والنصب على الاختصاص فرق ، ولذلك جعلهما سيبويه في بابين ، وهو أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح ، كما أن المنصوب على الذم يتضمن بوضعه الذم ، والمنصوب على الاختصاص لا يكون إلا لمدح أو ذم ، لكن لفظه لا يتضمن بوضعه المدح ولا الذم)[٣] .

ويبدو أن هذا التفريق وإن كان صحيحا إلا أن النحاة والمفسرين يطلقونهما على معنى واحد لإفادتهما التخصيص والقصر .

الثاني : أنه منصوب على النداء ، كأنه قال : يا أهلَ البيت [٤].

والصواب من هذين الوجهين الوجه الأول ؛ لأن فيه معنى المدح والثناء على أهل بيت خليل الرحمن ، وتخصيصهم بهذا الفضل دون غيرهم ، وأما الوجه الثاني فـــفيه فوات لمعنى المدح والثناء . والله أعلم .

---

[١] ــ سورة هود،آية (٧٣) .

[٢] ــ انظر : الزمخشري ، مصدر سابق ، **الكشاف** ، ج٢، ص ٣٩٦. أبو حيان ، البحر المحيط ، ج٥ ، ص ٢٤٥. الأنباري ، **البيان** ، ج٢، ص ٢٦٩ .

[٣] ــ أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٥، ص ٢٤٥.

[٤] ــ انظر : الأنباري ، **البيان**، مصدر سابق ، ج٢، ص ٢٦٩.

ومما جاء في هذا الباب أيضاً قوله تعالى :﴿ **لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً** ﴾ [١] .

قرأ جمهور القراء (والمقيمين) بالنصب على الياء[٢] ، وقد اضطربت آراء النحاة والمفسرين في توجيه قراءة النصب* ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب على القطع المفيد للمدح ، والتقدير : (أعني أو أمدح المقيمين) ، وعلى هذا الوجه يكون (يؤمنون) خبراً لـــ (الراسخون) ، ولا يجوز أن يكون قوله تعالى : (أولئك سنؤتيهم) ؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام .[٣]

وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف ؛ لأن القطع لا يكون في العطف ، وإنما يكون في النعوت .[٤]

---

[١] ــ سورة النساء،آية (١٢٦) .

[٢] ــ أنظر : العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٤٠٧.**الإملاء** ، ج١، ص ٢٠٢.

* زعم قوم أن هذه الآية وقع فيها لحن في خط المصحف ، والصواب أن (المقيمين) عطفاً على (المؤمنون) ، ونقلوا في ذلك قولا لعائشة وأبان بن عثمان ــ رضي الله عنهما ــ أنها خطأ من جهة غلط كاتب المصحف ، ولا يصح عنهما ؛ لأنهما عربيان فصيحان ، وأن ما نقل عنهما لا سند له ولا حطام ، بل إن قطع النعوت أشهر في لسان العرب ، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره . وما أحسن ما قاله الزمخشري في ذلك : (ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف ، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ــ يعني كتاب سيبويه ــ ، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغُبِّيَ عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبْعَدَ همّة في الغيرة على الاسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثُلمَة ليسُدَّها من بعدهم وخَرقاً يَرْقُوهُ من يلحق بهم) . الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٥٧٧.

انظر في الرد على هذه الشبهة : ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، **تأويل مشكل القرآن** ، شرح : السيد أحمد صقر ، ط٣، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٨١، ص ص ٥٠ــ ٥٤.

[٣] ــ انظر : سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق ، ج١ ، ص ص ٦٢ــ ٦٣. ابن عطية ، **المحرر الوجيز**، مصدر سابق ، ج٤، ص ص ٢٩٠ــ ٢٩١. **الألوسي** ، مصدر سابق، **روح المعاني** ، ج٦ ، ص ١٤.

[٤] ــ ابن عطية ، **المحرر الوجيز**، مصدر سابق ، ج٤، ص ٢٩١.

وعلق أبو حيان على هذا القول بعد أن نقله عن ابن عطية ، فقال [١]: (إنْ منعَ ذلك أحد فهو محجوج بثبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف ، ولا نظر في ذلك ، كما قال ابن عطية ،

قال الشاعر : [٢]

وَ يَأوي إلى نِسْوَةٍ عُطّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالي

والشاهد من البيت أنه عطف (شعثٍ) على (عُطّل) بحرف العطف (الواو) في رواية نصب (شعث) .

وذهب الكسائي[٣] إلى أن (المقيمين) معطوف على (ما) ، أي : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، والمراد بهم الملائكة ، وقيل التقدير : وبدين المقيمين ، فيكون المراد بهم المسلمين .

وهذا ما اختاره ابن جرير ، وحكى أن النصب على المدح بعيد ؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر ، وخبر الراسخين في (أولئك سنؤتيهم أجراً عظيما) ، فلا ينتصب على المدح ، ولم يتم خبر الابتداء ؛ لأنه جعل (والمؤتون) عطفاً ، وجعل الخبر ما ذكر .[٤]

وردّ هذا القول بما سبق ذكره أن خبر(الراسخون) (يؤمنون) ، وبهذا يكون القطع بعد تمام الكلام ، كما وأن هذا القول يخرج (المقيمين) من دائرة النصب إلى دائرة الجر على تقدير (وبالمقيمين) .[٥]

ومن النحاة من يرى أنه معطوف على الضمير في (منهم) ، أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة .

ومنهم من ذهب إلى أنه معطوف على الكاف في (أولئك) ، أي : ما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة .

ومنهم من ذهب إلى أنه معطوف على الكاف في (قبلك) على حذف مضاف ، أي : ومن قبل المقيمين ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

---

[١] ــ أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق ، ج٣، ص ٤١٢.

[٢] ــ البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي . انظر : **ديوان الهذليين** ، ج٢ ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٨٤. وروايته :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو ر عوجٌ مراضيعُ مثلُ السّعالي

وقد أورد النحاة البيت برواية أخرى بنصب (شُعثا) عطفا على (عطل) . انظر : سيبويه ، **الكتاب** ،ج٢ ،ص ٦٦. ابن يعيش، شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٢٩٦.

[٣] ــ انظر : النحاس ، **إعراب القرآن**، مصدر سابق ، ج١، ص ٤٧١. القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن**، مصدر سابق ، ج٦، ص ١٤.

[٤] ــ الطبري ، **جامع البيان**، مصدر سابق ، ج٤، ص ٣٦.

[٥] ــ انظر : المصدر السابق. ص ص ٣٥ ــ ٣٦.

وقيل : بل معطوف على الكاف في (إليك) ، أي : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء .[١]

وقد ردّ البصريون الوجوه الأربعة الأخيرة ؛ لأن فيها عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار .[٢]

والصواب من هذه الأقوال ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن (المقيمين) منصوب على القطع بفعل مضمر وجوبا تقديره : (أخص أو أمدح أو أعني) .

وقد بوب إمام النحاة سيبويه على هذا الباب فقال : " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح "[٣] ومثّل بهذه الآية على ذلك .

وقد علل إمام المفسرين الطبري سبب القطع فقال : (وذلك أن الكلام لما تطاول واعترض بين الراسخين في العلم والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام فطال ، نصب المقيمين على وجه المدح ، والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته إذا تطاول بمدح أو ذم خالفوا بين إعراب أوّله وأوسطه أحياناً ، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوّله ، وربما أجروا إعراب آخره على أوسطه ، وربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب)[٤].

وبهذا يزول الإشكال الذي قد يصيب بعض المتعالمين الذين يرون أن مثل هذه الآية وقع فيها لحن وأنها من خطأ الكتّاب .

ومن هذا الباب أيضا قوله تعالى : ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾ [٥].

قرأ عامة القراء (حمالة) بالرفع على أنها جملة من مبتدأ و خبر سيقت للإخبار بذلك [٦].

---

[١] ــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج٣، ص ص ٤١١ــ ٤١٢. النحاس ، **إعراب القرآن**، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٤٧٠ــ ٤٧٢. العكبري ، **التبيان**، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٤٠٧ــ ٤٠٨.

[٢] ــ انظر : النحاس ، **إعراب القرآن**، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٤٧٠ــ ٤٧٢. العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٤٠٧ــ ٤٠٨. الطبري ، **جامع البيان** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٣٥.

[٣] ــ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج٢، ص٦٢.

[٤] ــ الطبري ، **جامع البيان**، مصدر سابق ، ج٤، ص ٣٥.

[٥] ــ سورة المسد ، آية (٢) .

[٦] ــ انظر : أبو حيان ، **البحر المحيط**، مصدر سابق ، ج٨، ص ٥٢٧. السمين الحلبي ، **الدر المصون**، مصدر سابق ،ج١١، ص ١٤٥.

وقرأ عاصم بالنصب [١]، وفي توجيه قراءة النصب وجهان :

الأول : أنه منصوب على الشتم والذم ؛ لأن أمّ جميل اشتهرت بذلك ، فصارت هذه الصفة مصروفة عن اتباع ما قبلها بإضمار فعل ناصب ، كأنه قال : أذمُ أو أعيبُ أو أذكرُ أ و أشتمُ أمّ جميل [٢]، وقد قيل : (وقد أتى بجميلٍ مَنْ سبّ أمّ جميل)[٣] .

وإلى هذا القول ذهب أكثر النحاة ، وقد بوب سيبويه لذلك باباً فقال : (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول : أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ : لم يرد أن يكرره ، ولا يعرِّفك شيئاً تنكرُهُ ، ولكنه شتمه بذلك .

وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً : (وامرأته حمّالة الحطب) ، ولم يجعل (الحمالة) خبراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكرُ حمالة الحطب ، شتماً لها ، وإنْ كان فعلاً لا يستعمل إظهاره .[٤]

الثاني : أنه منصوب على الحال من (امرأته) إذا جعلناها مرفوعة بالعطف على الضمير .

وقد ضعف جمهور النحاة هذا القول ، قال السمين الحلبي : (ويَضْعُفُ جَعْلُها حالاً عند الجمهور من الضمير في الجار بعدها إذا جعلناه خبراً لـــ (امرأته) لتقدمها على العامل المعنوي .

واستشكل بعضهم الحالية لِمَا تقدم من أنّ المراد به المضيُّ ، فيتعرَّفُ بالإضافة ، فكيف يكون حالاً عند الجمهور؟ ثم أجابَ بأن المراد الاستقبال ؛ لأنه ورد في التفسير : أنها تحمل يوم القيامة حُزْمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا)[٥].

والصواب أن (حمّالة) منصوبة على القطع بفعل مضمر وجوباً تقديره : أذمُ أو أعيبُ أو أذكرُ أ و أشتمُ حمّالة الحطب ؛ ذلك لأنها كانت قد اشتهرت بالنميمة ، فجرت صفتها على الذم لها ، لا على التخصيص ؛ لأنك إذا نصبتها لم تقصد أن تزيدها تعريفاً وتبييناً ، إنما قصدت إلى ذمها .[٦]

---

[١]ـــ انظر : ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، مصدر سابق ،ج٢ ، ص ٤٠٤.ابن زنجلة ، **حجة القراءات**، مصدر سابق، ص ٧٧٦.

[٢]ـــ انظر : ابن أبي مريم ، **الموضح**، مصدر سابق ، ج ، ص ١٤١٠.

[٣]ـــ انظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٤، ص ٨١٠. السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج١١، ص ١٤٥.

[٤]ـــ سيبويه ، **الكتاب**، مصدر سابق ، ج٢، ص ٧٠.

[٥]ـــ السمين الحلبي ، **الدر المصون**، مصدر سابق ،ج١١، ص ١٤٥.

[٦]ـــ انظر : مكي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، مصدر سابق ، ج٢، ، ص ٣٩٠.

خامساً التحذير والإغراء :

تعد ظاهرتا التحذير والإغراء من الظواهر التي وردت الأمثلة عليها من القرآن الكريم بشكل محدود ، حيث فسّر النحاة والمفسرون بعض الآيات التي جاء الاسم فيها منصوباً بفعل مضمر على التحذير والإغراء،من ذلك قوله تعالى:﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾.[١]

قرأ الجمهور (ناقة) بالنصب على التحذير ، قال الفراء : (نصبت الناقة على التحذير ، حذَّرهم إيّاها ، وكل تحذير فهو منصوب)[٢] .

والناظر في أقوال أكثر النحاة يرى أنهم اتفقوا على أن (ناقة) منصوبة على التحذير بفعل مضمر وجوباً ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد الفعل المضمر نظراً لمعنى الآية .

فذهب كثير من النحاة إلى إضمار (احذروا) ، أي : احذروا ناقة الله [٣].

وذهب الزجاج : إلى تقدير (ذروا ناقة الله) ، كما قال سبحانه : ﴿ **هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكلْ في أرض الله** ﴾[٤]. أي : ذروا سقياها ، وكان للناقة يوم ، ولهم يوم في الشرب [٥].

ورأى الألوسي أن الكلام على حذف مضاف تقديره : احذروا عقر ناقة الله ، فقال : " قوله سبحانه (ناقة الله) ، وهو نصب على التحذير ، وشرطه ليس تكرير المحذر منه ، أو كونه محذّراً بما بعده فقط ليقال هو منصوب بتقدير : (ذروا) أو (احذروا) لا على التحذير ، بلى شروطه ذاك ، أو العطف عليه ، كما هنا على ما نص عليه مكي ، والكلام على حذف مضاف ، أي : احذروا عقر ناقة الله ، والمعنى على ذلك ، وإن لم يقدر في نظم الكلام " [٦].

وقدّر بعض النحاة (عظّموا أو الزموا ناقة الله) فيكون هذا المعنى على الإغراء [٧].

---

[1]ـ سورة الشمس ، آية (١٣) .

[2]ـ الفراء ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٣، ص ٢٦٨.

[3] ـ انظر : الأخفش ، **معاني القرآن** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٧٣٩.النحاس ، **إعراب القرآن** ،ج٥، ص ٢٣٨.

[4]ـ سورة الأعراف ، آية (٧٣) .

[5]ـ انظر : الزجاج ، مصدر سابق ، **معاني القرآن** ، ج٣، ص ٢٦٨.

[6]ـ الألوسي ، **روح المعاني** ، مصدر سابق ، ج٣٠، ص ١٨٥.

[7]ـ المصدر السابق ، ج٣٠، ص ١٨٥.

و جوّزَ بعضهم تقدير أكثر من فعل . قال ابن عطية : (وقوله تعالى : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾ نصب بفعل مضمر تقديره : (احفظوا ، أو ذروا ، أو احذروا) على معنى : احذروا الإخلال بحق الله) .[١]

وذهب مهدي المخزومي : إلى أنه لا حاجة لتقدير فعل مضمر ، إذ يُكْتَفى بالقول : إنه منصوب على التحذير .[٢]

ويبدو أن جميع النحاة كانوا يسعون إلى تحقيق المعنى المراد من الآية ، وهو التحذير من عقر الناقة وإيذائها ، وجميعها صحيحة ، إذ لا يلزم تقدير فعل بعينه ، وإنما كل ما يؤدي إلى المعنى المراد صح تقديره ، قال سيبويه : " هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك إذا كنت تحذّر : إيّاك نَحِّ ، و إيّاك باعدْ ، وإيّاك اتّق ، وما أشبه ذا) .[٣]

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ** ﴾[٤]

فـ (أنفسكم) منصوب على الإغراء بـ (عليكم) ؛ لأن (عليكم) اسم فعل أمر ، والتقدير : الزموا أنفسكم ، واحفظوها من ملابسة المعاصي و الإصرار على الذنوب [٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿ **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** ﴾[٦] ، فقراءة الجمهور (كتابَ) بالنصب[٧]، وفي توجيه هذه القراءة وجوه :

ذهب البصريون والفراء إلى أن (كتابَ الله) منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله ، وهي قوله : (حرمت عليكم) ، ونصبه بفعل مضمر ، أي : كَتَبَ اللهُ عليكم تحريم ذلك كتاباً.[٨]

---

[١] ــ ابن عطية ، **المحرر الوجيز** ، مصدر سابق ، ج١٥، ص ٤٧٣. وانظر : الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٤، ص ٧٤٨.

[٢] ــ انظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، مرجع سابق ، ص ١٣٠.

[٣] ــ سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٢٧٣.

[٤] - سورة المائدة ، آية ١٠٥

[٥] ــ انظر : الألوسي ، **روح المعاني** ، مصدر سابق ، ج ٧، ص ٤٥.

[٦] ــ سورة النساء ، آية (٢٤) .

[٧] ــ انظر : ابن عطية ، **المحرر الوجيز** ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٧.

[٨] ــ انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص ص ٣٨٠ــ ٣٨٢.الفراء ، معاني القرآن ، ج١، ص ٢٦٠. الأنباري ، الإنصاف ، ج١، ص ٢١٢.

وذهب الكوفيون إلى أن (كتابَ الله) منصوب على الإغراء بـــ (عليكم) ، والتقدير : (عليكم كتاب الله)، واستدلوا على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه بالسماع والقياس . فالسماع قوله تعالى : (كتابَ الله) . ومنه قول الراجز [١] :

يا أيها المَائحُ دَلْوي دُونَكا إني رأيتُ الناسَ يمدَحونَكا

والتقدير : دُونَكَ دَلْوي ، فـــ(دلوي) في موضع نصب بـــ (دونك) ، فدلّ على جواز تقديمه.

وأما القياس : فإن الظرف نائب عن الفعل تقديره (الزموا كتاب الله)، ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه .[٢]

وقد ردّ البصريون هذا القول ؛ لأن (عليكم) وبابه عامل ضعيف ، فهو فرع على الفعل في العمل ، وجواز تقديم معمول اسم الفعل عليه فيه تسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع تنحط عن درجة الأصول[٣] .

وقيل إن (كتابَ الله) منصوب على الإغراء بفعل مضمر تقديره : (الزموا كتاب الله) ، فيكون (عليكم) متعلقا بنفس (كتاب) ، أو بمحذوف على أنه حال منه[٤] .

والصواب من هذه الأقوال ما ذهب إليه الكوفيون أن (كتابَ الله) منصوب على الإغراء بـــ (عليكم) ، والتقدير (عليكم كتاب الله) ، لدلالة السماع والقياس عليه . والله أعلم .

---

[١]ـــ الرجز لجارية من بني مازن في الدرراللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، احمد بن الأمين الشنقيطي إعداد : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، ج٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٣٤٠ ، و لا نسبة في **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٢١٠ .**شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٢٢٨.

[2]ـــ انظر : أبو البركات الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص٢١٠ـــ ٢١١. **ابن يعيش ، شرح المفصل** ، مصدر سابق ، ج١، ص ص ٢٢٨ـــ ٢٢٩.

[3]ـــ المصدران السابقان . وانظر : العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ،ج١، ص ٣٤٦.

[4]ـــ انظر : العكبري ، **التبيان** ، مصدر سابق ، ج١، ص ٣٤٦.السمين الحلبي ، **الدر المصون** ، مصدر سابق ، ج٣، ص ٦٤٩.

ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة والمفسرون على باب الإغراء قوله تعالى : ﴿**بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [١] .

قرأ عيسى بن عمرو (براءة) بالنصب[٢] ، ووجه النحاة هذه القراءة على الإغراء .

قال ابن عطية : (" براءة " بالنصب على تقدير : الزموا براءة ، ففيها معنى الإغراء) [٣].

وقدّر الزمخشري الفعل (اسمعوا) ،فقال : (وقرئ " بـراءة " بالـنصب على : (اسمعوا براءة)[٤]

---

[١] ــ سورة التوبة ، آية (١) .

[٢] ــ انظر : ابن خالويه ، **مختصرفي القرآن** ، مصدر سابق ، ص ٥١. ابن عطية ، **المحرر الوجيز** ، مصدر سابق ،ج٦، ص ٣٩٩.

[٣] ــ ابن عطية ، **المحرر الوجيز** ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٣٩٩.

[٤] ــ الزمخشري ، **الكشاف** ، مصدر سابق ، ج٢، ص ٢٣٤. أبو حيان ، **البحر المحيط** ، مصدر سابق ، ج ٣، ص ٦.

الخاتمة

وقبل الختام كان لا بدّ من وقفة تحليلية مع موقف النحاة قدامى ومحدثين حول ظاهرة النصب على إضمار الفعل من خلال ما تمّ دراسته في فصول الدراسة التي تمثل الناحية الوصفية والتحليلية والتطبيقية .

وقد رأينا في مباحث الدراسة أن ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية عند النحاة القدامى ــ بصريين و كوفيين ــ تخضع لأصلين هما : السماع والقياس .

وأن الأصل في الكلام الذكر ولا يحذف منه شيء إلا بدليل ، وإذا ما ظهر في الكلام ما يخالف هذين الأصلين من إسقاط لبعض أجزاء الكلام ردوا الفروع التي سقطت إلى أصولها ليتناسب اللفظ مع المعنى .

وقد برز ذلك جلياً عند البصريين الذين سعوا إلى أن تكون قواعدهم مطردة اطراداً واسعاً ، فكانوا يلجئون إلى الإضمار والتقدير حتى تسلم قواعدهم .

ومن هذا المنطلق نصوا على أن كل منصوب لا بدّ له من ناصب ؛ نظراً لقيام علم النحو على نظرية العامل التي ظهرت بوضوح في كتبهم ومصنفاتهم .

وخير ما يمثل ذلك سيبويه في كتابه الذي ظفر بنصيب الأسد بظاهرة النصب على إضمار الفعل ، فقال في أبواب عدة : (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل ....)[١] .

فقد لجأ سيبويه إلى تقدير أفعال مضمرة سعياً لإتمام المعنى واتساق القاعدة النحوية ، وعلى خطاه سار جل النحاة القدامى .

وربما الذي دفعهم إلى القول بنظرية العامل الدافع الديني المبني على وحدانية الله ، وبالتالي لا بدّ لكل معمول من عامل ، وأن كل منصوب لا بدّ له من ناصب .[٢]

أما الكوفيون فبالرغم من إيمانهم بنظرية العامل ، إلا أنهم كانوا أكثر حرصاً على المسموع منه إلى القياس ، لذا فقد كانوا أقرب إلى الواقع اللغوي وإلى المنهج النحوي من تلك التي ذهب إليها البصريون[٣] ، ويظهر ذلك جلياً بابتعادهم ما أمكن عن التعليل والتقدير ولجوئهم إلى العوامل الظاهرة ، وقد صرّح بذلك إمام الكوفيين الكسائي عندما سئل عــن قولهم : (لأضربن أيهم يقوم) لِمَ لا يقال : (لأضربن أيهم) ، فقال : (أيّ هكذا خلقت) .[٤]

---

[١] ـ انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ج١ ، ص ص : ٢٥٣ـ ٢٧٧ ، ٢٨٠ـ ٢٩٧، ٣١١ـ ٣٢٢ ، ٣٤٨ـ ٣٥٥، ج٢ ، ص ص : ٦٢ـ ٧٠.

[٢] ـ انظر : طه عبد الحميد ، **دراسات في النحو** ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، ص ٥ ، حسن خميس الملخ ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٣٠ـ ١٣٤.

[٣] ـ عبده الراجحي ، **دروس في المدارس النحوية** ، ص ١٢.

٤ـ السيرافي ، أبو سعيد حسن بن عبد الله المرزبان، **أخبار النحويين البصريين** ، اعتنى بنشره فرينس كرنكو ، خزانة الكتب العربية ، الجزائر ، ١٩٣٦، ص ص ٣٤ـ ٣٥ . ، ابن جني ، **الخصائص** ، ج٣ ، ص ٢٠٧.

وقد رأينا ذلك واضحاً في باب الاسم المشغول عنه [١]، وعند قوله تعالى " والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً " ، فجعلوا عامل النصب في (الظالمين) الفعل الظاهر (أعدّ) [٢].

كما كانوا يميلون إلى العوامل المعنوية دون العوامل اللفظية كما في عامل الظرف الواقع خبراً [٣]، وفي عامل النصب في المفعول معه [٤] .

أما بالنسبة للمتأخرين فيمكن تقسيمهم إلى عدّة أقسام :

الأول : ويمثله ابن الطراوة وتلميذه السهيلي اللذان ذهبا إلى تعليل ظاهرة النصب على إضمار الفعل في كثير من المواضع إلى عامل معنوي هو عامل القصد إليه ؛ إذ ينتصب الاسم المنصوب ؛ لأنه مقصود إليه بالذكر ، و يظهر ذلك في بابي الاشتغال [٥] والنداء [٦]، والإغراء [٧] .

فالذي دفعهم إلى هذا القول هو الهروب من الإضمار والتقدير الذي أصبح غاية عند النحاة المتأخرين ؛ وذلك لتسلم قواعدهم دون النظر إلى المعنى .

وقد ردّ النحاة مصطلح (القصد إليه) ؛ لأنه مصطلح محدث لم يكن موجوداً عند القدامى من النحاة ، وربما جاء هذا المصطلح نتيجة تأثر ابن الطراوة بعلم البلاغة الذي يقدم الاسم المنصوب لأهميته وتخصيصه .

وبالرغم من ذلك فإن مصطلح (القصد إليه) مصطلح واسع غير مقيد بضوابط ، وإنما يردّ إلى مقصود المتكلم ، فمتى شاء نصب الاسم ؛ لأنه مقصود إليه ، ومتى شاء رفع لعدم القصد إليه ، وهذا القول لا يصلح أن يكون قاعدة كلية منضبطة تسير عليها جميع الأبواب النحوية ؛ خاصة وأنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده دون وجود ضابط يضبطه ، بل قد يقصد إلى اسم بالذكر ولا يكون منصوباً كقولنا مثلاً : (جاء زيد) ، فـ (زيد) : مرفوع ، وهو مقصود إليه بالذكر .

الثاني : ويمثله أكثر النحاة المتأخرين الذين تمسكوا بالنحو القديم في السير وراء ضبط علم النحو وفق القواعد التي وضعها نحاة البصرة حتى أنهم غلو في الصنعة النحوية فأكثروا من

---

[١] ـ انظر : ص ص ٦٤-٦٥.
[٢] ـ انظر : ص ١٣٠.
[٣] ـ انظر : ص ٤٧-٤٨.
[٤] ـ انظر : ص ٥٣.
[٥] ـ انظر : ص ٦٥.
[٦] ـ انظر ص ٧٣.
[٧] ـ انظر : ص ٩٥.

التعليل والتقدير والإضمار حتى طغى ذلك على حساب المعنى ، ويظهر ذلك جلياً في مؤلفات أبي البركات الأنباري خاصة في كتابيه (الإنصاف) و (أسرار العربية).

الثالث : ويمثله بعض النحاة الذين استنكروا الغلو الذي سار عليه المتأخرون في التكلف بالصنعة النحوية على حساب المعنى ، من التأويلات والتقديرات التي لا داعي لها.

وكان من أشهرهم ابن هشام الذي أفرد في كتابه (مغني اللبيب) باباً يبين فيه الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

فذكر منها عشرة وجوه : [١]

الأول : أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعني ، فقال : وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك ، وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً .

الثاني : أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة .

الثالث : أن يخرج على ما لم يثبت في العربية ؛ وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة .

الرابع : أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوي

الخامس : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة .

السادس : أن لا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب ؛ فإن العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ؛ فإذا لم يتأمل المعرب اختلط عليه الأبواب والشرائط .

السابع : أن يحمل كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه

الثامن : أن يحمل المعرب على شيء ، وفي ذلك الموضع ما يدفعه .

التاسع: أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات .

العاشر: أن يخرج على خلاف الأصل ، أو على الظاهر لغير مقتضٍ .

وبعد أن ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، ومثّل على كل وجه بأمثلة عدّة ، تعرض لشروط الحذف التي ينبغي للمعرب أن يقف عندها ولا يتجاوزها ، فكان من أشهرها : [٢]

---

[١] ـ انظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، ج٢ ، ص ص ٦٠٥ ـ ٦٩٢.

[٢] ـ المصدر السابق ، ص ص ٦٩٢ـ ٧٠٠.

وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً : " زيداً " ، بإضمار (اضرب) ، ومـــــنه (قالوا سلاماً) ، أو مقالي لمن قال : مَنْ أضربُ ؟ (زيداً) ، ومنه : (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيراً) .

وبعد ذلك بيّن مكان المقدّر ، إذ القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء في غير محله .[١]

كما بيّن مقدار المقدر ، إذ ينبغي تقليله ما أمكن ، لتقلّ مخالفة الأصل ، لذا رجّح تقدير الأخفش في (ضَرْبي زيداً قائماً) ضَرْبُهُ قائماً، أولى من تقدير باقي البصريين : حاصلٌ إذا كان ــ أو كان ــ قائماً ؛ لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى .[٢]

ثم بين كيفية التقدير : وذلك إذا استدعى تقدير أسماء متضايقة ، أو موصوفة ، أو صفة مضافة ، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة ، بل على التدريج . وقد ومثّل على كل نوع من هذه الأنواع .

ثم قال : (ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدر في (ضربي زيداً قائماً) ضربُهُ قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديراً ، دون (إذ كان ، أو إذا كان) ويقدر (اضربْ) دون (أهِنْ) في (زيداً اضربْهُ) .

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدّر ما لا مانع له ، فالأول نحو : (زيداً اضربْ أخاه) ، يقدر فيه (أهِنْ) دون (اضربْ) ، فإن قلت : (زيداً أهنْ أخاه) قـــدّرتَ (أهـــنْ).

والثاني : نحو : (زيداً امررْ به) ، تقدر فيه (جاوزْ) دون (امررْ) ؛ لأنه لا يتعدّى بنفسه...) .[٣]

ثم بعد ذلك ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب.[٤]

وهكذا نرى ابن هشام يضع للمعربين منهجاً واضحاً يجمع فيه بين النحو القديم المتمثل بالتقعيد والصنعة النحوية وبين المعنى الذي هو الأصل ، وبالتالي البعد عن التأويل والتقدير المطول الذي لا داعي له .

---

[١] ـ انظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، ج٢،ص ص ٧٠٣ـ٧٠٥.

[٢] ـ المصدر السابق ، ص ص ٧٠٥ـ٧٠٧.

[٣] ـ المصدر السابق ، ص ص ٧٠٧ـ٧٠٨.

[٤] ـ ـ المصدر السابق ، ص ص ٧١٥ـ٧٤٨.

ويمكن أن نلاحظ من جميع الأقوال السابقة أن جميع النحاة قدامى ومتأخرين أقروا بنظرية النحو العربي ، وأن كل معمول لا بدّ له من عامل ، وأن خلافهم كان في تحديد العامل ، هل هو عامل لفظي أو معنوي ، أمقدّر أم ظاهر ؟ ...

ولم يخالف في ذلك إلا ابن مضاء القرطبي من المتأخرين الذي ثار على نظرية العامل ، وطالب بإلغاء القاعدة التي تنص على أن كل منصوب لا بدّ له من ناصب ؛ لما للعامل من أثر كبير في التعقيد والتكلف الذي يخرج الكلام عن مقصوده ، كما ظهر ذلك في باب الاشتغال والنداء ، لذا فهو يرى أن العامل في المنصوبات يعود إلى مقصود المتكلم ، وبذلك يُكتَفى بظاهر النص دون اللجوء إلى التقديرات والتأويلات التي تلوي النص وتخرجه عن مراده ومقصوده .

وربما الذي دفع ابن مضاء إلى هذه الثورة الوازع الديني المتمثل بمذهبه الظاهري الذي يتمسك بظاهر النص دون تأويل أو تقدير ، وبالتالي الرفض لكل دخيل من خارج النص .

وفي الحقيقة أن القول بإلغاء العامل هو هدم للنحو العربي الذي بناه النحاة الكبار الذين استمدوه من كلام العرب سواء كان ذلك من المسموع عنهم أو قياساً على نظائره ،" وأن مصطلح العامل إنما هو من قبيل الحقيقة العرفية ، وأن العوامل اللفظية توصل إلى العوامل المعنوية تعميماً للحكم " . كما قال علي النجدي [١]

وأما التقدير والتأويل فإنهما مستمدان من طبيعة اللغة ذلك " أن علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً ، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالاً ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة ، وأصول مقررة ، فقاسوا النظير على النظير ، واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف في المذكور ، تهديهم رواية واسعة ، وملاحظة بارعة ، وتجربة طويلة ، وحسّ لغوي غير مدخول " [٢] .

وقد مر بنا بطلان القول الذي ينص على أن عامل النصب في المنصوبات هو المتكلم ؛ لأنه لا يصلح أن يكون قاعدة منضبطة يسير عليها النحو العربي ، فمن المعروف أن مقاصد المتكلمين متنوعة مختلفة كل على هواه ، وبالتالي يبطل القول الذي ذهب إليه ابن مضاء أن عامل النصب هو المتكلم ، وربما تأثر بهذا القول من ابن الطراوة سالف الذكر .

ولقد كان لدعوة ابن مضاء صدى كبير في العصر الحديث ، فقد ذهب عدد من الدارسين إلى تبني فكرته والدعوة إلى إلغاء العامل ، كان من أشهرهم الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى أن المنصوبات كل ما كان خارجاً عن دائرتي المسند إليه و المضاف إليه ، فالضمة علامة

---

[١] ـ علي النجدي ناصف ، **من قضايا اللغة والنحو** ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ص ١٠٦ .

[٢] ـ المرجع السابق ، ص ٩١ـ ٩٢ . وانظر : حسن الملخ ، **نظرية الأصل والفرع** ، ص ١٢٠ـ ١٢٤ .

الإسناد ، والكسرة علامة المضاف ، أما الفتحة فليست بعلامة إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحب العرب أن يختموا بها أواخر الكلم [١].

وعلى هذا فقد علل نصب الأسماء بعيداً عن نظرية العامل ؛ أنها خارجة عن الإسناد والإضافة ، كما في النداء[٢] والاشتغال[٣] .

وعلى أثره سار تلميذه الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أن المنصوبات ما وقع في سياق فعلي دلت عليه مناسبات الخطاب ، وقرائن القول ، دون الحاجة إلى تقدير العامل ، و أن النحاة حاروا في نصب الأسماء التي ترك إظهار الفعل معها ، وتكلفوا في تفسير الناصب ما تكلفوا من تقديرات وتأويلات استحال بها الكلام إلى ضرْب من العبث والفضول .

وعلى هذا فقد وجه مثل هذه المنصوبات التي أضمر معها العامل دون اللجوء إلى التقديرات والتأويلات لذا اكتفى بالقول بأنها منصوبة لوقوعها في سياق فعلي دلت عليه مناسبات الخطاب وقرائن القول ، فقولهم مثلاً : (هنيئاً مريئاً) إنه منصوب على الدعاء .

وفي قولهم :(مكة وربِّ الكعبة) إنه منصوب على القصد .

وفي قولهم : (أتميمياً مرّة وقيساً أخرى) إنه منصوب على التوبيخ .[٤]

وقد استفاد المخزومي كثيراً من آراء الخليل والكوفيين الذين كانوا يميلون إلى بساطة اللغة وأصالتها دون تعليل وتقدير لمثل هذه الأسماء التي أضمر عاملها .

وفي الحقيقة ، وإن كان المعنى الذي ذهب إليه المخزومي صحيحا ، إلا أنه لا يمكن إغفال تعليل النحاة في نصب هذه الأسماء ، لذا يمكن القول أن ما ذهب إليه المخزومي يصلح لتعليم المبتدئين في المراحل الأساسية الأولى ، أما في المراحل المتقدمة كان لا بدّ من التعليل والتقدير لمثل هذه الأسماء حتى يتلاءم اللفظ مع المعنى .

كما وظهرت في العصر الحديث دراسات أخرى تدعوا إلى تيسير النحو وتجديده والدعوة إلى إلغاء العامل إلا أن جميع هذه الدعوات لم يكتب لها القبول ؛ لعدم وضعها قانوناً كلياً يشمل جميع مسائل النحو العربي كما في نظرية العامل .

وهنا كان لابدّ من التنبيه إلى الخطأ الذي يقع فيه الداعون إلى تيسير النحو وتجديده ؛ ذلك أن النحو العربي قواعده ثابتة راسخة لا يمكن بأية حال تجديدها أو تيسيرها ؛ لأنها قواعد مستمدة من لغة العرب ومرتبطة بتراث الأمة وكيانها ، ولا تخالف ما يألفه المرء في القرآن الكريم أو

---

[١] ـ انظر : إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، ص ص و-ز ، ٥٠، ٧٨.

[٢] ـ انظر : ص ٧٥.

[٣] ـ انظر : ص ٦٧.

[٤] ـ انظر : مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، ص ص ١٢٨ـ ١٣٢، **في النحو العربي قواعد وتطبيق** .ص ص ١٢٥ـ ١٢٩ .**في النحو العربي نقد وتوجيه** ، ص ص ٢٠٧ـ ٢١٦.

الكتابات المعاصرة في الشعر والنثر ، فما يزال الفاعل مرفوعا ، والمفعول منصوبا ، والمضاف إليه مجرورا .[١]

والذي يقع فيه التيسير والتجديد إنما يكون في التقعيد الذي هو تفسير للقاعدة الثابتة ، فالمفعول به منصوب ، وكل ما يتجاوز هذه القاعدة من تعليل أو تقدير أو إضمار فهو من التقعيد ؛ لذا نجد النحاة قدامى ومحدثين قد اختلفوا في ناصب الأسماء التي أضمر عاملها، وأن هذا الخلاف يعود إلى اجتهاد الدارس ومدى قدرته على التيسير والتسهيل .

وعلى هذا سار أكثر الدارسين المعاصرين الذين وقفوا على القواعد الثابتة مع التقليل ما أمكن من التقدير والتعليل والتأويل ، أمثال الدكتور عبده الراجحي ، والأستاذ عباس حسن وغيرهم كما رأينا في بابي النداء[٢] والاستثناء [٣].

كما وتأثر بعض الباحثين المعاصرين بمناهج النظر اللغوي الحديث في اتجاهات ثلاثة [٤]:

الأول : الاتجاه التأصيلي : الذي يستعين بمناهج النظر اللغوي الحديث في دراسة النحو العربي بالكشف عن وجوه الاتفاق ، والافتراق بين نحاة العربية القدامى ، وعلماء اللغة المحدثين في المنهج ، والتفكير ، والتطبيق سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة الحديث ، ويمثل هذا الاتجاه الدكتور نهاد الموسى ، والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ، وعليه أستاذنا الدكتور حسن الملخ.

الثاني : الاتجاه التفسيري: الذي ينطلق من المنهج التحويلي التوليدي في دراسة النحو دراسة تفسيرية نحوية ، ومعجمية ، وصرفية ، وصوتية للكلمة ، أو الجملة .

وممن يمثـــل هذا الاتجاه الدكتور محمد علي الخولي ، والدكتور مازن الوعر .

الثالث : الاتجاه الوصفي التقريري : الذي ينطلق من المنهج البنيوي الوصفي التقريري في دراسة النحو دراسة شكلية تستبعد منه نظرية العامل والتقدير .

وأبرز ما يمثل هذا الاتجاه : الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور عبد الرحمن أيوب .

وتسعى هذه الدراسة إلى تبني الاتجاه التأصيلي الذي ينطلق من مبدأ الجمع بين الأصالة والمعاصرة بالكشف عن وجوه الاتفاق ، والافتراق بين نحاة العربية القدامى ، وعلماء اللغة المحدثين في المنهج ، والتفكير ، والتطبيق سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة الحديث .

---

[١] ـ حسن الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، ص ٤٢.

[٢] ـ انظر : ص ٧٤.

[٣] ـ انظر : ٨٣.

[٤] ـ انظر : حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي** ، ص ص ٢٢٣ـ ٢٥٥.

وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية ــ بفضل من الله ومنة ــ يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي :

ــ بينت الدراسة مدى اهتمام علماء النحو القدامى بظاهرة الإضمار في العربية ، وتنبههم لها منذ بزوغ علم النحو ونشأته ؛ خاصة أن اللغة العربية لغة تميل إلى الإيجاز والتخفيف فكان ذلك شعاراً وسمة لها.

ولما كان اهتمام النحاة القدامى منصباً على تثبيت قواعدهم النحوية واستقامتها فحرصوا على اطرادها وسيرها على وتيرة واحدة، وإن ظهر في الكلام ما يخالف تلك القواعد التي وضعوها من إسقاط لبعض أجزاء الكلام تصدوا لرد الفروع التي سقطت إلى أصولها حتى يتلاءم المبنى مع المعنى وفق قواعدهم المستمدة من كلام العرب ، وذلك في عصر الاستقراء والاحتجاج.

ــ لا تخرج ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية عن أصلين من أصول النحو العربي ، هما : السماع والقياس.

فالسماع : يتوقف فيه على كل ما سمع من كلام العرب مما ورد من نصب لأسماء أضمر عاملها دون تغيير عليها ، وهذه المنصوبات كانت بمثابة الأمثال وما أجري مجراها ، حيث لا يظهر الفعل فيها وجوباً وإذا ظهر أدى إلى تغير المعنى المراد .

وأما القياس : فيتمثل بما وضعه علماء اللغة والنحو من قواعد وضوابط لظاهرة الإضمار قياساً على ما سُمِعَ من كلام العرب ، فالأصل في الكلام الذكر ولا يضمر منه شيء إلا إذا دلّ عليه دليل مقالي أوحالي .

ــ ظاهرة النصب على إضمار الفعل في العربية لا تخرج عن ثلاث حالات :

الأولى : فعل يجب إظهاره ، ولا يجوز إظهاره ؛ وذلك إذا لم تدل عليه قرينة حالية أو مقالية ، كأن تقول مبتدئاً : (زيداً) من غير سبب يجري ولا حال حاضر دالة على معنى ، وأنت تريد : (اضربْ زيداً) وغيره من الأفعال ؛ لأنك إذا أضمرته لم يُعلمْ أنه أكرم زيداً ، أو شتم زيداً ، أو غير ذلك .

الثانية : فعل يجوز إظهاره وإضماره ، فإن ظهر فزيادة في التأكيد والبيان ، وإن أضمر فإيجازاً واختصاراً .

الثالث : فعل يجب إضماره ، ولا يجوز إظهاره : ويقتصر هذا النوع على ما سمع عن العرب من أمثال أو ما أجري مجراها ، إذ الأصل في الأمثال أن تبقى على ما هي عليه دون تغيير ، وإضافة أفعال على هذه الأمثال يؤدي إلى إفساد المعنى أو حشو في الكلام لا داعي له .

ـــ السبق الذي حظي به النحو العربي من الجمع بين الشكل والمضمون ، وهذا ما أثبتته آخر الدراسات اللغوية حديثاً والمتمثلة في المدرسة التوليدية التحويلية التي ثارت على المدرسة الوصفية التي رفضت التقدير و الإضمار والتعليل وحصر الدراسة اللغوية في المنحى التاريخي فقط ، وبالتالي تُدْرَسُ اللغة شكلاً في بيئة زمانية ومكانية محددة .

فالمدرسة التحويلية ترى أن فحص البنية السطحية يعني أن جانباً واحداً من التركيب قد تمّ بحثه ، أما الجانب الأخر ، الذي يتصل بالمعنى أكثر مما به الشكل الخارجي ، فإنه لم يفحص هذا الفحص المباشر ، وما لم تحفل دراسة التركيب (النحو) بالمعنى شأن عنايتها بالشكل ، فإن هذا القول سيظل قائما وهو : ليس هناك من طريقة تشرح لنا كيف يفهم المتكلمون بلغة ما معاني الجمل .

ـــ أن جميع النحاة قدامى ومتأخرين أقروا بنظرية النحو العربي ، وأن كل معمول لا بدّ له من عامل ، وأن كل منصوب لا بدّ له من ناصب ، وأن خلافهم كان في تحديد العامل ، هل هو عامل لفظي أو معنوي ، أمقدّر أم ظاهر ؟ ...

ولم يخالف في ذلك من المتأخرين إلا ابن مضاء الذي ثار على نظرية العامل ، ودعا إلى إلغائها بحجة أن النحاة القدامى التزموا ما لا يلزمهم ، وادّعوا زيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها، وهذا خطأ بيّن ، وإذا كان في كتاب الله فهو حرام ، ... وعلى أثره سار عدد من المحدثين يطالبون بإلغاء نظرية العامل لما فيها من التعقيد والتكلف ما لا حاجة إليه أمثال إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومهدي المخزومي وغيرهم .

ولم يقدم هؤلاء المخالفون البديل عن نظرية النحو سوى بعض الآراء التي لا تَرْتَقِي أن تغطي جزءاً يسيراً من قواعد النحو العربي ، وعليه فإن القول بإلغاء العامل دمار للنحو العربي وضياع لجهود علماء النحاة الكبار الذين أفنوا أعمارهم في خدمة لغة كتاب الله ـــ عزّ وجلّ ـــ .

ـــ لابدّ من الحرص عند تفسير نصب الأسماء التي أضمر أفعالها من مناسبة اللفظ للمعنى ، دون التقيد بعامل معين ، والتقليل ما أمكن من التعليل والتقدير ، وأن لا تطغى الصنعة النحوية على المعنى .

ـــ الدور الكبير الذي أفاده الفعل المضمر في تحديد المعنى المراد ، فكثير من الأسماء التي أضمر أفعالها لا يتبين المقصود منها ؛ إذ يحتمل أكثر من معنى، ولا يحدد المعنى المطلوب إلا إذا حدد الفعل المضمر.

ـــ سلوك المفسرين القدامى والمتأخرين في تفسير المنصوبات التي أضمر عاملها في آيات القرآن الكريم منهج النحاة القدامى وفق نظرية النحو العربي أمثال الإمام ابن جرير الطبري والإمام محمد بن أحمد القرطبي وغيرهم .

وفي الختام أسأل الله أن يبارك لي فيما كتبت ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي ، وأن يعفو عن هفواتي وزلاتي ، إنه ولي ذلك وقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

ABSTRACT

This study aims at getting acquainted with the phenomenon of the verb's ellipsis in Arabic and the attitude of grammarians to wards it .

The method of this study depends on the inference of the accusative case of the verb's ellipsis phenomenon in Arabic and its analysis, aided with chronological method of studying the development of this phenomenon beginning from the old grammarians and ending in the recent studies .

This study consists of an introduction , three acts and a conclusion . The introduction deals with the definition of the two conventions : the accusative case and the verb's ellipsis .

The first act discusses this phenomenon in the five accusative cases where the nouns are objects governed by verbs . The second act handles this phenomenon in what has been annexed to the object . The third act is designated to an applied analytical study of the phenomenon in relation to the koranic text . As for the conclusion , I have displayed the results that this study has reached , the most important of which are :

- The significance of the accusative case through the verb's ellipsis by old grammarians who paid it full attention since the dawning of grammar , and their great carefulness with the safety of their grammar structure , and their giving the omitted parts of speech back to their main origin , the grammatical rules .

- This phenomenon has been built on the two origins of Arabic grammar , hearing and measurement .

- The phenomenon of the verb's ellipsis in the accusative case nouns does not go beyond these three conditions : Firstly ; verbs that must appear but not guessed . This will be if there has been no observed or spoken context. Secondly ; verbs that may appear and may be guessed ; if appeared , they are for more emphasis and manifestation ; if guessed or implied , they are for brevity and abridgement . Thirdly ; verbs that must be implied but may not appear . This kind is confined to the sayings or proverbs , and the like , that have been heard from Arabs because the origin in these sayings is to remain as they are with no change . the addition of verbs to these sayings will certainly corrupt the meaning or may be considered as unnecessary interpolation.

- The priority that the Arabic grammar has gained through bringing together the form and the content which the latest lingual studies have confirmed .

- All grammarians , old and new , confirmed the phenomenon of Arabic grammar , and that every noun in the accusative case must have an article to govern it , Their difference has been only in limiting the factor whether uttered or abstract , guesed or apparent . All of them agreed except ibn madha`a and some students , who have been influenced with him like ibrohim Mustafa and mahdi al makhzumi .

- Great care over observing and considering the meaning when the nouns in the accusative case , whose verbs are implied , are explained . without being limited to a certain factor . Explanation and guessing must be lessened as possible .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب : ــ

أ- المصادر :

١. القرآن الكريم .

٢. أحمد بن فارس (ت ٨٥٢هـ - ١٤٤٨م) ، **مقاييس اللغة** ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، وفاطمة أصلان ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م.

٣. الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ - ٨٣٠ م) ، **معاني القرآن** ، تحقيق : فائز فارس ، ط١ ، ١٩٧٩م.

٤. الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ - ١٤٩٩م) ، **شرح التصريح على التوضيح** ، تحقيق : محمد باسل ، ط١ ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.

٥. الأزهري ، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ - ٩٨٠م) ، **تهذيب اللغة** ، تحقيق : رياض زكي ، ط١، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠١م.

٦. إسماعيل بن علي الأيوبي (ت ٧٣٢ هـ - ١٣٣١م) ، **الكُناش في النحو والصرف** ، تحقيق : د. رياض حسن الخوام ، ط١ ، الكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٠ م.

٧. الأشموني ، علي بن محمد(ت ٩٠٠هـ - ١٤٩٤م) ، **شرح الأشموني على الألفية ابن مالك** ، تقديم : حسن حمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.

٨. الألوسي ، شهاب الدين السيد محمود (ت ١٢٧٠هـ - ١٨٥٣م) ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، دار الفكر ، ١٩٧٨م.

٩. الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ - ٢٩١م) ، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٥، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

١٠. أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١م)، **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٩٥٧م.

١١. أبو البركات الأنبا ري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١م) ، **الإغراب في جدل الإعراب** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١م.

١٢. أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١م) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تقديم : حسن حمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م.

١٣. أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١م) ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، تحقيق : د. طه عبد الحميد ، المكتبة العربية ، مصر ١٩٧٠م.

١٤. أبو البركات الأنبا ري، عبد الرحمن بن **محمد** (ت ٥٧٧هـ - ١١٨١م) ، **لمع الأدلة** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١م.

١٥. البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ - ١٦٨٢م) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، ط٢، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٩م.

١٦. الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ - ١٠٧٨م) ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢.

١٧. الجرجاني ، علي بن محمد الشريف (ت ٨١٦هـ - ١٤١٣م) ، **التعريفات** ، تحقيق : محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.

١٨. جرير بن عطية (ت ١١٠هـ - ٧٢٨م) ، **ديوان جرير** ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٤م.

١٩. الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) ، **النشر في القراءات** العشر ، صححه : محمد أحمد دهمان ، دمشق ، مطبعة التوفيق ، ١٩٢٦م .

٢٠. ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ - ١٠٠١م) ، **اللمع في العربية** ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .

٢١. ابن جني ، ابو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ - ١٠٠١م) ، **الخصائص** ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

٢٢. الجوهري ، إسماعيل بن حماد(ت ٣٩٣هـ - ١٠٠٢م) ، **الصحاح** ، دار إحياء التراث ، ط١، بيروت ، ١٩٩٩م.

٢٣. ابن الحاجب ، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ - ١٢٤٨م) **الإيضاح في شرح المفصل** ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

٢٤. ابن الحاجب ، عثمان بن عمر(ت ٦٤٦هـ - ١٢٤٨م) ، **شرح الوافية نظم الكافية** ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مكتبة الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠م.

٢٥. ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي(ت ٨٥٢هـ - ١٤٤٨م) ، **فتح الباري** ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٥٩م .

٢٦. أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ - ١٣٤٤م) ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢٧. أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ - ١٣٤٤م) **تفسير البحر المحيط** ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد ، والشيخ علي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م.

٢٨. ابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ - ٩٨٠م) ، **الحجة في القراءات السبع** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٠م.

٢٩. ابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ - ٩٨٠م) ، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، عني بنشره : ج . براجشتراسر ، دار الهجرة ، مصر ، ١٩٣٤ م.

٣٠. الخوارزمي ، القاسم بن الحسين (ت ٦١٧هـ ١٢٢٠م) ، **شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير** ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي .

٣١. الراعي النميري ، عبيد بن حصين بن معاوية (ت ٩٠هـ - ٧٠٨م) ، **الديوان** ، جمع وتحقيق : راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٩٨٠م.

٣٢. الراغب الأصفهاني ، الحسين بن أحمد (ت ٥٠٢هـ - ١١٠٨م) ، **المفردات في غريب القرآن** ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى الباي ، القاهرة ، ١٩٦١م.

٣٣. الربيع بن حبيب الأزدي ، (ت ق ٢هـ) ، **مسند الربيع** ، تحقيق : عاشور بن يوسف ، ط١ ، دار الحكمة ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٣٤. الرضي الأستراباذي ، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨ هـ - ١٢٨٩م) ، **شرح الرضي على الكافية** ، ط٢ ، تصحيح : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ينغازي ، ١٩٩٦م .

٣٥. الرضي الأستربادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨ هـ - ١٢٨٩م) ، **شرح الرضي على الكافية** ، ط ٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ م.

٣٦. الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ - ٩٩٤ م) ،**رسالتان في اللغة (منازل الحروف - الحدود)** ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤ م.

٣٧. الزبيدي ، السيد محمد المرتضي (ت ١٢٠٥ هـ - ١٧٩٠م) ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦ م.

٣٨. الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ - ٩٢٣م) ، **إعراب القرآن** - المنسوب للزجاج - ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م.

٣٩. الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ - ٩٢٣م) ، **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م.

٤٠. أبو زرعة ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ما يقارب ت ٤٠٣هـ - ١٠١٢م) ، **حجة القراءات** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٤١. الزركشي ، محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ - ١٣٩١م) ، **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٢. الزمخشري ، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٢م) ، **أساس البلاغة** ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٣. الزمخشري ، محمود بن عمر ، (ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٣م) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، صححه : محمد عبد السلام شاهين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م.

٤٤. الزمخشري ، محمود بن عمر(ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٣م) ، **المفصل في صنعة الإعراب** ، قدم له : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ .

٤٥. الزوزني ، لحسين بن أحمد (ت ٤٨٦ هـ - ١٠٩٣م) ، **شرح المعلقات السبع** ، دار الجيل ، بيروت .

٤٦. ابن السراج ، محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ - ٩٢٨م) ،**الأصول في النحو** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م.

٤٧. السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ - ١٣٥٥ م) ، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ** ، تحقيق : د. محمد التنوجي ، عالم الكتب ، ط١، بيروت ، ١٩٩٣م.

٤٨. السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ - ١٣٥٥ م) ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٦ م.

٤٩. السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ - ١١٨٥ م) ، **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط٢ ، دار الاعتصام ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م.

٥٠. سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ - ٧٩٦م) ، **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨ م.

٥١. السيرافي ، حسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ ـ ٩٧٨م) ، **أخبار النحويين البصريين** ، اعتنى بنشره : فر تنس كر نكو ، خزانة الكتب العربية ، الجزائر ، ١٩٣٦ .

٥٢. السيرافي ، حسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ ـ ٩٧٨م) ، **أخبار النحويين البصريين** ، اعتنى بنشره : فر ينس كر نكو ، خزانة الكتب العربية ، الجزائر ، ١٩٣٦ .

٥٣. السيرافي ، حسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ ـ ٩٧٨م) ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصور عن النسخة المخطوطة في دار الكتب القومية ، رقم ١٣٧١ . ٢٥٥ ق ، نحو س . مكتبة الجامعة الأردنية .

٥٤. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت ٩١١ هـ ـ ١٥٠٥م) **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق : محمد عبد القادر ، المكتبة العصرية ، ١٩٩٩م.

٥٥. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ ـ ١٥٠٥م) ، **الاقتراح في علم أصول النحو** ، ط٢ ، دار المعارف ، ١٩٤٠ م .

٥٦. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ ـ ١٥٠٥م) ، **المطالع السعيدة ، شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط** ، تحقيق: د. ظاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

٥٧. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ ـ ١٥٠٥م) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٧م.

٥٨. ابن الشجري ، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ ١١٤٧م) ، **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق : عبد الخالق مصطفى ، ط١، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٩٣٠م.

٥٩. ابن شقير ، أحمد بن الحسين (ت ٣١٧هـ ـ ٩٢٩م)، **المحلى " وجوه النصب "** تحقيق : د. فائز فارس ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م.

٦٠. الشنقيطي ، أحمد بن الامين ، **الدرراللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، إعداد : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٩٩٩ .

٦١. شهاب الدين الخفاجي ، **حاشية الشهاب ـ المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** ، ج١ ، دار صادر ، بيروت.

٦٢. ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ ـ ٨٤٩م) ، **مصنف ابن أبي شيبة**، تحقيق ، كمال الحوت ، ط١ ، مكتبة الرشد .

٦٣. الصبان ، علي بن محمد (ت ١٢٠٦هـ ـ ١٧٩١م) ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٦٤. الصيَّمري ، عبد الله بن علي(ت ق ٤هـ) ، **التبصرة والتذكرة** ، تحقيق : د. فتحي احمد مصطفى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية .

٦٥. الطبري ، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ ـ ٩٢٢م) ، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م.

٦٦. أبوعبيدة ، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ ـ ٨٢٥م) ، **مجاز القرآن**، محمد فؤاد سزكين ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٥٤م.

٦٧. ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ ـ ١٢٧٠ م) ، **شرح جمل الزجاجي** ، ترتيب : فواز الشعار ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.

٦٨. ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ ـ ١٢٧٠م) ، **المُقرّب**، تحقيق : عادل أحمد و علي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.

٦٩. ابن عطية ، عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت ٥٤١هـ ـ ١١٤٦ م) ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، تحقيق : عبد الله إبراهيم وغيره ، ط١ ، الدوحة ، ١٩٧٧م.

٧٠. ابن عقيل ، عبد الله بن محمد (ت ٩٧٦هـ ـ ١٥٦٨م) ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٦م.

٧١. ابن عقيل ، عبد الله بن محمد (ت ٩٧٦هـ ـ ١٥٦٨م) ، **المساعد على تسهيل الفوائد شرح كتاب التسهيل لابن مالك المسمى (شرح التسهيل)** ، تحقيق : محمد بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م.

٧٢. العكبري ، الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ - ١٢١٩م)، **إعراب القراءات الشواذ** ، تحقيق : محمد السيد أحمد ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦م.

٧٣. العكبري ، الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ - ١٢١٩م) ، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، تحقيق إبراهيم عطوة ، دار الحديث .

٧٤. العكبري ، الحسين بن عبد الله (٦١٦هـ - ١٢١٩م) ، **التبيان في إعراب القرآن** ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ١٩٧٦م.

٧٥. العكبري ، الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ - ١٢١٩م) ، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م.

٧٦. الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ -٨٢٢م) **معاني القرآن** ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٢م.

٧٧. الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ - ٧٨٦ م)، **العين** ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م.

٧٨. الفرزدق، همام بن غالب (ت ١١٤ هـ - ٧٣٣م) **ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م.**

٧٩. **الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ - ١٤١٤م) ، القاموس المحيط** ، ط٦ ، مؤسسة الرسالة .

٨٠. ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ - ٨٨٩م) ، **تأويل مشكل القرآن** ، شرح : السيد أحمد صقر ، ط٣، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٨١م.

٨١. القرطبي ، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ - ١٢٧٢م) ، **الجامع لأحكام القرآن** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٨٢. ابن القواس ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (٦٩٦هـ - ١٢٩٦م) ، **شرح ألفية ابن معطي** ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، ط١ ، مكتبة الخريجي ، ١٩٨٥م.

٨٣. ابن كثير ، إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ - ١٣٤٣م) ، **تفسير القرآن العظيم** ، ط ٢ ، دار السلام ، الرياض ، ١٩٩٨م.

٨٤. كثير عزة ، كثير بن عبد الرحمن (ت ١٠٥هـ - ٧٢٣م) ، **الديوان** ، شرح : عدنان زكي ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٨٥. الكفوي ، أيوب بن فارس (ت ١٠٩٤هـ - ١٦٨٢م) ، **الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** ، قابله ووضع فهارسه : عدنان درويش ومحمد المصري ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٨٦. ابن مالك ، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ - ١٢٧٣م) ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق : محمد عطا وطارق فتحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ٢٠٠١م.

٨٧. ابن مالك ، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ - ١٢٧٣م) ، **شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق : محمد عبد القادر طارق فتحي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م.

٨٨. ابن مالك ، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ - ١٢٧٣م) ، **شرح الكافية الشافية** ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل عبد الموجود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.

٨٩. ابن مالك ، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ - ١٢٧٣م) ، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (صحيح البخاري)** ، تحقيق : طه محسن ، ط٢، مكتبة ابن تيمية ، بغداد ، ١٩٩٣م.

٩٠. المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ - ٨٩٨ م) ، **الكامل في اللغة والأدب** ، تحقيق : حنا الفاخوري ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٧م.

٩١. المبرد ، محمد بن يزيد ، (ت ٢٨٥ هـ - ٨٩٨ م) **المقتضب** ، ط٢ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، ١٩٧٩م..

٩٢. المجاشعي ، علي بن فضّال (ت ٤٧٩هـ - ١٠٨٦م) ، **شرح عيون الإعراب** ، تحقيق : حنا جميل حداد ، ط١ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥م.

٩٣. محيي الدين شيخ زادة ،(٩٥١ هـ - ١٥٤٤ م) **حاشية محيي الدين على حاشية البيضاوي** ، تحقيق : محمد عبد القادر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١ ، ١٩٩٩م.

٩٤. المرادي ، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ - ١٣٤٨م) ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق : د. فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م.

٩٥. ابن أبي مريم ، محمد بن علي (ت ٥٦٥هـ - ١١٦٩م) ، **الموضَح في وجوه القراءات وعللها** ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، ط١ ، مكة المكرمة ، ١٩٩٣م.

٩٦. ابن مضاء القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢هـ ـ ١١٩٥م) ، **الرد على النحاة** ، تحقيق: شوقي ضيف ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢ م.

٩٧. المكودي ، عبد الرحمن علي (ت ٨٠٧هـ ـ ١٤٠٤ م) ، **شرح المكودي على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣ م.

٩٨. مكي بن أبي طالب(ت ٤٣٧هـ ـ ١٠٤٥م) ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧م.

٩٩. مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ ـ ١٠٤٥م) ، **مشكل إعراب القرآن** ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م.

١٠٠. ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ ـ ١٣١١م)، **لسان العرب** ، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٣م.

١٠١. الميداني ، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ ـ ١١٢٤م) ، **مجمع الأمثال** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ،ج١ ، ١٩٩٥م.

١٠٢. ابن الناظم ، محمد بن محمد (ت ٦٨٦هـ ـ ١٢٨٧م) ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .

١٠٣. النحاس ، أحمد بن محمد(ت ٣٣٨هـ ـ ٩٤٩م) ، **إعراب القرآن** ، تحقيق : زهير غازي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م.

١٠٤. الهذليون ، ديوان الهذليين ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٥ م. ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف ،(ت ٧٦١ هـ ـ ١٣٥٩م) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

١٠٥. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ ـ ١٣٥٩م) ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٥م.

١٠٦. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ ـ ١٣٥٩م) ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق : محمد محيي الدين، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.

١٠٧. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ - ١٣٥٩م) ، **المسائل السفرية ، أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم** ، تحقيق : د. علي حسين البواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

١٠٨. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف(ت ٧٦١هـ - ١٣٥٩م) ، **معني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩١م.

١٠٩. ابن هلال العسكري ، الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥ هـ - ١٠٠٤ م) ، **جمهرة الأمثال** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعمر عبد المجيد قطامش ، ط٢، دار الجيل ، بيروت .

١١٠. ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ - ١٢٤٦م) ، **شرح المفصل** ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

ب ــ المراجع :

١١١. إبراهيم السامرائي ، **الفعل زمانه وأبنيته** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٦م.

١١٢. إبراهيم السامرائي ، **من أساليب القرآن** ، ط١، دار الفرقان ، عمان ، ١٩٨٣م .

١١٣. إبراهيم السامرائي ، **النحو العربي نقد وبناء** ، دار صادق ، بغداد ، ١٩٩٨م.

١١٤. إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩ م.

١١٥. إبراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٩٨٩م.

١١٦. أحمد عبد الستار الجواري ، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي** ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م.

١١٧. أحمد مختار البرزة ، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم** ، ط١، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ١٩٨٥م.

١١٨. براجشتر اسر ، **التطور النحوي للغة العربية** ، المركز العربي ، ١٩٨٦م.

١١٩. تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م.

١٢٠. حسن خميس الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٢م.

١٢١. حسن خميس الملخ ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠١ م.

١٢٢. حسن خميس الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، ط١ ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٠م.

١٢٣. خليل أحمد عمايرة ، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعرضيه ودوره في التحليل اللغوي** ، جامعة اليرموك ، اربد ، ١٩٨٥م.

١٢٤. خليل عمايرة ، **في نحو اللغة وتراكيبها** ، ط١ ، عالم المعرفة ، جدة ، ١٩٨٤م.

١٢٥. شوقي ضيف ، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ م.

١٢٦. صاحب أبو جناح ، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها** ، ط١ ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٩٨م.

١٢٧. طاهر سليمان حمودة ، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، ط١ ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .

١٢٨. طه عبد الحميد ، **دراسات في النحو** ، مكتبة سعيد رافت ، جامعة عين شمس .

١٢٩. عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ط٩ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٧ م.

١٣٠. عبد الرحمن أيوب ، **دراسات نقدية في النحو العربي** ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٨٠م.

١٣١. عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م.

١٣٢. عبده الراجحي ، **دروس في المذاهب النحوية** ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ،١٩٨٨م .

١٣٣. عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م .

١٣٤. عفيف دمشقية ، **تجديد النحو العربي** ، ط١ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦م.

١٣٥. علي النجدي ناصف ، **من قضايا اللغة والنحو** ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة .

١٣٦. عوض حمد الفوزي ، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** ، ط١ ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ١٩٩٨م.

١٣٧. فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، ط١ ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٠م.

١٣٨. محمد إبراهيم البنا ، **أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو** ، ط١ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

١٣٩. محمد خليفة الدناع ، **مسالك النحاة في وجوه الروايات** - عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، ١٩٩٦م.

١٤٠. محمد خير الحلواني ، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف** ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٧٤م.

١٤١. محمد عبد الخالق عضيمة ، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٨١م.

١٤٢. محمد كاظم البكاء ، **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي** ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ م.

١٤٣. مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، ط١٥، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨١م .

١٤٤. مهدي المخزومي ، **قضايا نحوية** ، ط١ ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣م

١٤٥. مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، **قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، ط١ ، مكتبة البابي الحلبي ،بغداد ، ١٩٦٦ م.

١٤٦. مهدي المخزومي ، **النحو العربي نقد وتوجيه** ، ط١ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م.

ثانياً : المقالات العلمية : ـ

١٤٧. أحمد علم الدين الجندي ، **في الإعراب ومشكلاته** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، عدد (٤٦) ١٩٨٠م.

١٤٨. صاحب أبو جناح ، **الإعراب على الخلاف في الجملة العربية ، محاولة على طريق التيسير** ، مجلة المورد ، مجلد ١٣، عدد ٣ ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٤.

١٤٩. محمد حسن عواد ، **رأي في المفعول المطلق** ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد ١١- ١٢ ، السنة الرابعة ، ١٩٨١م.

١٥٠. محمود حسني ، **نفي كتاب " الجمل في النحو " عن الخليل بن أحمد الفراهيدي** ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، دمشق ، ١٩٨٧.

ثالثاً : الرسائل الجامعية : ـ

١٥١. بشائر عبد الله العلاونة ، **الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨.

١٥٢. جهاد يوسف العرجا ، **ظاهرة الاشتغال في العربية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩١م.